وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشادلي بن جديد – الطارف –

Université Chadli Bendjedid -EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مـذكـرة مـقـدمـة في إطـار متطلبـات نـيل شهـادة المـاسـتر

تحـــت عنـــوان :

تـرقية القطـاع الـسيـاحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي:

دراسة مقـارنــة بين الجزائـر، تـونـس والمغـرب

تخصـــص: اقتصاد نقـدي وبنـــكي

تحت إشراف الدكتورة:

العابد برينيس شريفة

إعداد الطالبتين:

- هديمـــي ريـــــان
- هديمـــي أنفـــال

الملخــص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع السياحي في اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب، باعتباره مدخلا إستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك بتسليط الضوء على واقع السياحة في هذه البلدان وأهم المقومات السياحية التي تزخر بها، بالإضافة إلى دراسة وتقييم مختلف السياسات الإستراتيجية التي تم إتباعها لترقية القطاع السياحي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الاهتمام بالنشاط السياحي يوجه الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث عملت كل من تونس والمغرب جاهدة من أجل ترقية قطاعها السياحي وأظهرت ذلك من خلال مساهمتها الإيجابية في الاقتصاد، كما تبين حقيقة الضعف الذي يعاني منه القطاع السياحي في الجزائر وفشل تلك المجهودات المبذولة، إذ أن الارتقاء بهذا القطاع حتمية لابد منها لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها أنه يتطلب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، والتركيز على الاستثمار السياحي الذي يتميز بعوائد كبيرة، والعمل على التنويع في الصناعة السياحية والترويج لها ونشر الثقافة السياحية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، إستراتيجيات القطاع السياحي.

Résumé

Le but essentiel de cette étude est de montrer le rôle du secteur touristique dans l'économie de l'ALgérie ,de la Tunisie et du Maroc car étant lui-même l'entrée stratégique pour la réalisation d'une économie diversifié et pour surligner la réalité de tourisme de ces pays ainsi que ses raisons essentielles .Ce sont là les piliers majeurs que recélent ces pays ajouté à cela l'évaluation des différentes politique stratégique poursuivie à ce jour.

Cette étude à abouti à plusieurs résultats dont les plus importants, la bonne prise en considération de l'activité touristique oriente l'état et garantit une économie diversifiée.
La Tunisie et le Maroc ont tout fait pour promouvoir et varier leur secteur touristique. Cela est bien palpable dans leur participations positives dans l'économie de leurs pays.

Tout comme elles ont bien démontrée tous deux la vraie faiblesse dont souffre le secteur du tourisme en Algérie, ainsi que l'échec de tous les efforts déployés dans se domaine. La promotion du secteur touristique en Algérie, ainsi que son échec est une évidence qu'il faut impérativement relever pour obtenir une économie diversifiée.

Cette étude nous conseille bons nobmres des points importants parmi lesquels l'Algérie doit tirer profit d l'expérience sur l'investissement Touristique qui garantit plusieurs bénéfices, ainsi que l'établissement d'une diffusion variée d'une industrie touristique.

Les mots clés : Tourisme, économie variable, stratége de secteur économique.

إهداء

الحمدلله الذي وفقني لهذا العمل

والصلاة والسلام على رسول الله صل الله عليه وسلم

أهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيده المعرفي العلمي والثقافي

أهديها لقرة عيني والديا العزيزين في الدنيـا

لا أستطيع أن أقول لكما شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أري نفسي إلا في البداية، أنهل من خيركم وعطائكم الذي لا ينضب.

"أبي" فمن غيرك زرع في الميول العلمية وشجعني بعبارته الشهيرة "انظري إلى القبة يابنيتي" أدامك الله ورعاك لتكون منارة دائمة في حياتي

إلى "أمي" بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى رفقاء البيت الطاهر الأنيق أخواتي "أمينة" و"سلمى" و إلى روح أخي "أنيس" رحمه الله

إلى عائلة أمي بوطابية خاصة خالتي سماح و إلى عائلة ابي هديمي

إلى من سلكت معي درب العمل والعطاء قريبتي ورفيقتي "أنفال"

إلى أصدقائي الذين لم يبخلوا عليا بالنصح والارشاد وجميع من وقفوا معي بجواري وساعدوني

إلى اللواتي عشت معهم أجمل الذكريات في الحياة الجامعية "شيماء، أنفال، أميرة، أمال ولبنى"

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

ريـــان

إهداء

بإسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره البهي وحده أعبد وله وحده أسجد خاشعا

وشاكرا نعمته وفضله عليا في إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى سر وجودي في الحياة منهج القوة والثقة، إلى الذي أتشرف بحمل إسمه

إلى من حملت له في قلبي أوسمة الرجولة أبي الحبيب"ناصر" أطال الله في عمرك وحفظك لي

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، منبع الحب والحنان ونهر الأمان التي عبدت لي طريقي بدعواتها إلى ضياء قلبي أمي الغالية والحبيبة حفظك الله وأطال في عمرك

إلى الفؤاد الذي غمرني بحبه واهتمامه خطيبي الغالي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، من تقاسمت معهم الحياة بمرها وحلاوتها

أخواتي الأعزاء "بلال، جلال، يحي"

إلى أختي التي لم تلدها أمي إلى من رافقتني في إتمام هذا العمل صديقتي"ريـان"

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

إلى كل من يفتح المذكرة لتكون مرشدا في عمله

" " أنفـــــال

شكر وتقدير

في البداية الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل

والكمال يبقى لله وحده

وبعد الحمد لله، فإننا نتوجه إلى أستاذتنا الدكتورة الفاضلة "**العابد برينيس شريفة**" لما قدمته لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث وليس هذا فقط بل طيلة مشوارنا الدراسي في الجامعة.

وبعدها فالشكر موصول لكل الأساتذة التي تدرسنا على أيديهم حتى نتشرف بوقوفنا أمام حضراتكم اليوم وخاصة إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أيضا أن نشكر كل عمال جامعة الشاذلي بن جديد أساتذة كانوا أو إداريين.

في الأخير نتقدم بأرقي وأثمن عبارات الشكر الجزيل والعرفان إلى كل من ساندنا في إعداد هذه المذكرة.

قائمة الأشكـــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع السياحة	21
02-01	دوافع النشاط لسياحي	25
03-01	الغرض من توجه السياح عالميا لسنة 2018	25
04-01	تطور عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي خلال الفترة 1995-2018	31
05-01	مرتبة قطاع السياحة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى خلال سنة 2017	33
06-01	تطور صادرات السياحة الدولية مقارنة بصادرات البضائع الأخرى خلال الفترة 2008-2018	34
07-01	مساهمة السياحة في العمالة خلال الفترة 2013 -2018	36
08-01	مؤشرات تنافسية السياحة والأسفار	38
09-01	تطور السياحة بين بلدان الدخل المرتفع والدخل المنخفض حسب مؤشرات الأربعة تنافسية السياحة والسفر	38
01-02	أنواع التنويع الاقتصادي	50
02-02	نمو الناتج لمجموعة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط	51
03-02	محددات التنويع الاقتصادي	57
04-02	معامل جيني	62
05-02	العلاقة بين القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي	70
01-03	برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014	79
02-03	إستراتيجية اللجوء نحو التنويع الاقتصادي	80
03-03	تطور نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الجزائر تونس والمغرب	86
04-03	تطور حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2018	87
05-03	تطور عدد السياح مقارنة بين الدول الجزائر، تونس والمغرب	92
06-03	ترتيب الدول وفق المؤشرات الأربعة لتنافسية السياحة والسفر حسب تقرير 2019	101
07-03	إستراتيجيات ترقية القطاع السياحي لكل من الجزائر، تونس والجزائر	103

08-03	مقارنة نسب مساهمة القطاع السياحي في الميزان السياحي لكل الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2010-2018	**109**
09-03	مقارنة مساهمة القطاع السياحي المباشرة في التشغيل للجزائر، تونس والمغرب في الفترة 2010-2018	**111**
10-03	وصول السائحين الدوليين لعام 2020 في تاريخ إعادة فتح الحدود تدريجيا	**115**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	توزيع عدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحية خلال2017و 2018 حسب القارات.	32
02-01	أهم 10 دول سياحية من حيث توزيععدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحية خلال 2017و2018 .	35
03-01	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2013-2018	37
04-01	ترتيب أفضل دول العالم حسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019	40
05-01	مرتبة بعض الدول عربيا وعالميا وفقا لمؤشر التنافسية والسفر لسنة 2019	41
01-02	أهم الدراسات الحديثة المعالجة للتنويع الاقتصادي	55
0220-	علاقة القطاع السياحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى	67
01-03	مقارنة تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس والمغرب	83
02-03	تطور مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الإقتصادية	84
03-03	مقارنة مستوى التركز والتنوع السلعي لكل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة2012-2018	85
04-03	أهم المقومات الطبيعية لكل من الجزائر، تونس، المغرب	88
05-03	أهم المواقع الأثرية في الجزائر	90
06-03	مناطق الجذب السياحي بالنسبة لتونس	91
07-03	أهم المواقع التاريخية والأثرية في المغرب	91
08-03	الإيرادات السياحية للجزائر،تونس والمغرب للفترة 2000-2018	93
09-03	مؤشر تطور عدد الفنادق وطاقة الإيواء للجزائر،تونس والمغرب للفترة 2000-2018	94
10-03	تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2010-2018	96
11-03	مقارنة أسعار خدمات الإيواء في الجزائر مع تونس والمغرب	97
12-03	تطور قيمة رأس المال المخصص للقطاع السياحي للفترة2008-2018	98
13-03	تطور حجم الإستثمار السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2008- 2018	99
14-03	مرتبة الدول في مؤشر تنافسية السياحة والسفر حسب تقرير 2015-2017-2019	100
15-03	الأهداف المادية وفق الإستراتيجية الجزائرية للمخطط التوجيهي 2025	104
16-03	الأهداف الكمية وفق الإستراتيجية السياحية التونسية للفترة 2001-2016	105

17-03	مقارنة للتقديرات المستهدفة والمحققة للإستراتيجية التونسية	106
18-03	تقييم الأهداف الإستراتيجية للسياحة المغربية لرؤية 2020	107
19-03	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تونس والمغرب للفترة 2010-2018	110
20-03	الحلول المقترحة لتجاوز المعوقات التي تعترض ترقية القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	114
21-03	المبادئ التوجيهية العالمية لإعادة فتح باب السياحة	116

قائمة المختصرات

الاختصار	أصل الإختصار	معناه باللغة العربية
SDAT	Le Schema Directeur D'aménagement Territoire.	**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**
SWOT	Strength Weaknes Opportunitie Threats	**نقاط القوة ، نقاط الضعف ،الفرص و التهديدات**

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
إهداء	III
شكر وعرفان	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة المختصرات	X
فهرس المحتويات	IX
مقدمة	2
الفصل الأول: لمحة عامة حول السياحة	**41-11**
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية السياحة	**12**
المطلب الأول:التطور التاريخي للسياحة ومفهومها	12
أولا:التطور التاريخي للسياحة	12
ثانيا:مفهوم السياحة والسائح	14
ثالثا: خصائص السياحة	16
المطلب الثاني: أهمية السياحة	17
أولا: الأهمية الاقتصادية	17
ثانيا: الأهمية الاجتماعية	17
ثالثا: الأهمية الثقافية	17
رابعا: الأهمية السياسية	18
المطلب الثالث: أنواع السياحة	18
أولا: معيار الهدف السياحي	19

ثانيا: معيار الموقع الجغرافي	19
ثالثا: معيار العدد	20
رابعا: معيار مدة الإقامة	20
خامسا: معيار الطابع السياحي	20
المبحث الثاني:طبيعة النشاط السياحي	**22**
المطلب الأول:مفهوم وأسس النشاط السياحي	22
أولا:مفهوم النشاط السياحي	22
ثانيا: أسس النشاط السياحي	23
المطلب الثاني:دوافع النشاط السياحي والغرض منه	24
المطلب الثالث: مقومات النشاط السياحي ومعوقاته	26
أولا: مقومات الجذب والاستقطاب السياحي	27
ثانيا:معوقات السياحة	27
المبحث الثالث: مكـانة السياحة العالمية	**28**
المطلب الأول: أثر السياحة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	28
المطلب الثاني:مساهمة صناعة السياحة في الاقتصاد العالمي	31
أولا: مساهمة السياحة في تزايد تدفق عدد السياح	31
ثانيا:تطوير إيرادات السياحة الدولية وتوزيعها جغرافيا	32
ثالثا: مساهمة السياحة في باقي الصناعات الأخرى	33
رابعا: الدول الأكثر استقبالا للسياحة	34
خامسا: مساهمة السياحة العالمية في التوظيف	36
المطلب الثالث: السياحة ومؤشر تنافسية السفر والسياحة	37
أولا:تقرير تنافسية السفر والسياحة	37
ثانيا: مؤشرات تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2015-2019	38
ثالثا: واقع المؤشرات الأربعة لتنافسية السياحة والسفر على المستوى الدولي لسنة 2019	39
رابعا: ترتيب عشر الدول الأوائل وفقا لمؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية 2019	40

خامسا: ترتيب بعض الدول العربية وفقا لمؤشر تنافسية السياحة والسفر	40
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**64-44**
تمهيد	44
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنويع الاقتصادي	**45**
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	45
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي	45
ثانيا: قواعد التنويع الاقتصادي	46
ثالثا: أهمية واهداف التنويع الاقتصادي	46
المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	48
المطلب الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي والنظريات المفسرة له	50
أولا: دوافع التنويع الاقتصادي	50
ثانيا: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	52
ثالثا: الاهتمامات الحديثة للتنويع الاقتصادي	54
المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	**56**
المطلب الأول: المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي ومقوماته	56
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم وقياس التنويع الاقتصادي	58
أولا: مؤشرات التنويع المتعلقة بالاقتصاد الكلي	58
ثانيا:مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	60
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وفشله	63
أولا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	63
ثانيا: عوامل فشل التنويع الاقتصادي	64
المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة لبعض النماذج الدولية الناجحة	**65**

المطلب الأول :آليات تحقيق التنويع الاقتصادي وسبل ترقية السياحة	65
أولا: اليات تحقيق التنويع الاقتصادي	65
ثانيا: ترقية القطاع السياحي في اطار علاقته بباقي القطاعات الاقتصادية	67
المطلب الثاني: مساهمة القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي	69
المطلب الثالث: نماذج دولية ناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالاعتماد على السياحة	71
أولا: تجربة ماليزيا	71
ثانيا: تجربة تركيا	72
ثالثا: تجربة الإمارات العربية المتحدة	73
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث:مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب	**77–119**
تمهيد	77
المبحث الأول: واقع اقتصاد الجزائر تونس والمغرب وإمكانياتهم السياحية	78
المطلب الأول:إشارة لوضعية اقتصاد الجزائر، تونس والمغرب	78
أولا: واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي	78
ثانيا: واقع الاقتصاد التونسي	80
ثالثا: واقع الاقتصاد المغربي	81
المطلب الثاني: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب	83
المطلب الثالث: المقومات السياحية لكل من الجزائر، تونس والمغرب	88
أولا: المقومات الطبيعية في الجزائر، تونس والمغرب	88
ثانيا: المقومات التاريخية والأثرية في الجزائر، تونس والمغرب	89
المبحث الثاني:واقع وأفاق القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	**92**
المطلب الأول:تطور المؤشرات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب	92
أولا: التدفقات البشرية للسياح	92
ثانيا:التدفقات السياحية النقدية	93

ثالثا: طاقات الإيواء وعدد الليالي السياحية	94
رابعا: الاستثمارات السياحية	97
المطلب الثاني: مؤشر تنافسية السياحة والسفر في كل من الجزائر، تونس والمغرب	100
المطلب الثالث: إستراتيجيات ترقية القطاع السياحي في الجزائر،تونس والمغرب	102
أولا: عرض استراتيجية ترقية القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب	102
ثانيا: تقييم الأهداف المادية لإستراتيجية ترقية القطاع السياحي لكل من الجزائر، تونس والمغرب	104
المبحث الثالث: أثر القطاع السياحي على اقتصاد الجزائر، تونس والمغرب وواقعه في ظل المستجدات الحالية	**108**
المطلب الأول: المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي في كل من الجزائر ، تونس والمغرب	108
أولا: المساهمة الاقتصادية للسياحة في الجزائر،تونس والمغرب	108
ثانيا: المساهمة الاجتماعية للسياحة الجزائر، تونس والمغرب	111
المطلب الثاني: معوقات ترقية السياحة في الجزائر،تونس والمغرب وأهم الحلول المقترحة	112
أولا: معوقات ترقية السياحة في الجزائر، تونس والمغرب	112
ثانيا: أهم الحلول المقترحة	114
المطلب الثالث: السياحة في ضل جائحة كوفيد19	115
أولا: السياحة الدولية الوافدة-توقعات 2020	115
ثانيا: بعض المبادئ التوجيهية العالمية لإعادة فتح باب السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة	116
ثالثا: واقع القطاع السياحي للدول محل الدراسة إثر فيروس كوفيد 19	117
خلاصة الفصل	119
خاتمة	121
قائمة المراجع	126

مقدمة

1. مــدخـل الــدراســة

عرفت اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة، الناشئة والنامية مجموعة من التغيرات والتحولات، وأحدثت بذلك قفزة انتقالية نتيجة للظروف التي ميزت الاقتصاد العالمي، مما جعلها تعيد ترتيب قطاعاتها حسب درجة الأهمية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه القطاعات قطاع الخدمات الذي بات يقود الاقتصاد العالمي منذ سنوات وأصبح لا يقل أهمية عن قطاع الصناعات التحويلية، كما أنه من أضخم القطاعات المولدة للقيمة المضافة على اقتصاديات الدول خاصة في المجال السياحي.

تحتل السياحة اليوم مكانا مرموقا واهتماما عالميا، فلقد أصبحت قطاعا قائما بذاته ورافدا رئيسيا للتنويع الاقتصادي ومصدرا مهما من عائدات النقد الأجنبي والعمالة في العديد من الدول النامية، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي تكون دافعا لقطاعات أخرى، فهي تساعد في ظهور نشاطات جديدة وتنمية نشاطات موجودة سابقا، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه الإرث السياحي وما تملكه الدول من مقاومات وإمكانيات(طبيعيا،تاريخيا وماديا) التي تعتبر أحد أهم الركائز الأساسية للعرض السياحي، فكلما كانت هذه المقومات أكثر تميزا وتنوعا كلما ساعد ذلك في عملية الجذب السياحي.

لهذا تتسابق العديد من الدول لوضع إستراتيجيات وخطط لترقية هذا القطاع بالإضافة إلى تقديم الإمكانيات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ يعد هذا الأخير إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للدول غير النفطية كتونس والمغرب أو بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد على مورد واحد كالجزائر، مما يمكنها من الانتقال من اقتصاد يعتمد كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه ومتنوع، وفي هذا الإطار وإقتداءا بالدول السياحية قامت بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) بإعداد وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لتنمية القطاع السياحي والرفع من قدرات هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، هذه الدول تمتلك تقريبا مقومات متشابهة وتتمتع بخصائص سياحية عديدة ومتنوعة تمكنها من إقامة أقطاب سياحية في غاية الأهمية.

وعليه تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الدور الاقتصادي وكذا الاجتماعي الذي تعكسه السياحة على الاقتصاد ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب.

2. إشكــاليــة الــدراســة:

تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن تساهم ترقية القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر قطاع السياحة مدخلا إستراتيجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- هل المقومات السياحية التاريخية والثقافية للجزائر، تونس والمغرب كفيلة بتطوير هذا القطاع؟
- هل نجحت الدول محل الدراسة انطلاقا من ترقية القطاع السياحي في تحقيق تنويع لاقتصادياتها؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- القطاع السياحي مدخلا إستراتيجيا مهما لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- المقومات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب كفيلة بتطوير القطاع السياحي لتفعيل الاقتصاد.
- يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

4. أهمية موضوع الدراسة:

تنبع اهمية هذا البحث من قيمته العلمية، حيث حظى موضوع التنويع الاقتصادي مؤخرا بكثير من الاهتمام، كونه يمس جانب مهم في الاقتصاد وكذلك لحداثته واعتماده على العديد من القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع السياحي، اذ يمكن أن يكون هذا القطاع مدخلا تنمويا قادرا على تحقيق التنويع الاقتصادي.

وتتجلى ايضا أهمية الدراسة في تسليط الضوء على القطاع السياحي ومعرفة آلياته وأهميته من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات والعمالة من خلال خلق فرص العمل، كما تكمن الأهمية في معرفة المقومات التي تمتاز بها كل دولة محل الدراسة، وكيفية توظيفها وتحسينها بهدف استغلالها في ترقية القطاع السياحي بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعة الاستراتيجيات المعروضة من كل دولة من أجل النهوض بهذا القطاع وإبراز الفروقات ومعالجة المعوقات التي تواجه هذا القطاع.

5. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب كانت الدافع وراء اختيار الموضوع وهي:

- تسليط الضوء على أهمية القطاع السياحي كونه من أهم القطاعات الاقتصادية المنافسة للقطاعات الأخرى؛
- التوجه العالمي نحو الاهتمام بإستراتيجية التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول؛
- الرغبة الشخصية لدراسة موضوع البحث؛
- إبراز أهمية القطاع السياحي كإحدى الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس والمغرب، بالتالي محاولة التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر.

6. أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى:

- ❖ إبراز القطاع السياحي كقطاع حيوي نشيط ومساهم في الاقتصاد ؛
- ❖ توضيح آليات التنويع الاقتصادي وأهم مؤشراته وطرق تقييمه ومعرفة الدور الذي يؤديه القطاع السياحي للمساهمة في التنويع الاقتصادي؛
- ❖ إبراز المقومات السياحية التي تتميز بها الدول محل الدراسة، وتوضيح دور السياحة في اقتصاد كل دولة؛
- ❖ معرفة ودراسة محاور الاستراتجيات السياحية التي اعتمدتها دول المقارنة وتقييمها من خلال عدة مؤشرات.

7. حدود الدراسة

نظرا لتوسع موضوعي التنويع الاقتصادي والسياحة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وتناولها بشكل جيد تتبلور حدود البحث في ما يلي:

– **الحدود المكانية:** يختص هذا البحث بالتطرق إلى إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

– **الحدود الزمانية:** انحصرت الدراسة خلال الفترة 2000-2018 وقد تكون اختلفت الحدود الزمانية في بعض البيانات وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وتم إضافة بعض المعطيات المتعلقة بسنة 2019.

8. منهج الدراسة

لإعطاء الموضوع محل الدراسة حقه، والإجابة عن أسئلته والإلمام بكل جوانبه، تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالنسبة للجزء النظري من البحث وهذا لتوضيح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى إظهار آليات التنويع الاقتصادي، اما في ما يخص الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج المقارن من أجل مقارنة واقع السياحة في الجزائر، تونس والمغرب كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي وقبل التطرق إلى السياحة تم إعطاء نظرة حول واقع اقتصاد الدول محل الدراسة ومن تم دراسة ومقارنة الإمكانيات السياحية والمؤشرات السياحية، بالإضافة إلى مختلف الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل دولة لترقية هذا القطاع.

9. صعوبات الدراسة

إن أي بحث لا يخلوا من الصعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- الافتقار إلى بعض المراجع والمصادر خاصة بعد اتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات تمثلت في غلق المكتبات الجامعية والعمومية من أجل مواجهة جائحة كوفيد19"

- الارتباك من هذه الجائحة من حسن الحظ أن دراستنا كانت دراسة مقارنة بين الدول لا تحتاج إلى التنقل لعين المكان.
- توقف حركة النقل أجبرنا على التواصل مع المشرفة عن طريق الهاتف والبريد الالكتروني فقط.
- تضارب الإحصائيات المتعلقة بتقييم الاستراتيجيات في بعض الأحيان الخاصة بدول محل الدراسة.

10.الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين قد تطرقوا إلى موضوع القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد :

أولا: دراسة صليحة عشي، (2011) بعنوان:

"الأداء والأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس والمغرب" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر بمقارنته بوضعه في تونس والمغرب من خلال إظهار الإمكانيات السياحية للدول الثلاث ومحاولة إظهار الفرق بين وضعية هذا القطاع في الجزائر من ناحية تونس والمغرب ومن حيث المساهمة في حل المشاكل التنموية.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه ويتجلى ذلك في ضعف أداء هذا القطاع من خلال مخرجاته التي كانت في أدنى مستواها مقارنة بتونس والمغرب، وبالنظر إلى الوعود التي أبدتها السلطات المعنية في الجزائر لإعطاء هذا القطاع الدور المنوط به فإنه من الناحية العلمية لم يتحقق الكثير، ومن ثم فإن بلوغ الأهداف المرسومة لإحداث نقلة نوعية في هذا القطاع لا تعدو أن تكون مجرد أمال أكثر من كونها واقعا ملموسا.

اقترحت الدراسة الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال السياحة كتونس والمغرب وتوجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع، كذلك نشر الثقافة السياحية بالإضافة إلى ضرورة تبني إستراتيجية تجعل من السياحة قطاع إنتاجي وتنموي في صياغة جديدة، ولفت أنظار أصحاب القرار في البلاد إلى أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

ثانيا: دراسة موسي باهي وكمال روابنية، (2016) بعنوان:

"التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية:حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،عدد 5، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات الناجمة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها.

توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة. فلقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعله أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه. بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية.

اقترحت الدارسة ضرورة تعديل سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي وذلك بتطوير النظام الجبائي وتحسين إدارة السيولة وتقوية سعر الصرف، حتى يتسنى السير نحو اقتصاد متنوع وذلك بتحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعات غير النفطية.

ثالثا:دراسة علي ماي، (2018) بعنوان:

" تحليل تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر، تونس والمغرب، وذلك بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية لقطاع السياحة والسفر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي يتم من خلالها تصنيف وترتيب تنافسية قطاع السياحة والسفر لكل دولة طبقا لمجموعة متنوعة من المؤشرات التي تغطي مختلف المجالات.

توصلت الدراسة أن مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس تقود إلى مدى التأخر في الترتيب الذي عرفته أغلب المؤشرات التي تناولتها تقارير تنافسية قطاع السفر والسياحة منذ بدايته سنة 2007 إلى غاية آخر تقرير له سنة 2017، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات ونقاط الضعف على مستوى قطاع السياحة والسفر في الدول محل الدراسة خاصة الجزائر التي عرفت مؤشراتها نتائج ضعيفة على المستويين العربي والعالمي.

اقترحت الدراسة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بدراسة تنافسية قطاع السياحة والسفر كما هو الحال في المغرب وتونس، كذلك إعطاء الأولوية الكافية لقطاع السياحة والسفر ضمن المخططات التنموية للدولة وتعزيز الإطار القانوني والتشريعي وبيئة الأعمال للنشاط السياحي، بالإضافة إلى تحسين الوضعية الأمنية لسلامة السياح في الوجهات السياحية المختلفة داخل البلد والتوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي، وتقديم التسهيلات اللازمة لمنح التأشيرات لزيادة الطلب السياحي.

رابعا:حميداتوا نصر،(2019) بعنوان:

"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية الفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بنباديس، مستغانم، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري والسعودي لمعرفة حجم التخصص أو التركز، وبالتالي إيضاح درجة الخطورة في حال استمرار أحادية الاقتصاد واعتمادهما المفرط والمتزايد على مورد النفط بالإضافة إلى تبيان ضرورة استغلال تدفقات الاستثمار الأجنبي في الرفع من مؤشرات التنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة أن الاستثمار في الجزائر يشكل عائقا إمام المستثمرين الأجانب وذلك راجع إلى نقص الضمانات الكافية لحمايتهم، ورغم تطبيقها لبرامج تنموية المتمثلة في الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001، إلا أنها لم تستطع فك الاعتماد على النفط، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية قامت بدعم التنويع الاقتصادي ومحاولة تشجيع قطاع الصناعات التحويلية عن طريق توجيه الاستثمار الأجنبي إليه وإعطاء امتيازات كبيرة للاستثمارات في هذا القطاع .

اقترحت الدراسة ضرورة توجيه وتوطين الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المربحة على المديين القصير والمتوسط، كذلك تشجيع الروابط الخلفية والأمامية عن طريق تنمية الشركات المحلية وذلك بإضافة القيمة والدفع بعملية التنويع الاقتصادي، وكذلك ضرورة تعزيز وتأهيل الموارد البشرية في دخول مجال الاختراع والابتكار.

خامسا:دراسة خنتار نوال، قلش عبد الله، (2019)بعنوان:

"تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية،" مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف.

يكمن الهدف من خلال هذه الدراسة تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر مقارنة بأداء قطاع السياحة لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2010إلى2015، وهذا بغرض تحديد أوجه القصور في سياسات وخطط التنمية المعتمدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)، وكذا العوامل التي ساهمت في عرقلة عملية النهوض به .

توصلت الدراسة إلى ضعف القطاع السياحي الجزائري رغم وفرة وتنوع الإمكانيات، التي تمكن من إحداث تنمية حقيقية به، ويعود ذلك إلى سوء تعبئة الموارد والتي سببها العنصر البشري والتنظيمي والمؤسسي، ضعف الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي، وغياب النظرة الإستراتيجية في التعامل مع الأوضاع.

اقترحت الدراسة ضرورة الترابط بين القطاع السياحي في الجزائر مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك باعتماد إصلاحات شاملة وعامة بإدراج أهداف وخطط تنموية لهذا القطاع ضمن إستراتيجية وطنية، وكذلك الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مورد هام للتنمية السياحية، من خلال دمج البعد السياحي في أنشطة التعليم والتكوين والتربية، بالاضافة إلى تشجيع ودعم المقاولاتية في مجال السياحة لتغطية الاحتياجات الاستثمارية لهذا القطاع.

-ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أنها درست التنويع الاقتصادي من جوانبه المختلفة والتركيز على السياحة كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي ، ومن أجل تدعيم هذه الدراسة تم عرض واقع السياحة في ثلاث دول مغاربية تمثلت في الجزائر، تونس والمغرب، انطلقت الدراسة مع بداية القرن الواحد والعشرين، أي سنة 2000 إلى غاية 2018، يمكن القول أن هذه الدول تحمل نفس الخصائص والمقومات السياحية،وتسعى كل دولة إلى وضع إستراتيجية فعالة من أجل ترقية القطاع السياحي ليكون مساهم في الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تم القيام في هذه الدراسة بدراسة واقع السياحة في كل دولة وتقييم تلك الجهود المبذولة في هذا الشأن ومقارنتها مع بعضهما حتى يتسنى إبراز الفروقات خاصة المتعلقة بالقطاع السياحي الجزائري ومعالجتها، لان هذه الدولة اقتصادها اقتصاد نفطي بدرجة كبيرة معرض للتقلبات الحادة في أسعار النفط، لذلك اللجوء إلى تنويع الاقتصاد ضرورة لابد منها.

11. هيكل الدراسة

حتى تحقق الدراسة أهدافها من خلال الإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها من جهة واختيار فرضياتها من جهة أخرى. تطرقت الدراسة في البداية لمقدمة عامة يتبعها ثلاث فصول وخاتمة.

عرض الفصل الأول لمحة عامة حول السياحة،كما وردت من قبل بعض الاقتصاديين والباحثين والهيئات المختصة في هذا المجال، وجاء أيضا في هذا الفصل الأسس التي تعتمد عليها السياحة وأنواعها، كما تم إبراز أثر السياحة عل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وكذلك مكانة السياحة الدولية ومساهمتها في الاقتصاد العالمي .

وتضمن الفصل الثاني الإطار النظري للتنويع الاقتصادي تم فيه إعطاء مفهوم للتنويع الاقتصادي وأهميته، وإبراز انواعه وأهدافه، وأهم النظريات المفسرة له، بما في ذلك مؤشرات قياسه، بالإضافة إلى أهم القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي ، مبرزا في ذلك دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي كونه إحدى الخيارات الإستراتيجية،كما تم عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالاعتماد على السياحة.

وبعد الدراسة النظرية في الفصلين الأول والثاني تم في الفصل الثالث دراسة مقارنة حول مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب، تم عرض واقع اقتصاد البلدان محل الدراسة، والإمكانيات السياحية التي يزخر بها كل بلد، من خلال ابراز مقوماتها السياحية الطبيعية، التارخية والثقافية، وأهم المؤشرات السياحية وكذلك الاستراتيجية المتبعة من كل دولة حتى تتمكن من ترقية قطاعها السياحي، وفي الأخير تم كذلك مقارنة الاثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاع السياحي على اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب مع التطرق إلى المعوقات والحلول المقترحة لذلك القطاع في كل دولة.

الفصل الأول:
لمحة عامة حول السياحة

تمهيـــــد

بدأت السياحة كنشاط إنساني ضروري للحياة، إلى أن أصبحت من أكبر النشاطات في العالم، لها أسسها ومبادئها خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات، بالإضافة إلى ارتفاع الدخول وتحسين ظروف العمل، ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بصورة سريعة جدا.

إذ تعد السياحة اليوم أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم، فهي قادرة على جذب مداخيل هامة من العملة الصعبة، المساهمة في زيادة الدخل القومي الإجمالي وخلق مناصب العمل وبالتالي امتصاص البطالة، كما أنها لا تقتصر على الدور الاقتصادي فقط بل لها دور ثقافي فهي وسيلة للاتصال الفكري ونشر الثقافات، ولهذا أصبحت السياحة تجمع الكثير من الخدمات الأخرى (الفنادق، النقل، البنوك، التأمين).

وجاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول السياحة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياحة

المبحث الثاني: طبيعة النشاط السياحي

المبحث الثالث: مكانة السياحة العالمية

المبحث الأول: ماهية السياحة

عرفت السياحة منذ ظهور الإنسان، ثم أصبحت قطاع هام لقي اهتمام الكثير من الباحثين، بحيث أصبحت معبرا أمنا للتنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم باعتبارها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد ونشاطا مكملا للأنشطة الأساسية، وفي هذا المبحث سيسلط الضوء على نشأة السياحة ومفهومها وأهم أصناف السياحة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة ومفهومها

لقد مرت السياحة بالكثير من المراحل، نظرا لتطور المجتمع وثقافته وفكره، مع تعدد تعاريفها حسب كل اقتصادي وحسب المنظمات ففي هذا المطلب سيتم التعرف على تاريخ السياحة ومفاهيمها كما يلي:

أولا: التطور التاريخي للسياحة

1-مرحلة العصور القديمة: وهي بداية نشأة الإنسان على وجه الأرض وحتى القرن الرابع عشر وخلال تلك الفترة كان الإنسان بدائيا في حركته وسكناته، حيث كان يسير على الأقدام ويستخدم الدواب في تنقله لم تكن هناك قوانين تحكم وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة وكانت الوسائل التي تستخدم في الحصول على السلع والخدمات هي طريقة المقايضة والمبادلة في الغالب كان الإنسان يتحصل على حاجاته بنفسه،[1] ومن خصائص هذه المرحلة هي:

- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية؛
- ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في العصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على مايلي: تحقيق الفائدة، حب الإستطلاع والدافع الديني.[2]

2- مرحلة العصور الوسطى: تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطور الروماني سنة 395م حتى القرن الخامس عشر، ومن المعروف أن هذه الإمبراطورية هي آخر إمبراطورية نشأة في العصور القديمة وقد كانت مركز للإشعاع الفكري والحضاري والتجاري، إلى أن الحال تغير في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وتحولت إلى مجموعة من الإقطاعيات المتناحرة وكثرة الاختلافات بينها مما أثر سلبا على حركة الأسفار بمختلف دوافعه وبعد ذلك انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية بوصفها مركزا مهما للتجارة.

---

[1] سماعيني نسيبة، (2014): **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، ص02.

2 حميدة بوعموشة، (2012): **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص14 .

ومع محدودية دور أوربا في حركة الأسفار برزت الدول العربية حيث أصبحت الدول العربية الإسلامية مركز الإشعاع الفكري والتطور العلمي في الفترة مابين القرن الثامن والرابع عشر الميلاديين وتطورت الأسفار بمختلف دوافعه، وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراءا وكانتا تشكلان مركزين ثقافيين يستقطبان طالبي العلم وتطور الوازع الديني عند المسلمين خلال هذه المرحلة،[1]واشتهر عدد من الرحالة العرب من أمثال" إبن بطوطة، إبن الجبير، المسعودي والبلاذري.

ومن أهم دوافع السفر في هذه الفترة: دافع التجارة، الدافع الديني، الترحال والاستكشاف، طلب العلم وتوطيد العلاقات ودافع الإستشفاء.[2]

3-مرحلة العصر الحديث: إن بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة، التي حدثت فيها تفرعات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار، ومن أهم هذه الاستكشافات نجد اكتشاف "كولمبس" لأمريكا عام 1492، ثم رحلة البرتغالي"فاسكودي كاما" الشهيرة إلى الهند، والذي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح عام 1498، ثم تلتها رحلات "مجلان" البرتغالي في القرن السادس عشر حول العالم، حيث لم تعد السياحة مجرد حركة تنقل وسفر بل أصبحت ظاهرة لها أبعادها الاقتصادية التي جعلت منها ظاهرة تستحق الاهتمام،خاصة أن التحولات الزراعية، الصناعية، الحضارية والثقافية التي شهدتها هذه المرحلة،قد ساهمت بشكل أساسي في بروز السياحة كنشاط إنساني، وقطاع إقتصادي له دوره الذي لا يقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى،[3] وكان دافع السياحة في هذه المرحلة:

- ❖ المغامرة والاستكشاف؛
- ❖ الثقافة وطلب العلم ؛
- ❖ المتعة والمشاهدة؛
- ❖ الهدف الديني.[4]

4- المرحلة المعاصرة: بدأت هذه المرحلة لتأصيل مضمون ومفهوم ظاهرة السياحة منذ بداية القرن العشرين، كنتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأحوال الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية النفسية لمعظم السكان من دول العالم وبذلك أخذت السياحة بعدا جديدا في تلك المرحلة حيث ظهرت النقابات العمالية التي ساهمت في إصدار القوانين الخاصة

---

[1] زهير بوعكريف، (2012): **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص04 .

2 صورية ميساني،(2019): **الاستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة مابعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، ص62.

3 عميش سميرة، (2015): **دور إستراتجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة1995-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص30.

4 صورية ميساني، مرجع نفسه ، ص62.

بالعاملين وحقوقهم في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، مما أحدث ذلك تغيرا جذريا في مفهوم السياحة وأهدافها التي تمحورت حول الاسترخاء والاستجمام والمتعة بكافة الوسائل وباستغلال كافة موارد البيئة التي تحقق هذا الهدف،[1]ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- تقدم وسائل الإعلام وتنوعها مع سهولة وسرعة التعرف على مناطق الجذب السياحي من خلالها ؛
- تشجيع الدول المستقبلة للسياحة وحرصها على تنمية المناطق السياحية والحفاظ على مظهرها الحضاري؛
- زيادة وقت الفراغ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر؛
- اهتمام معظم الأقاليم السياحية بتوفير التسهيلات السياحية التي يحتاج إليها السائح؛
- التطور الهائل في وسائل النقل وانخفاض تكلفتها وخاصة النقل الجوي الذي يتميز بخصائص السرعة والراحة؛
- انتشار فكرة الرحلات السياحية الجماعية الرخيصة، التي تضم أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة؛
- انتشار فكرة التجمعات السياحية في العديد من دول العالم، والتي تعتمد في نشاطها على ملامح البيئة الطبيعية إلى جانب استخدام أساليب عديدة لجذب السياح لقضاء فترات استجمام داخلها.[2]

ثانيا:مفهوم السياحة والسائح

1- تعريف السياحة:

تختلف تعاريف السياحة حسب الزاوية التي ينظر إليها فهناك من ينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية، وهناك من يراها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، وبناءا على ذلك يتم التطرق لأهم التعاريف على النحو التالي:

تعريف الألماني جوبير فرويلر (guyer freuler) عام 1905: يعرفها على أنها" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[3]

ثم عرفت من قبل العالم الاقتصادي النموساوي (hermannovon schuller) عام1910

بأنها"الاصطلاح الذي يطلق على العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أي بلد ترتبط بهم ارتباطا مباشرا".[4]

[1] فؤاد بن غضبان، (2018) :**الجغرافية السياحية**، دار اليازوري، للنشر والتوزيع، ص47-48.

[2] مرجع نفسه، ص48.

[3] خديجة زياني، حنان حراث، (2018) : **التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر**، قراءة في تجارب عربية ناجحة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد2، ص57 .

[4] رضا محمد السيد،(2016):**أساسيات الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، الأكدميون للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص14 .

يرى الأستاذ والتر هنزيكي"walter hunziker" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمية و**كيرت كرافت "kurt kraft"** من جامعة برن **1992** بأن" السياحة هي مجموعة العلاقات والظواهر التي تترتب على السفر وعلى الإقامة المؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وأيضا لا ترتبط بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي".[1]

تعريف المنظمة العالمية للسياحة:

السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة من دون انقطاع للراحة أو أغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته بالإضافة إلى كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة.[2]

تعريف المؤتمر الدولي للترفيه والترويج والسياحة : عرفت السياحة حسب المؤتمر الدولي للترفيه والترويج والسياحة الذي عقد عام 1981م بإنجلترا، تم الإتفاق على تعريف السياحة على أنها تلك الأوجه من النشاط الذي يقوم بها الفرد خارج نطاق المحل الدائم لإقامته، وربما تشتمل أو لا تشتمل الإقامة الليلية بعيدا عن المنزل أو الوطن.[3]

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963م أقرر:أن السياحة" ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن إثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية ".[4]

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى، فهي نشاط يقوم به الأشخاص، إذ يفيد الانتقال من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، لإقامة قصيرة ومؤقتة وهذا بهدف الحصول على الترفيه والاستجمام أو أهداف أخرى كالتداوي، الملتقيات العلمية والمناسك الدينية وهذا راجع إلى تطور المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دون أن يكون الغرض مادي، كما قد تكون السياحة داخلية أي زيارة لمدن الدولة التي يقيم فيها أو سياحة خارجية وهي الانتقال إلى دولة أجنبية.

---

[1] صليحة عشي، (2011): **الأداء والأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس و المغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص15.

[2] المنظمة العالمية لسياحة على الموقع الإلكتروني (world tourism orgaization) www.unwto.org،تم الاطلاع عليه 2019/01/14 على الساعة 17:37.

[3] عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[4] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص19.

2- تعريف السائح:

عرف **يفاس تيناد** السائح بأنه" كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد 4 أشهر، لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، الاجتماعات، التنقلات الخاصة، ورحلات العملوالرحلات الدراسية،[1] كما نجد هناك سائح المحلي وهو المقيم في بلد ما يقوم بزيارة البلد، والسائح الدولي هو زائر يقيم في بلد غير بلده لمدة ليلة واحدة على الأقل.[2]

ثالثا: خصائص السياحة

يمكن إستنباط خصائص السياحة من التعاريف السابقة ونذكر منها ما يلي:

- نشاط مميز: يتم في مكان مختلف عن مكان الإقامة وعن مكان العمل؛
- ظاهرة متعددة الأبعاد: لها علاقات متشعبة مع مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- نشاط غير ملموس يتضمن انتقال من مكان إلى أخر ويصدر كخدمات غير منظورة؛[3]
- تعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ؛
- العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توفر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وعلى غيرها من العوامل كالأسعار، والخدمات السياحية الأساسية والتكميلية؛
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل الموصلات والاتصالات؛[4]
- تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبط بها؛
- إرتباط الطلب السياحي بالمرونة، كما يتوقف حد كبير على القدرة المادية للسائح؛
- عدم سيادة المنافسة خاصة لبعض المقومات أو الموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بالإنتاج سياحة بديلة.[5]

---

[1] حنتار نوال، قلش عبد الله، (2019): **تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، ص197.

2 مصطفاوي الطيب، بدروني عيسى، (2019): **السياحة الحلال: الصناعة التي تنمو بسرعة تجارب ناجحة، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي الونشريس، تسمسيلت، الجزائر، ص25.

[3] أكرم كرمول، (2008): **تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، الطبعة الأولى، دار الفلاح لنشر والتوزيع: الأردن، ص75.

[4] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] فيروز قطاف وعبلة بزقرار،(2017): **مؤشرات زيادة القطاع السياحي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية ،العدد01، المركز الجامعي، تندوف، ص38.

المطلب الثاني: أهمية السياحة

بما أن السياحة نشاط اقتصادي وفي تطور دائم لدى دول العالم، باعتبارها من الظواهر المميزة للعصر الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

أولا:الأهمية الاقتصادية

- زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد وتحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية: إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا، وقود ومشروبات؛
- تساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي. وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة؛
- تساعد السياحة في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة؛
- تزداد أهمية السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صناعة سياحة صادرة غير منظورة؛
- تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج/الاستهلاك/النقل/الرحلات/ الاتصالات/ المطارات/ الفنادق/ البنوك/ وعمليات التجارة الداخلية والخارجية.[1]

ثانيا:الأهمية الاجتماعية

- العمل على رفع المستوى المعيشي للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛
- العمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- المساعدة على تطوير أماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- المساعدة على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

ثالثا:الأهمية الثقافية

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية؛

[1] زيد منير عبوي،(2008): **الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص16-17.

- تعمل على تنمية عملية التبادل الثقافات والخيرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف(الحوار بين الحضارات). [1]

رابعا:الأهمية السياسية

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول؛
- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية.[2]

المطلب الثالث: أنواع السياحة

لتصنيف السياحة لابد الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية: معيار الهدف السياحي، معيار الموقع الجغرافي، معيار العدد ومعيار الإقامة.

أولا: معيار الهدف السياحي

يمكن تقسيم السياحة حسب هذا المعيار إلى مايلي:

1-السياحة الترفيهية: وهذا النوع من السياحة يعتبر من العناصر الأساسية للسياحة لأي نشاط سياحي، إذ يستهدف الفرد من خلاله الترويج عن النفس، والاستجمام وقضاء وقت الفراغ والراحة بعيدا عن روتين الحياة اليومي يمكن اعتبار هذا النوع والغرض من السياحة مرتبطا بكل أنواع السياحة، إذ أن الأنواع الأخرى للسياحة غالبا ما تتضمن فكرة الترفيه في الأماكن التي يزورها الفرد أو يستمتع فيها.[3]

2-السياحة الثقافية: وهي لزيارة الندوات والدورات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية مثل مسابقات الشعر والمسرح والموسيقى والتي تقدم في البلد الذي أقامها مثل مهرجان بابل في العراق ومهرجان كان للسينما العالمية.[4]

3-السياحة الرياضية: يقصد بالسياحة الرياضية المشاركة في الألعاب الرياضية المختلفة أو ممارسة نوع محدد من الرياضة، وقد يكون المشارك لاعبا أو مشاهدا، ويشمل هذا النوع من السياحة الذين يسافرون لمشاهدة المباريات الرياضية الدولية،

---

[1] عدلي زهير، سعدي راضية، (2015): **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد02،الجزائر، ص40.

[2] بعوط لزهر، (2018): **الترويج للمقومات السياحية ودوره في تحقيق التنمية المحلية"حالة ولاية قالمة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص13.

[3] أماني رضا،(2017): **الإعلام والسياحة**، الطبعة الأولى، أطلس للنشر والإنتاجي الإعلامي: 25ش وادي النيل- المهندسين- الجيزة القاهرة، ص15.

[4] أحمد محمود مقابلة، (2007) : **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الاردن، ص39.

والذين يكونون قطاعا مهما من مجموع السياح، كما يدخل في نطاق السياحة ممارسة الرياضة في مثل رحلات الصيد في أماكن محددة وخلال فترات معينة من السنة أو لممارسات الرياضية البحرية أو للتزحلق على الجليد.[1]

4- السياحة العلاجية: يرتبط هذا النوع من السياحة بالبحث عن الإستشفاء والعلاج من الأمراض المختلفة. كما قد يكون هذا النوع من السياحة بغرض الحصول على فترة نقاهة أو لقضاء وقت بعد فترة المرض والعلاج، وقد إشتهرت هذه السياحة وإنتشرت بشكل كبير وخاصة مع وجود الأماكن والمزارات السياحية التي تعد مكانا مناسبا لهذا النوع من العلاج كالأماكن التي يوجد بها المياه الكبريتية أو الرمال المشعة أو العلاج بطمى البحر.

5-السياحة الدينية: والمقصود بها السياحة من أجل زيارة الأماكن الدينية المقدسة والمزارات الدينية التي لها قدسية وروحانية معينة في وجدان الزائر أو المسافر، حيث تتعدد هذه المزارات ما بين الأماكن الإسلامية، المسيحية واليهودية.[2]

6-سياحة المؤتمرات: تعد استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها وتنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة. وهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الإيواء ووسائل النقل السياحي والتسهيلات السياحية الأخرى بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء ومنظمين مدن المؤتمرات.[3]

7-سياحة التسوق: تعتبر سياحة التسوق من الأعمال المرتبطة بالنشاط السياحي لما له من تأثير هام في حجم معدلات الإنفاق السياحي، حيث يقوم بشراء الهدايا والتذكارات من منطقة المزار السياحي وبالتالي ترجع بفائدة على المنطقة المضيفة.[4]

ثانيا: معيار الموقع الجغرافي

1- السياحة الداخلية: هي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد فيها الجذب السياحي أو معالم تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقه.[5]

2-السياحة الخارجية: معناها انتقال السياح الأجانب إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه وذلك للحصول على العملات الصعبة ويتطلب هذا النوع من السياحة خدمات مختلفة وبنية تحتية

---

[1] نجاة بن بركية، 2017، **السياحة الرياضية رفد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد 01، جامعة الشهيد حمد لخضر، بالوادي، الجزائر، ص06.

[2] أماني رضا، مرجع نفسه، ص17-21.

[3] محمد عبد الفتاح، طايع عبد اللطيف طه، (2009): **الجغرافيا السياحية**، الإسكندرية، ص102-103.

[4] فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص64.

[5] مصطفى يوسف كافي، (2014): **السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وأفاقها المستقبلية)**، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ص26.

كبيرة وكلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار وتطورت البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب الذين يزورون البلد طبعا ويعتمد هذا النوع من السياحة على:

أ-توفر الخدمات السياحية؛

ب- توفر الأمن والإستقرار؛

ج-الوعي الثقافي للبلد المضيف للسياح بأهمية السياحة(من تاكسي وموظف مطعم ورجل مرور....)؛

د-إحترام السياح.

ثالثا:معيار العدد

1**-السياحة الفردية**: هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة من الأشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامته حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السياح بالخدمات تعتمد على مقدرتهم المادية والرغبة التي يحققونها.ويعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء وتأثير الإعلان والترويج السياحي ومدى ثقافة السائح إذ أن هذا النوع من السياحة لا تعتمد على برنامج محدد ومنظم.

2-السياحة الجماعية: وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها وتنظم عن طريق وكالات السياحة والأسفار.[1]

رابعا:معيار مدة الإقامة

1-السياحة الطويلة: قد تكون السياحة طويلة إذ إمتدت لمدة أسابيع يتم خلالها زيارة الأماكن التاريخية البعيدة، أما إذا كانت من أجل الرفاهية فإن مدتها لا تتجاوز أسبوعين، وقد تمتد السياحة الثقافية حتى خمس سنوات، علما أن هذا النوع يستمر طوال السنة خاصة السياحة الثقافية والسياحة العلاجية.

2- السياحة القصيرة: أما السياحة القصيرة فهي تمتد فترتها إلى أقل من أسبوعين، وتقسم إلى قسمين هما سياحة نهاية الأسبوع، وسياحة نهارية لا تستغرق أكثر من يوم.

خامسا: معيار الطابع السياحي

1- **السياحة الرسمية**: تقسم السياحة الرسمية إلى نوعين سياحة رسمية سياسية، تكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معينين من أجل المشاركة في المحادثات الرسمية، أو من أجل المشاركة في إحتفالات دولية معينة، وسياحة رسمية اقتصادية تكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض الصناعية والتجارية.

[1] صورية ميساني، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

2- **السياحة غير الرسمية:** قد تأخذ الطابع الغير رسمي، فمن أشكالها السياحة الدينية التي تعتبر من أقدم أنواع السياحة، وتتمثل في زيارة المواقع الدينية.[1] ويمكن توضيح أنواع السياحة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01-01: أنواع السياحة

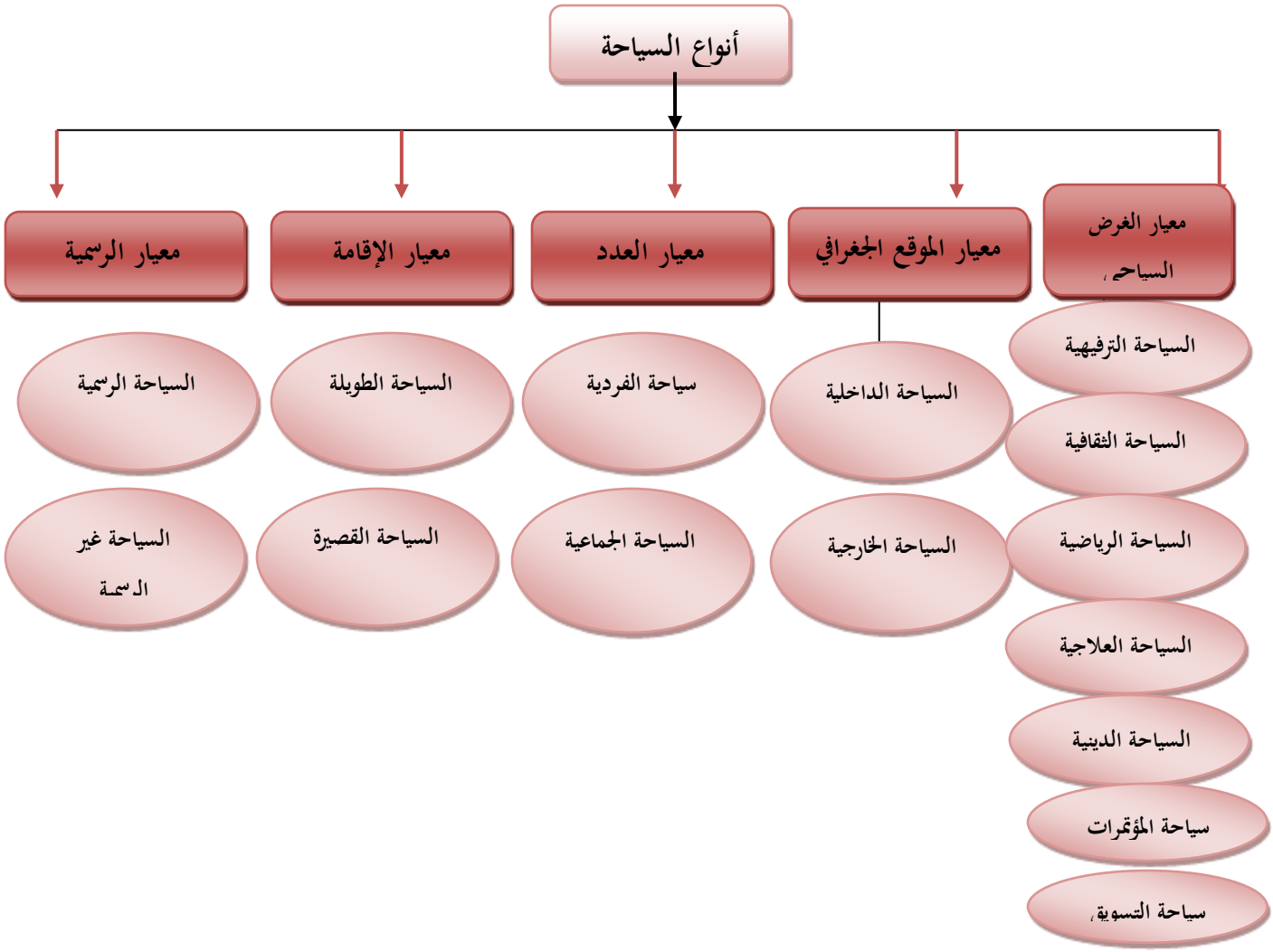

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على

- نجاة بن بركية، 2017، **السياحة الرياضية رفد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد 01، جامعة الشهيد حمد لخضر، بالوادي، الجزائر، ص06.
- أحمد محمود مقابلة، (2007) : **صناعة السياحة**، الطبعة الاولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الاردن، ص39.
- صورية ميساني، (2019): **الاستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة مابعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف01، ص72.

[1] عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 43-44

المبحث الثاني: طبيعة النشاط السياحي

تعتبر السياحة ظاهرة العصر، فبالتالي يجب وجود مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحسين النشاط السياحي الذي يقوم على العناصر الأساسية لمقومات الجذب السياحي بالإضافة إلى الأسس التي يقوم عليها هذا الأخير، وهذا ما سيتم إلقاء الضوء عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وأسس النشاط السياحي

لكل نشاط اقتصادي قاعدة يبنى عليها، والنشاط السياحي يقوم على مجموعة من الأسس تحرص كل دولة عل توفرها.

أولا:مفهوم النشاط السياحي

عرفfreuler guyer النشاط السياحي على أنه" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس بالبهجة والمتعة والإقامة في المناطق لها طبيعتها الخاصة. وأيضا نمو الإتصلات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الإتصلات التي كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة والصناعة، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل.[1]

ثانيا:أسس النشاط السياحي

يمكن تلخيصها كالأتي:

1-الطلب السياحي

يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه التعبير عن إتجاهات السائحين لشراء منتج سياحي معين أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والقدرات والميول والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحون من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة،[2]حيث يتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة:** يقصد بالمرونة درجة استجابة الطلب السياحي للتغيرات في المحددات الرئيسية له وهي الأسعار والدخول؛
- **الحساسية:** وهي مدى تأثر واستجابة الطلب السياحي لعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالنشاط السياحي؛

[1] سمير كيم، سماح سهايلية، (2020): **أثر التنمية الأمنية على القطاع السياحي في تونس 2011-2019**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد16، الجزائر، ص331.

[2] علي فلاح الزعبي، (2013): **التسويق السياحي والفندقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص202.

- **الموسمية:** يتسم الطلب السياحي لأنه موسمي بمعنى أن هناك أوقات من السنة يصل فيها إلى الذروة، بينما يكون في حالة ركود نسبي في أوقات أخرى، والظاهرة الموسمية في الطلب السياحي ترجع إلى بعض العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للسائحين؛[1]
- **التوسع:** يميل الطلب السياحي عادة إلى التوسع أو الزيادة سنويا عاما بعد عام ولكن ليس بمعدل ثابت، بل بمعدلات متفاوتة متغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة في الدول المصدرة للسائحين والدول الأخرى المستقبلة لهم.[2]

2- العرض السياحي والمنتوج السياحي

يتم تحديد العرض بعد دراسة وتحليل الطلب السياحي، ويقصد بالعرض السياحي ما تقدمه الأطراف العاملة في قطاع السياحة والأسفار داخل الإقليم أو البلد، من تلك المنتجات مثلا: مواقع الجذب السياحي(التاريخية والطبيعية)، المواقع المصممة مثل المتاحف بالإضافة إلى خدمات النقل والإيواء والترفيه،[3] حيث أن العرض السياحي يتميز بما يلي:

- عدم المرونة والتي تأتي من عدم قابلية العرض السياحي للتغير طبقا لأذواق ورغبات وميول وإتجاهات السائحين؛
- صعوبة تغير المكونات الرئيسية للعرض السياحي.

3-الإيرادات السياحية: هي إجمالي الإيرادات التي تتحقق في الدولة السياحية جراء الأنشطة السياحية المختلفة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

4-الإنفاق السياحي: هو إجمالي ما ينفقه السائحين على الخدمات السياحية والفندقية ومشترياتهم وتنقلاتهم أثناء الزيارة وتشمل أيضا رسوم زيارات المزارات.

5- التسويق السياحي: ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به هيئات ومؤسسات داخل الدولة وخارجها، للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمحتملة.[4]

---

[1] بن سهيلة ثاني توفيق، (2016): **أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ص30-32.

[2] علي فلاح الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص205.

[3] زايد مراد وخويلدات صالح، (2018): **الاستثمار السياحي تحليل الوضع الدولي وصعوبات البيئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد 05 ص133.

[4] العابد سميرة، (2012): **صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض**، الملتقى الوطني حول" فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر،المنعقد يومي 19-20 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 05.

المطلب الثاني: دوافع النشاط السياحي والغرض منه

يقصد بدوافع السياحة، الأسباب الحقيقية التي جعلت شخص يقوم بنشاط سياحي وتكون الدوافع محددة الأنواع، فنوع السياحة تابع لدافعها و مؤدي لغرض معين فيمكن إيجاز دوافع السياحة والغرض منها كالتالي:

أولا: دوافع النشاط السياحي

ويمكن حصر دوافع النشاط السياحي في مايلي:

1- الدوافع الدينية: أي زيارة الأماكن المقدسة في كل دين من الأديان مثل الحج والعمرة وأضرحة الصحابة بالنسبة للمسلمين وزيارة دولة الفاتيكان بالنسبة للمسيح.

2- دوافع تاريخية وثقافية وتعليمية: وتكون لمشاهدة بعض الأحداث المهمة في العالم، المهرجانات، الحفلات الثقافية ومشاهدة الآثار التاريخية القديمة والمواقع الأثرية مثل زيارة الأهرامات في مصر والبتراء في الأردن وتمقاد الجميلة بالجزائر، أو الإطلاع على حياة المجتمعات ونمط حياتهم الاجتماعية والثقافية أو لغرض المعرفة والعلم.

3- دوافع الراحة والاستجمام والترفيه: قضاء أوقات الفراغ في الأماكن الهادئة وعلى سواحل الشواطئ والمناطق الجميلة في العالم والهروب من الجو الروتيني وصخب المدن أو الترفيه.

4-الدوافع الصحية: غالبا ما يقوم الفرد بالعمل السياحي تحت دافع الاستشفاء أو الإستطباب أو العلاج في الحمامات المعدنية أو رمال الصحراء أو قضاء أوقات للنقاهة والاسترخاء من مرض عولج منه.

5-الدوافع الاقتصادية: القيام بالأعمال التجارية وإبرام الصفقات وكذا انخفاض أسعار الخدمات السياحة في بلد ما يعد من الدوافع الاقتصادية التي تتحكم في تدفق عدد السياح.[1]

يمكن تلخيص الدوافع في الشكل التالي:

[1] بن شنى عبد القادر، ملاحي رقية، **أهمية التهيئة الحضارية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني .30: 12 20/01/2020 consulte le plate phorme.el manhal.comL/FILES/

الشكل رقم 01-02: دوافع النشاط لسياحي

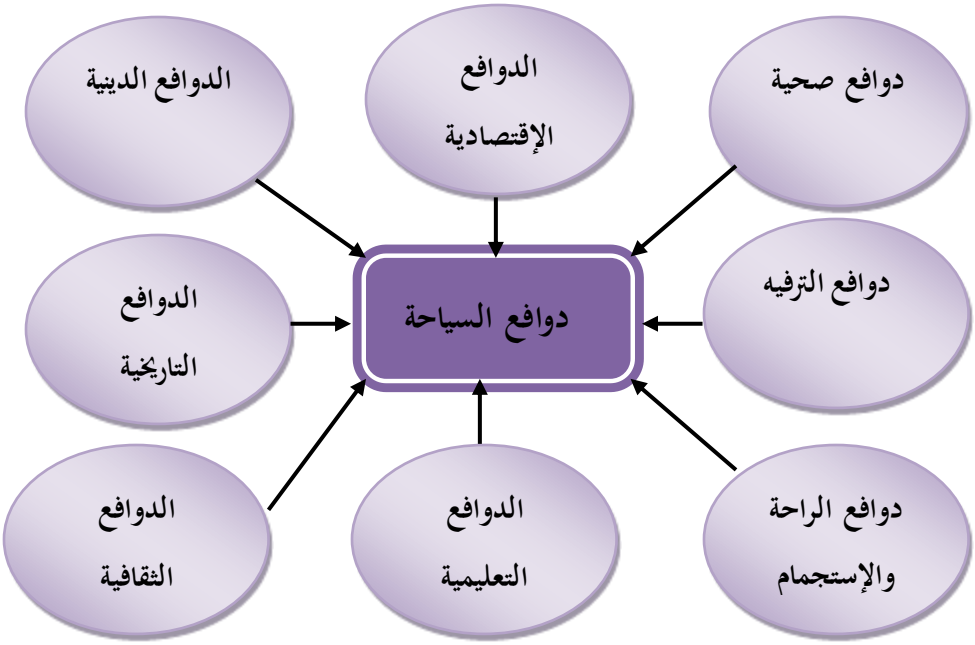

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على بن شنى عبد القادر، ملاحي رقية، **أهمية التهيئة الحضارية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني plate phorme.el manhal.comL/FILES/consulte le 20/01/2020، 12:30

- في مايلي شكل يوضح غرض السياح من السفر إلى مختلف دول العالم لسنة 2018:

الشكل رقم 01-03: الغرض من توجه السياح عالميا لسنة 2018

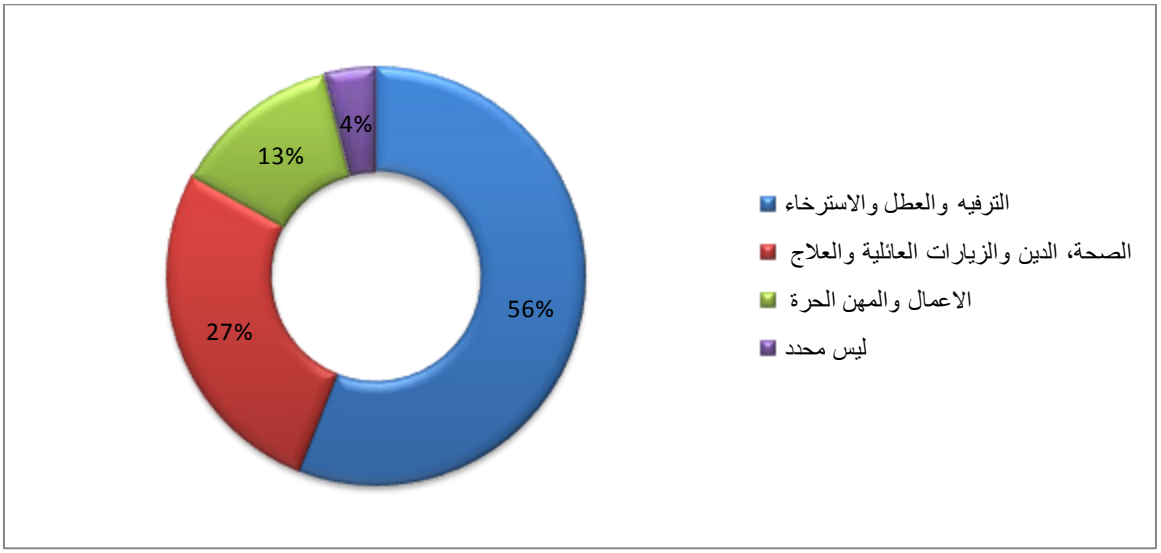

Source : Zurab Pololikashvili,(2019) : Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), July 2019, **Faits saillants du tourisme international Édition 2019**, 978-92-844-2124-4,p07. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251، Consulte le 14/02/2020،20:18.

من خلال ملاحظة الشكل تقدر نسبة السفر من أجل الترفيه والعطل 56% على الصعيد الدولي هذا يعني أن السياح يفضلون السفر من أجل الراحة، تليها نسبة 27% بغية الصحة والعلاج والزيارات ثم التوجه من أجل الإعمال والمهن الحرة.

ومما لاشك أن القيام بالسياحة مرتبط بالدخل تزيد كلما زاد الدخل، حيث زادت حصة السفر الترفيهي من نسبة 50% سنة 2000 الى56 % في سنة 2018.[1]

المطلب الثالث: مقومات النشاط السياحي

تحتاج السياحة مجموعة من المقومات تجمع بين المقومات الطبيعية التي تشكل الوعاء الأساسي لقيام السياحة، وكذلك المقومات المادية لتوفير الخدمات الأساسية للسياح وتلبية احتياجاتهم المختلفة.

أولا: مقومات الجذب والاستقطاب السياحي

ترتكز السياحة على مجموعة المقومات نذكر بعضها فيما يلي:

1-المقومات الطبيعية: تتمثل في كل الظروف المناخية وتمايز الفصول والمناطق الدافئة، الحمامات المعدنية، والنبات الطبيعي.

2-**المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية والدينية، الآثار، المعالم، الأطلال الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة والثقافات العادات لدى السكان.

3-المقومات المالية والخدمية: تتمثل في مدى توافر البني التحتية كالمطارات النقل البري والبحري، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك العمران، ومدى توفر الخدمات المكملة التي تسمح ببقاء السائح في منطقة الإجازة في ظروف مريحة.

4-**المقومات السياسية:** أي استقرار الوضع السياسي والحالة الأمنية داخل الدولة، كذلك ممثلة في مختلف التشريعات والتنظيمات والتيسيرات السياحية[2]، إن صناعة الجذب السياحي لها برتوكولها ووسائلها وفي مقدمتها الدعاية والإعلان ووجود بنية تحتية وفوقية جذابة، مما دفع بالدول التي تفتقر لعناصر الجذب السياحي لخلق وسائل سياحة ترفيهي واستجمامي وعلمي وتعليمي وثقافي واستشفائي ناهيك عن جعل الدولة مركز تشغيل وصيانة وجسر عبور لوسائل النقل المختلفة بين دول العالم، خصوصا في مجال النقل الجوي.[3]

---

[1]Zurab Pololikashvili,(2019) : **Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO)**, July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4, p07. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251، Consulte le5 /12/2019،10:23

[2]صحراوي محمد ناج الدين، السبتي وسيلة، (2017): **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد الثاني، الجزائر، ص52.

[3] حمد عبد الله اللحيدان، (2016): **أهمية تفعيل عوامل الجذب السياحي**، عبر موقع العربية consulte today/23/12/2016 alarabiya.net/ar/saudi- 20-01-2020. 12.00am

ثانيا:معوقات السياحة

رغما للأهمية التي تبرزها السياحة باعتبارها مصدرا مهما للكثير من الدول والمجتمعات المتقدمة إلا إنها مازلت تواجه الكثير من المعوقات في دول العالم النامي وتتمثل هذه الأخيرة في:

- شكل وخصائص ومكونات العرض السياحي للدولة؛
- طابع كيان قطاع السياحة المميز للدولة، ومركزها التنافسي على خريطة العالم السياحية؛[1]
- ضعف القطاع السياحي كقطاع إنتاجي وانتقال التركيز الحكومي على قطاعات أخرى؛
- قلة الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى للصناعة السياحة ضمن التخطيط العام للتنمية الاقتصادية للبلد؛
- ضعف دور القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية مع تهميش هذا الدور واضمحلال الثقة المهنية في عمله نتيجة التذبذب في سن القوانين الخاصة لتنظيم عمل هذا القطاع؛
- ضعف دور القطاع الزراعي والصناعي في دعم النشاط السياحي مما أثر في نوعية الخدمات التكميلية؛
- عدم وجود تشجيع للقطاع الخاص لإنشاء المشاريع السياحية مثل تخصيص الأراضي أو إعطاء القروض الميسرة أو توفير مستلزمات التشغيل في الوقت الحاضر؛
- تدهور البنية التحتية والفوقية الداعمة للنشاط السياحي؛
- صعوبات النقل الجوي والبري والمائي وعدم وجود شركات نقل سياحي متخصص ذات مواصفات سياحية.[2]

[1] فراح رشيد، بودلة يوسف، (2012): **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 02، ص 121.

[2] عبد الزهرة علي الحنابي، أحمد ماجد شافي، (2019): **خصائص الحركة السياحية في قضاء الهاشمية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد27، العدد02،ص303.

المبحث الثالث: مكانة السياحة العالمية

يعتبر القطاع السياحي من بين أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، وأصبحت بمثابة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وهذا بالنظر إلى ما يمكن أن تدره من عوائد مالية، ولما توفره من فرص لخلق الثروة إذ تحقق من سنة لأخرى مستويات أعلى في النمو، لتصبح أحد المكونات الأساسية للتجارة العالمية.

المطلب الأول: أثر السياحة على الجانب الإقتصادي والاجتماعي والبيئي

تشكل السياحة موردا ماليا أساسيا للعديد من البلدان يعتمد عليها لنسج برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويترتب على السياحة مجموعة من التأثيرات التي تم تصنيفها ضمن ثلاث أنواع كالأتي:

أولا: أثر السياحة على الجانب الإقتصادي

1-أثر السياحة على ميزان المدفوعات

يمكن قياس هذا الأثر بإعداد ما يسمى بالميزان السياحي، الذي يكتفي بحساب الفرق بين حركة السياحة الواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحة التي تظهر في الجانب الدائن من الميزان وبين حركة السياحة الصادرة التي تظهر في الجانب المدين فإذا كان هناك فائض في الميزان السياحي فذلك سيؤثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات بينما يكون التأثير سلبيا في حالة العكس.[1]

2-أثر السياحة في تشغيل القوى العاملة

إن صناعة السياحة تعتبر كثيفة عمل ومصدر مهم لتشغيل الأيدي العاملة من حيث تهيئتها مجالا أوسعا للعمل في كافة المجالات ولمستويات العلمية الفنية وغير الفنية وبصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي هذا المجال تؤكد الدراسات على قدرة تنمية النشاط السياحي على امتصاص البطالة وفتح مجال أوسع للعمل .[2]

3-أثر السياحة على إعادة التوزيع

تعمل السياحة على تنمية المناطق الأقل حضا من التنمية، والتي عادة ما تحوي الفئات الفقيرة والهشة، فامتداد السياحة إلى هذه المناطق البعيدة يعيد التوازن إليها نتيجة الاستثمارات في المشروعات الاستثمارية وبالتالي خلق وزيادة الدخول للأفراد في هذه المنطقة، وتوقيف تيار الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة تحسن البنية التحتية ومستوى الخدمات الحضرية وإيجاد فرص العمل.

---

[1] بلبخاري سامي،(2016): **التسويق السياحي وأثره على الصورة المدركة للوجهة السياحية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص29.

[2] عبد الرزاق عزيز حسين،(2012): **صناعة السياحة في الدول العربية الواقع وسبل النهوض (رؤية مستقبلية)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد06، ص284.

4-أثر السياحة على المستوى العام للأسعار

عادة ما يكون الأثر سلبي أي أن السياحة كقطاع إنتاجي يزيد من الإنتاج والاستهلاك إلى حد كبير، وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات.[1]

ثانيا: أثر السياحة على الجانب الإجتماعي

1. الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل(البطالة-الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة؛
2. السياحة الداخلية أصبحت تعبيرا عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للشعب والقضاء على التلوث البيئي بانتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء؛
3. السياحة لها أبعادها الاجتماعية الجمالية العمرانية والصحية التي يجب مراعاتها عند التنمية السياحية؛
4. السياحة أصبحت أكثر من الصناعة لأن للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة فإذا كانت الصناعة، تحريك آلات والمعدات، خبرة فإنها تستهدف في النهاية الاستجابة لمطالب الإنسان، أما السياحة فهي حياة الإنسان نفسه لأنها تستهدف استعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج، فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى وتحقق الرفاهية للمجتمع؛
5. السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ، من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية، فالسياحة أصبحت أكبر من أداة مهمة لتحقيق التنمية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي؛
6. دائما تُختار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم والأخلاقيات في المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد ممكن من المواطنين داخل المنشات السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي.[2]

ثالثا: أثار السياحة على الجانب البيئي

تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة سواء كانت بيئة طبيعية (المناخ أو الموارد المائية، النباتات والحيوانات أو البيئة البشرية من صنع الّإنسان (مباني، مواقع أثرية تاريخية، بنى تحتية)وينتج عن هذا النشاط مجموعة من الآثار المختلفة نوجزها فيما يلي:

[1] براجي صباح وعمران الزين،(2017): **دور السياسة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد4، الجزائر،ص 141.

[2] نعيم الظاهر وسراب إلياس،(2001): **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، ص85.

1-الآثار الإيجابية

- توفر السياحة الحوافز لحماية المناطق الأثرية والتاريخية التي تعتبر من أهم مقومات الجذب السياحي؛
- توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئية والمحافظة عليها بالإضافة إلى تحسين الصورة الجمالية للبيئة وإنشاء وتحسين القوى السياحة والمنتجعات؛
- الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي لدى السكان المحليين باعتبار أن حماية البيئة سيعود بالفائدة عليهم من خلال الاستغلال العقلاني للعناصر البيئة وتبني مبدأ الاستدامة.

2-الآثار السلبية

- إن غياب الرقابة في المواقع الأثرية التاريخية يؤدي إلى الأضرار بها من خلال تدميرها وسرقتها أو تهريب الآثار منها؛
- إن التوسع في بناء المرافق السياحية يكون في أغلب الأحيان على حساب الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق ذات التنوع النباتي والحيواني؛
- تمثل الزيادة الكبيرة في عدد السياح عبئا على المرافق الدولة من الوسائل النقل والفنادق وكافة الخدمات الأخرى خاصة إذا تركز السياح في المناطق محددة دون غيرها؛
- هناك بعض الممارسات السياحية التي تؤثر سلبا على التنوع البيئي كممارسة بعض الرياضات البحرية التي تضر بالأحياء البحرية من الأسماك وشعب المرجانية، وأيضا إبادة العديد من الحيوانات مثل بعض الأنواع التي تعيش في إفريقيا بفعل سياحة السفاري؛
- تلوث مياه الشواطئ والبحيرات وتلوث الهواء وانتشار القمامة والفضلات والتلوث الضوضائي.[1]

[1] بلبخاري سامي، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي

أصبحت السياحة من الصناعات الواعدة عالميا وذلك من خلال مساهمتها في تفعيل حركة الاقتصاد العالمي، فقد وجدت العديد من الدول في هذه الصناعة بديلا استراتجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها.

أولا: مساهمة السياحة في تزايد تدفق عدد السياح

قبل التطرق إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي وإيراداتها المالية يجب إبراز بداية حجم تدفق السياح على المستوى العالمي الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01-04: تطور عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي خلال الفترة 1995-2018

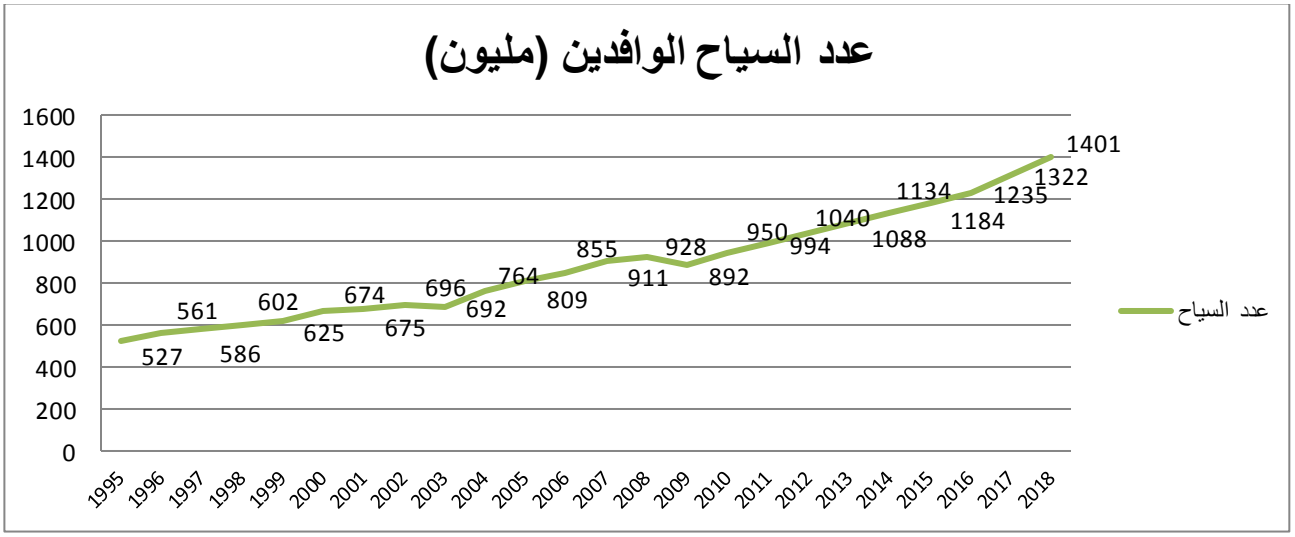

Source : Zurab Pololikashvili,(2019) :Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,p02.https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251،consulte le 26/01/2020 ، 15:06 .

ماتم استنتاجه من اتجاه منحنى الشكل المبين أن عدد السياح الوافدين على الصعيد الدولي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث تضاعف عدد السائحين من 527مليون سائح في سنة 1995 إلى 1401 مليون سائح في سنة 2018 أي على أكثر من 2.5مرة ، وهذا يدل على أن السياحة ظاهرة اجتماعية لها أهميتها على المستوى العالمي.

كما تبين أن هناك تراجع طفيف سنة 2003و2009 نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي مس معظم البلدان الصناعية والأزمة المالية التي ضربت أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وأسيا مما أدي إلى تراجع الاستهلاك والإنفاق عموما وعلى السياحة خصوصا، وضلت السياحة في تطور وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وتطور اقتصاديات الناشئة والتقدم التكنولوجي حيث أصبحت تكاليف السفر معقولة مما جعل منها تستفيد من ارتفاع دخل السياحة.

ثانيا: تطور إيرادات السياحة الدولية وتوزيعها جغرافيا

تعتبر إيرادات السياحة أهم معيار يعتمد عليه لمعرفة الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي ، يمثل الجدول الموالي توزيع عدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحة بين القارات خلال الفترة 2017-2018.

الجدول رقم 01-01: توزيع عدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحية خلال2017و 2018 حسب القارات.

	عددالوافدين (مليون)لسنة 2017	عدد الوافدين (مليون) 2018	النسبة المئوية لسنة2018	المداخيل السياحية (مليارردولار) 2017	المداخيل السياحية (مليارردولار) 2018	النسبة المئوية لسنة2018
أوروبا	672	710	%50.67	447	570	%39
آسيا	323	348	%24.83	367	435	%30
الو.م.أ	211	216	%15.41	313	334	%23
أفريقيا	63	67	%4.78	35	38	%3
الشرق الأوسط	58	60	%4.39	58	73	%5
المجموع	1326	1401	%100	1220	1450	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-Zurab Pololikashvili,(2019): **Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO)**, July 2019,Faits saillants du tourismeinternationalÉdition2019,978-92-844-2124-4,p03.https://www.eunwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251، consulte le 05/03/2020 ،14:45

-Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), July 2019,**Faits saillants du tourisme international Édition 2018**, Tendances du tourisme international 2017,p02, https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284419913، consulte le 05/03/2020 ،14:50.

يظهر الجدول الموالي توزيع عدد السياح الوافدين حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2017و2018 حيث ارتفعت بما يقارب3%، ماتم استنتاجه من الجدول هو سيطرة ثلاثي الأقطاب(أوربا، آسيا وأمريكيا) على المستوى الدولي في كل من السنتين 2017و2018، تستقطب أوربا لوحدها نصف عدد السياح الوافدين تقريبا بنسبة 50% لما لديها من بعض أفضل الثقافات والبنية التحتية وما توفره من خدمات، وتأتي في المرتبة الثانية آسيا بنسبة 24% هذه المنطقة في تطور مستمر خاصة اليابان واستراليا تليها الصين، ثم الو.م.أ بـ216 مليون سائح، في حين استقطبت منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط في حدود 9% من إجمالي الوافدين على الصعيد الدولي خلال 2018 وذلك لضعف الهياكل السياحية رغم توفرها على إمكانيات سياحية.

أما بالنسبة للمداخيل السياحية الدولية فاحتفظت القارات الثلاثة (أوروبا،آسيا،الو.م.أ) بسيطرتها علي غالبية المداخيل السياحية حيث تحصد لوحدها خلال السنتين مايعادل93%، في حيت تحصلت كل من إفريقيا والشرق الأوسط مايعادل 7% إجمالي المداخيل السياحية الدولية خلال سنة 2018.

ثالثا: مساهمة السياحة مع باقي الصناعات الأخرى

تعتبر السياحة اليوم صناعة متكاملة تتميز بإتساع أنشطتها وأنواعها، ليصبح هذا القطاع مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى للعديد من الدول التي تهتم بها، ويوضح هذا الشكل تطور قطاع السياحة مقارنة مع بعض القطاعات الأخرى خلال سنة 2017.

الشكل رقم 01-05: مرتبة قطاع السياحة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى خلال سنة 2017

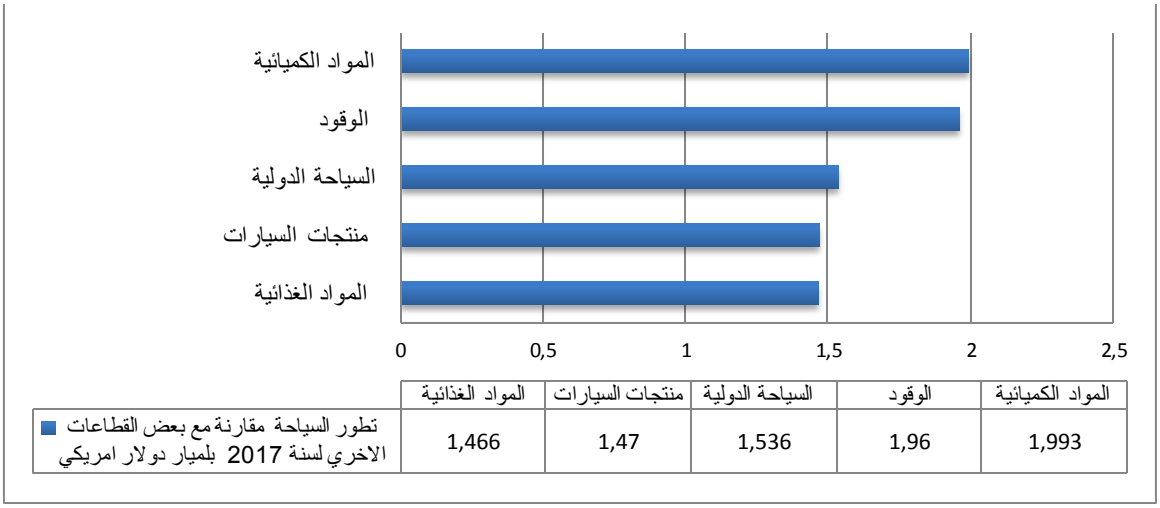

	المواد الغذائية	منتجات السيارات	السياحة الدولية	الوقود	المواد الكميائية
تطور السياحة مقارنة مع بعض القطاعات الاخري لسنة 2017 بلمليار دولار امريكي	1,466	1,47	1,536	1,96	1,993

Source : Zurab Pololikashvili,(2019) :**Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO)**, July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,p08. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251، consulte le 06/03/2020 ،16:05.

الملاحظ من الشكل أن السياحة هي ثالث أكبر قيمة تصديرية بين القطاعات الإقتصادية الخمسة الأولى في العالم بقيمة 1.536مليا دولار أمريكي في سنة 2017 بعد المواد الكميائية والوقود وقبل منتجات السيارات والمواد الغذائية وهذا يعكس الطلب القوي على السفر الدولي وما تم إنفاقه من طرف السياح في الوجهات السياحية والاهتمام الواسع للدول بهذا القطاع.

تشكل السياحة مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي وأداة رئيسية لتنويع الصادرات بالنسبة للدول الناشئة والمتقدمة على السواء، ويمثل الشكل التالي تطور صادرات السياحة الدولية مقارنة مع صادرات البضائع الأخرى الفترة 2008-2018.

الشكل رقم 01-06: تطور صادرات السياحة الدولية مقارنة بصادرات البضائع الأخرى خلال الفترة 2008-2018

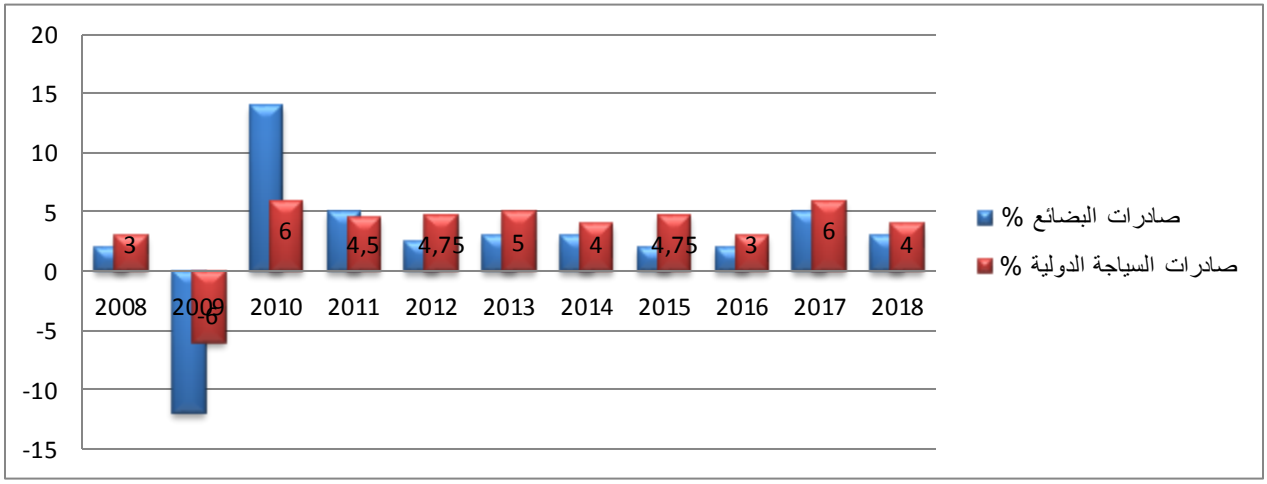

Source :Zurab Pololikashvili,(2019) :**Organisation mondiale du tourisme** (**OMT-UNWTO**), July 2019, Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,p08. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251, consulte le 07/03/2020 ,18 :02.

يتضح من الشكل تطور صادرات السياحة الدولية وصادرات بعض البضائع من سنة 2008 إلى سنة 2018، حيث شهدت سنة 2009أزمة مالية مما أدي إلى تراجع صادرات صناعة السياحة الدولية إلا أن هذا التراجع يعتبر قليل مقارنة بالقطاعات الأخرى، ثم ضلت السياحة مستمرة ومحافظة على تطورها لتبقي من بين أهم الصادرات الدولية وسجلت في سنة 2018 عائدات تصديرية بقيمة 121مليار دولار أمريكي[1] بنسبة 4 **%**من السياحة الدولية مقارنة بسنة 2017.

حيث تعتبر عائدات صادرات السياحة مصدرا مهما للعائدات الأجنبية خاصة للاقتصاديات الناشئة وتعويض ضعف إيرادات الصادرات من السلع والخدمات الأخرى ودافعا لخلق المزيد من الوظائف.

رابعا: الدول الأكثر استقبالا للسياحة

يمثل الجدول الموالي أهم 10 دول سياحية من حيث العدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحية خلال الفترة 2017-2018.

[1] Zurab Pololikashvili,(2019) :**Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO)**, July 2019, Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,p08. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251 ,consulte le10/03/2020 ,18: 45

الجدول رقم 01-02: أهم 10 دول سياحية من حيث توزيع عدد الوافدين من السياح والمداخيل السياحية خلال 2017و2018

رقم الترتيب	الدول	عدد السياح بالمليون	نسبة التغير%	الدول	المداخيل السياحية بالمليار	نسبة التغير %
1	فرنسا	89	3	الو.م.أ	214	2
2	اسبانيا	83	1	اسبانيا	74	4
3	الو.م.أ	63	4	فرنسا	67	6
4	الصين	62	4	تيلندا	63	5
5	إيطاليا	46	7	المملكة المتحدة	52	2
6	تركيا	41	22	ايطاليا	49	7
7	المكسيك	39	5	استراليا	45	11
8	ألمانيا	38	4	ألمانيا	43	3
9	تيلندا	39	8	اليابان	41	19
10	المملكة المتحدة	36	1	الصين	40	21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- Zurab Pololikashvili,(2019) :**Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO)**, July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,p09. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251. consulte le 04/03/2020, 20:02.

الملاحظ من الجدول حسب الترتيب العالمي لسنة 2018 من حيث عدد السياح تحتل فرنسا المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد السياح والمرتبة الثالثة من حيث المداخيل هذا راجع إلى الخدمات السياحية التي توفرها وأماكن الجذب السياحية كبرج إيفل في باريس، كما تحتفظ اسبانيا علي المرتبة الثانية من حيث عدد السياح والمداخيل.

ليتضاعف مداخيل الو.م.أ مرتين ليصل إلى 214 مليار دولار أمريكي ليحتل الصدارةوهذا راجع لقيمة العملة وقيمة التأشيرة التي تفرضها لقاء الدخول الى أراضيها بالرغم انها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد الوافدين، وتكشف بلدان قارة آسيا كتركيا الصين، اليابان، تيلندا واستراليا عن أكبر الاقتصاديات التي تظهر اكبر نمو في السياحة نظرا لأخذها بعين الإعتبار لأهمية هذا القطاع.

ومن الملاحظ كذلك للفترة 2017 -2018 أن هذه الدول العشر تتنافس فيما بينها من أجل أن تكون في المرتبة الأولى مما يدل على الاهتمام الكبير بذلك القطاع وإتباع إستراتجيات جد فعالة ومدروسة، خاصة ما أحدثته تركيا من قفزة كبيرة لتستقطب 41مليون سائح وتكون فالمرتبة 6 بينما كانت في 2017 فالمرتبة 28 من حيث السياح وهذا راجع إلى المعالم الهامة والمميزة ، والطبيعة الخلابة، وبمرافق سياحية رائعة التي تحتويها وذلك اهتمامها بفعالية التسويق والتعريف بتلك

الأماكن، كما عملت على تطوير ما يعرف بالسياحة الحلال وكذلك استقبال السياح من أجل أغراض علاجية من كافة أنحاء العالم و يعود هذا التقدم المحرز إلى زيادة الوعي بضرورة تفعيل السياح.

خامسا: مساهمة السياحة العالمية في التوظيف

يمثل الشكل الموالي نسبة مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة 2013-2018.

الشكل رقم 01-07: مساهمة السياحة في العمالة خلال الفترة 2013 -2018

(نسبة مئوية%)

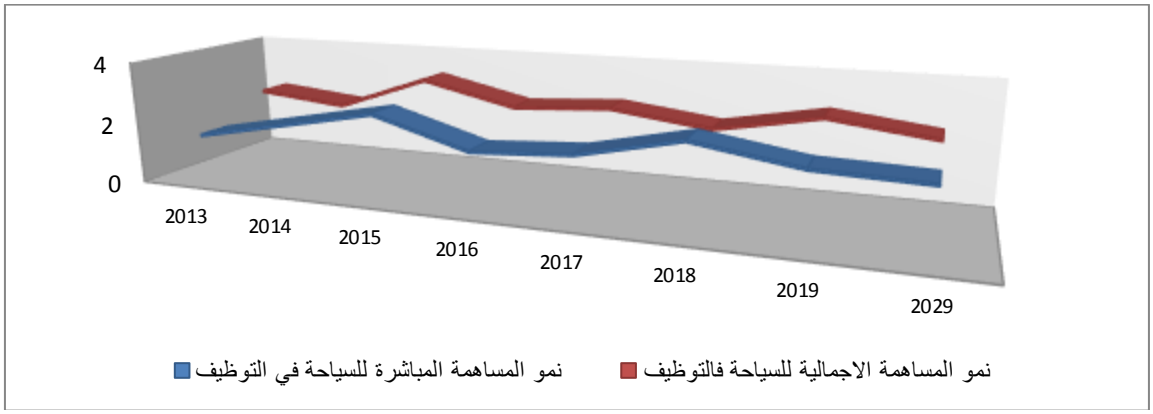

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

-Gloria Guevara Manzo,(2019), world travel and tourism council , TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD, MARCH 2019,p10,

https://www.slovenia.info/uploads/dokumenti/raziskave/raziskave/world2019.pdf , consulte le09/03/2020 ,21 :02.

يبين هذا الشكل نمو مساهمة السياحة في التوظيف من سنة 1013 إلى 2018 حيث دعم بشكل مباشر 122.891.000 منصب شغل أي بنسبة 3.8%من إجمالي العمالة.

أما إجمالي مساهمة السياحة بما فيها الوظائف التي تدعمها بشكل غير مباشر،قدبلغ10% من إجمالي العمالة أي318.811.000 منصب عمل في عام 2018 و بمعدل زيادة قدر ب2.9 %ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 2.5% ليصل إلي 420.689.000 منصب عمل ويرتفع بنسبة 11.7 %من إجمالي العمالة في 2029[1].

سادسا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الجدول الموالي مساهمة السياحة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى مختلف بلدان العالم للفترة 2013-2018.

[1] World Travel & Tourism council (WTTC),(2019): Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2019 – WORLD, London, United Kingdom, p04,https://wttc.org/, consulte le11/03/2020 ,23.10.

الجدول رقم 01-03: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2013-2018

(بمليار دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي	2205.6	2287.7	2420,6	2517.8	2646.8	2750.7
المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي	7136,6	7389,9	7772,4	8100,3	8502,2	8811

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

-Gloria Guevara Manzo,(2019), world travel and tourism council , TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD, MARCH 2019,p08, https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pdf, consulte le11/03/2020 ,23.45.

يشير الجدول إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة2013 إلى سنة 2018 حيث شهدت ارتفاع طفيف، بلغت المساهمة المباشرة 2750.7 مليار دولار أمريكي حوالي 3.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام2018 التي تتعلق بالصناعات التي لها تتعامل مباشرة مع السياح كشركات الطيران ،الفنادق، المطاعم والصناعات الترفهية.

بينما بلغ إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 8811مليار دولار أمريكي أي(بنسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في سنة2018.

المطلب الثالث: السياحة ومؤشر التنافسية للسفر والسياحة

إن تنافسية القطاع السياحي في الوقت الحالي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى معظم دول العالم لتعزيزها من أجل الرفع من مستوياتها، لهذا سوف يتم التطرق إلى مفهوم التنافسية السياحية ومؤشرات قياسها على المستوي الدولي.

❖ **أولا:تقرير تنافسية السياحة والسفر**: يمثل تقرير تنافسية السياحة والسفر معيارا لتقييم الأداء للدول مقارنة بغيرها من دول العالم، حيث أطلق المنتدي الاقتصادي دافوس تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007 وشاركت فيه 10 دول عربية، ويبين تحليل النتائج مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول في تنافسية السياحة والسفر خلال الخمس تقارير الماضية من 2008 إلى 2018 والمؤشرات والمتغيرات التي أدت إلى التقدم أو التراجع في القطاع، وذلك للوقوف على جوانب القوة والضعف لها، إذ يكون الهدف من خلال إعداده هو قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة والسفر في مختلف الدول.

وتبرز أهمية هذا التقرير في كونه يصنف الدول في مؤشر يعبر عن مدى توافر البيئة الداعمة للسياحة من حيث النظم والإجراءات والبني التحتية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها.

حيث قسم التقرير سنة 2015 تنافسية السياحة والسفر العالمية إلى أربعة مؤشرات رئيسية،حيث تحتوي هذه المؤشرات الرئيسية على 14 مؤشرا فرعيا تمثل محاور لتقييم السياحة في دول العالم، وقد تم حساب المؤشر باستخدام بيانات إحصائية تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة، ويحسب المؤشر باستخدام معادلة لتحويل الخام ووضعها في مدى محصور بين 1و7،[1]حيث كلما إقتربت النقطة من سبعة دل المؤشر على حالة جيدة،ويحدد متوسط النقاط التي تحصل عليها هذه المؤشرات الفرعية درجة التصنيف الذي يحصل عليها كل مؤشر الرتبة العالمية الذي تحصل عليها من مجموعة الدول التي يشملها التقرير.[2]

❖ ثانيا:مؤشرات تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2015-2019

بداية من سنة 2015 تغيرت منهجية تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس ليشمل أربعة مؤشرات رئيسية:

1- **البيئة التمكينية:** وتتمثل في بيئة الأعمال في مجال السياحة والسفر، الأمن والسلامة، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل داخل قطاع السياحة والسفر وفي الأخير مدى جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2- **السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر:** ويشمل العديد من المؤشرات الفرعية: أولوية صناعة السياحة والأسفار، الانفتاح الدولي، التنافسية السعرية، الاستدامة البيئية.

3- **البنية التحتية:** ويتكون هذا المؤشر من: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري والبحري، البنية التحتية للخدمات السياحية.

4- **الموارد الثقافية والطبيعية:** ويشمل الموارد الطبيعية، الموارد الثقافية أعمال السياحة.[3]

-تعتمد منهجية تصنيف تنافسية الدول على أربعة مؤشرات أساسية موضحة وفق الشكل التالي:

[1]- عدلي زهير وسعدي راضية، (2015): **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد32، الجزائر، ص 40-41.

[2]- علي ماي، (2018): **تحليل تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 5، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، ص364.

[3]- علي ماي، مرجع سبق ذكره، ص365.

.

الشكل رقم 01-08: مؤشرات تنافسية السياحة والأسفار

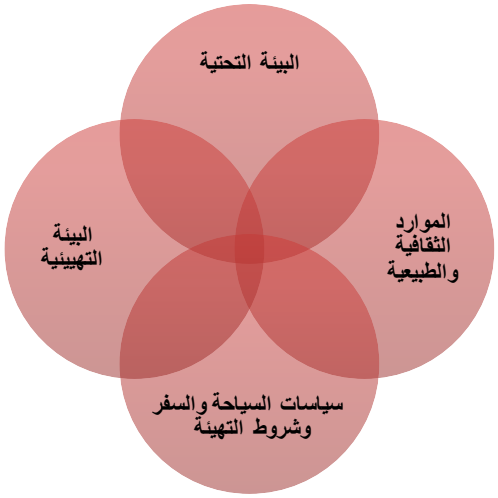

المصدر: دار الدراسات والبحوث السياحية المنظمة العربية للسياحة، **تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015** الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي(دافوس)2015، المملكة العربية السعودية، جدة، ص5.

❖ ثالثا: واقع المؤشرات الأربعة لتنافسية السياحة والسفر على المستوي الدولي لسنة 2019

حسب مؤشرات تنافسية السياحة والسفر سيتم عرض تطور السياحة بين بلدان الدخل المرتفع والمنخفض لسنة 2019 كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 01-09: تطور السياحة بين بلدان الدخل المرتفع والدخل المنخفض حسب مؤشرات الأربعة في تنافسية السياحة والسفر

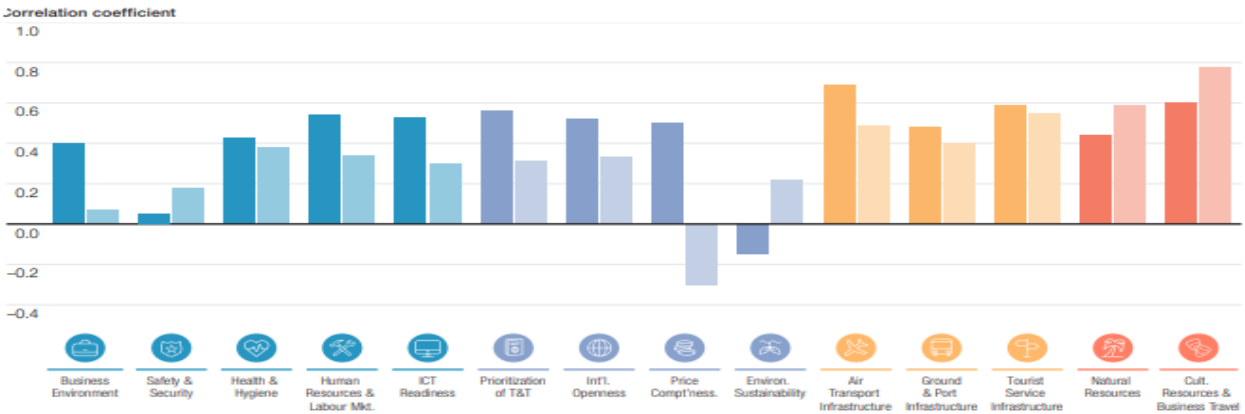

Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019، Travel and Tourism at a Tipping Point,p05, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf, consulte le15/03/2020 ,22 :00.

يبين الشكل السابق تحسن مؤشرات الأربعة لتنافسية السياحة والسفر لسنة 2019 بين اقتصاديات الدخل المرتفع المشار إليها باللون الداكن الى اقتصاديات المرتفعة وباللون الفاتح إلى اقتصاديات الدول المنخفضة والمتوسطة.

إن الزيادة في القدرة التنافسية تؤدي إلى الزيادة في السياحة والسفر، فمن الواضح أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لديها قدرة تنافسية جيدة مقارنة مع ذوي الدخل المرتفع.

❖ رابعا: ترتيب عشر الدول الأوائل وفقا لمؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمية 2019

يعتبر مؤشر تنافسية السياحة والسفر من أهم المؤشرات، حيث يركز على الاهتمام بترتيب وتصنيف الدول ومدى تنافسيتها في هذا المجال من خلال قياس أدائها ويبرز هذا الجدول أهم 10دول سياحية حسب تقييم مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019.

الجدول رقم 01-04: ترتيب أفضل دول العالم حسب مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019

الترتيب	الدول	نسبة الدول من مؤشر تنافسية السياحة	نسبة التغير من 2017 إلى 2019
1	اسبانيا	5.4	0
2	فرنسا	5.4	0
3	ألمانيا	5.4	0
4	اليابان	5.4	0
5	الولايات المتحدة الأمريكية	5.3	1
6	المملكة المتحدة	5.2	-1
7	استراليا	5.1	0
8	ايطاليا	5.1	0
9	كندا	5.1	0
10	سويسرا	5.0	0

Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p65, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf,consulte le16/03/2020 ,19: 45.

من خلال ملاحظة الجدول السابق تبين انه لا تزال إسبانيا وفرنسا وألمانيا واليابان تتصدر المراتب الأولى عالميا من حيث أحسن المقاصد السياحية جاذبية للزوار الدوليين والسياح الأجانب حسب مؤشر تنافسية السياحة والأسفار، وذلك لتمتعها بالموارد الثقافية والبنى التحتية والقدرة على التكيف مع عادات الإستهلاك الرقمية بتقييم 5.4، لتتقدم الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة المتحدة بمرتبة وتحقق المرتبة 5 في 2019، فحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر تأتي فالمرتبة الأولى من حيث البني التحتية ومن حيث الموارد البشرية وسوق العمل ،وتأتي استراليا فالمرتبة 7 كأحسن دولة سياحية فحسب مؤشر الصحة والنظافة لتقرير تنافسية السياحة والسفر فلقد صنفت الأولى والمرتبة الثانية حسب مؤشر الإنفتاح الدولي[1]، بالتالي فهذه الدول تسعي لتوفير كل متطلبات السائح من أمن وأمان ونظافة وتوفير البني التحتية ،حتى يتسنى لها جذب أكبر عدد من السياح. وقد ضم هذا التقرير 139دولة من جميع أنحاء العالم منها 14 دولة عربية[2].

[1] The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p 68,7273 ,76, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf,consulte le16/03/2020 ,22:49.

2 The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p65, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf, consulte le20/03/2020 ,19:00.

❖ **خامسا: ترتيب بعض الدول العربية وفقا لمؤشر تنافسية السياحة والسفر**

يمكن معرفة ترتيب بعض الدول ضمن هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-05: مرتبة بعض الدول عربيا وعالميا وفقا لمؤشر التنافسية والسفر لسنة 2019

	الإمارات العربية المتحدة	قطر	مصر	الأردن	لبنان	اليمن
عالميا	33	51	65	84	100	139
عربيا	1	2	6	9	13	16
قيمة كل دولة حسب المؤشر	4.4	4.1	3.9	3.6	3.4	2.4

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p44, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf , consulte le20/03/2020 ,19: 20.

يشير الجدول إلى تصدر الإمارات العربية المتحدة الترتيب الأول بحصولها على المركز الأول عربيا لتحتل المركز 33 عالميا بعد أن تراجعت في 2017 بـ4 مراكز[1] ويعود ذلك إلى الأمان والأمن وتحقيق الإستقرار (الإجتماعي والإقتصادي والسياسي) والبنية التحتية السياحية من فنادق ومطارات والترفيه السياحي، ثم تأتي كل من قطر في المرتبة الثانية ومصر والأردن في المركز 6و9 على التولي عربيا ثم لبنان واليمن، ويعود الاختلاف في الترتيب بين الدول إلى البيئة السياحية المناسبة وسياساتها وتعزيز المورد الثقافي والطبيعي .

أما فيما يخص تقييم الدول العربية من مؤشر تنافسية السياحة والسفر سجلت الإمارت4.4 أي حالة جيدة، فقد أصبحت من إحدى المراكز الأولى عالمي في معيار الجهود التسويقية والترويجية السياحية التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي الإماراتي إلى جانب العديد من المزايا التنافسية في مجالات الإنفتاح الإستثماري وأنظمة منح التأشيرات والإستدامة البيئية وجاءت فالمركز الثالث عالميا في مؤشر الأمن والأمان وأهميته لازدهار صناعة السياحة.[2]تليها قطر درجة التصنييف 4.1 حيث انها قريبة إلى 7 وهذا يدل على أن السياحة فهذا البلد تقريبا جيدة، بينما سجلت كل مصر والأردن ولبنان واليمن على التوالي (3.9، 2.4،3.4،3.6) نمو طفيف مقارنة مع قيمة المؤشر فلابد أن تواصل الاهتمام بالمؤشرات الأربعة لكي تصبح هذه البلدان من الوجهات السياحية التي يفضل السياح التوجه إليها.

[1]The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p44, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf, consulte le20/03/2020 ,19:30.

[2]- فيروز قطاف وعبلة بوزقرار،(2017): **مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية، العدد01، المركز الجامعي تندوف،الجزائر، ص45.

خلاصة الفصل

مما تم تقديمه في هذا الفصل يتضح أن السياحة من القطاعات الرائجة والتي لقيت اهتمام كبير في العصر الحالي حيث قدمت لها عدة تعريفات مختلفة باختلاف الباحثين الاقتصاديين والهيئات الدولية، وللسياحة عدة أنواع حسب دوافع الأفراد وميولاتهم وهذا نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة التي وصل إليها قطاع السياحة.

فالسياحة صناعة مثل جميع الصناعة الأخرى قائمة على مجموعة من المقومات التي تساهم في تطورها، فلقد أصبحت ظاهرة اقتصادية واجتماعية من خلال مساهمتها في المنفعة الاقتصادية للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على المقومات السياحة بمختلف أنواعها أهمها الطبيعية والتاريخية وهذا لضمان استمرارية السياحة.

شهدت السياحة نموا سريعا خاصة في الدول المتقدمة بعد إدراكها للقيمة الكبيرة التي تدرها السياحة على اقتصادها وذلك من خلال تأثيرها في الدخل المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وزيادة اليد العاملة بفتح فرص للعمل بالإضافة إلى إيراداتها من العملة الصعبة، لذلك يجب الاهتمام بها كقطاع صناعي وإستراتيجي للدولة.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيـــــد

يعد موضوع التنويع من أكثر المواضيع التي جلبت اهتمام الباحثين والحكومات في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن أدركت الدول أهميته وأصبحت تسعى إلى إصلاح منظومتها الاقتصادية ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي.

ومن بين هذه الدول ذات المحصول أو الجانب الواحد نظرا لاعتمادها على مورد رئيسي وحيد أو قطاع واحد وبشكل مبالغ في المساهمة في إيرادات المالية العامة، حجم الصادرات والناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي القطاعات الأخرى، الذي من شأنه أن يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية، مما يجعله عرضة للعديد من الصدمات والأزمات وذلك بتبني سياسة اقتصادية تنويعية لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي وما مدى تأثير القطاع السياحي على تحقيق ذلك، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة لبعض النماذج الدولية الناجحة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنويع الاقتصادي

أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، مما يستدعى إعادة التفكير من جديد في استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي الواجب إتباعها كأولوية للتخلص التدريجي من الاعتماد على مصدر وحيد الدخل.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

أخذ التنويع الاقتصادي حيزا مهما من اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والباحثين الاقتصاديين منذ فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن خلال هذا سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم الاقتصادية والأهمية التي يحظى بها.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

تختلف التعاريف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي ينقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تنويع مصدر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة المساهمة في الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية "زراعية كانت أم استخراجية".[1]

كما يمكن تعريف التنويع الاقتصاديعلى أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[2]

ويعرف أيضا على أنه الرغبة في ضمان عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية للدولة، التي من شأنها تعزيز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية من خلال محاولات رفع قدراته الإنتاجية في قطاعات منوعة، من دون أن يقتضي الأمر أن تكون لتلك القطاعات ميزة نسبية عالية، الأمر الذي يدعم التوجه نحو تشارك فئات مجتمعية أكثر في عمليات الإنتاج، وصولا إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة.[3]

---

[1] شليحي الطاهر وبن موقف زروق، (2018): **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، المجلد17، العدد 47، الجزائر، ص191.

[2] زرموت خالد، (2017):**التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، ص185.

[3] حامد عبد الحسين الجبوري، (2016): **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/print/7989 تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/02/22، على الساعة 23:40.

ويقصد أيضا بالتنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو رغبة الدول في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل من خلال تنويع قطاعاتها وذلك بالرفع من قدراتها الإنتاجية، ومنها التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية التي يمكن أن تتولد من الاعتماد على مصدر واحد.

ثانيا: قواعد التنويع الاقتصادي

إن التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ماتحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه وإنما كان من أهم اشتراطه توافر قواعد التنويع الأساسية وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في:[2]

القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي تمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المالية والبشرية والتقنية، التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

بشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليص حجم الاعتماد المفرط في قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي العمل على إيجاد وتطوير منتجات جديدة، وتتجسد أهداف وأهمية التنويع الاقتصادي في مايلي:

1. أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في مايلي:

[1] عاطف لافي مرزوك، (2013): **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد30، العدد24، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص8.

[2] حلوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، (2015): **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، العدد24، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 48-49.

- **حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية:**

تعود عملية التنويع إلى تقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بوفرة الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو:**

يحقق الاقتصاد المتنوع الاستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي، والذي سيؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي عن تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القدرة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الإختلالات السعرية.

- **خلق مناصب شغل والحد من البطالة:**

يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية من إنتاج السلع والخدمات.[1]

❖ **أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية:**

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج، ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد.[2]

2. أهداف التنويع الاقتصادي

بما أن التنويع الاقتصادي عملية تدرجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لاسيما فالدول النفطية، هو الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، كما أنه يهدف إلى تخفيض دور

[1] حميداتوا نصر، (2019): **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية الفترة 2000–2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس,مستغانم، الجزائر، ص 144-145.

[2] إسماعيل صاري وبوضياف مختار، (2019): **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، الجزائر، ص399.

القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص،[1] يكمن الهدف من وراء سياسة التنويع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموما وللدول البترولية على وجه التحديد في:[2]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن البترول؛
- التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلد؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة سواء كانت سلعية أو خدماتية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة؛
- تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة؛
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛
- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أنواع عديدة حيث شمل شكلين رئيسين: الأول يتمثل في تنويع الإنتاج، في حين يتعلق النوع الثاني بالتجارة الخارجية أي تنويع صادراتها.

1. تنويع الإنتاج: هو تنويع اقتصادي يتم على مستويين:

1.1. المستوى الجزئي: يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال، وترتبط العملية الإنتاجية من خلال التنويع في شكلية المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتثمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نموا ومردودية وأرباح أكبر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة بتلبية الاحتياجات السوقية الوطنية، من ثمة البحث في اكتساح أسواق دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة

[1] جبار بوكثير وحميدة زرقوط، (2017): **قراءة لإستراتجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة–** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الجزائر، ص 334.

[2] مريم زغاشو ومحمد دهان، (2017): **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي– اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد48، الجزائر،ص75.

[3] اسماعيل ابراهيم سجيني، (2017): **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة**، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني: https://www.maaal.com/archives/20170403/89430consulté le 18-01-2020.

مضافة، ومحتوى تكنولوجي مرتفع، ومن تبعات التنويع في هذا المستوى تعزيز العلاقات التشابكية بين مختلف المؤسسات على الصعيد المحلى الوطني والدولي في إطار عقود أنشطة المناولة الباطنية أو في إطار الشراكة الأجنبية[1].

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين:

أ. التنويع الأفقي: يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها.

ب. التنويع العمودي: الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.[2]

2.1. المستوى الكلي: يتحقق التوزيع الإنتاجي لمساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة والسياحة والخدمات.

2. تنويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية بتنويع شقي الميزان التجاري وذلك بتنويع الصادرات إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، فمثلا في حالة الاقتصاد الجزائري تمثل صادرات البترول 97% من إجمالي الصادرات وهو مايؤثر سلبا أو أنه حتى يكبح مسار التنمية الاقتصادية، لكن بالمقابل تنويع البنية الهيكلية للصادرات خارج قطاع المحروقات سيعطي دفعا إيجابيا لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية بحيث يجب أن تنوع الصادرات بين المنتجات المصنعة من الإنتاج المحلي[3]، والشكل الموالي يلخص مختلف أنواع التنويع الاقتصادي.

[1] نجاه كورتل، (2019): **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي–دراسة تطبيقية حساب مؤشر فندال هيرشمال للفترة 2011–2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ص7-8.

[2] شليحي الطاهر، بن موقف زروق، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] نجاه كورتل، مرجع سبق ذكره، ص8.

الشكل رقم 02-01: أنواع التنويع الاقتصادي

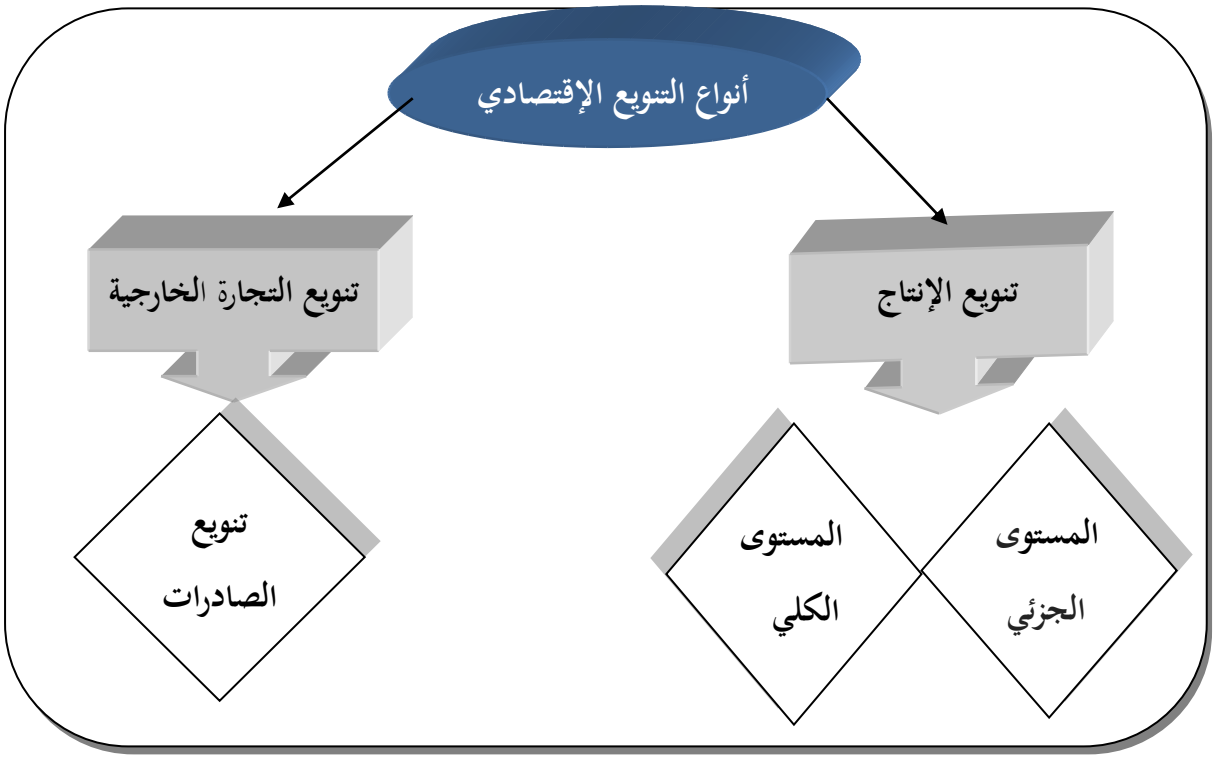

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

-نجاه كورتل، (2019): **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية حساب مؤشر فندال هيرشمال للفترة 2011-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06،العدد02، الجزائر، ص7-8.

-مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا، (2016): **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد24، العراق، ص30.

المطلب الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي والنظريات المفسرة له

إن غياب التنويع الاقتصادي راجع إلى قلة الإرادة السياسية والدوافع مع الكثير من المجهودات والمحاولات الفاشلة التي ترجع إلى عدم التقيد بالإستراتيجيات والنظريات المفسرة له ففي هذا المطلب سيتم التعرف على دوافع التنويع الاقتصادي ونظرياته.

أولا: دوافع التنويع الاقتصادي

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصادرات الناتجة عن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدةمما تطلب دراسة هذا الوضع الذي أثر على الوضع الاقتصادي للبلدان، وسيتم تسليط الضوء على أبرز دوافع التنويع الاقتصادي.

1. **تخفيف المخاطر**: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا ايجابيا، وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل Massell سنة 1970من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي.

الشكل رقم 02-02 :نمو الناتج لمجموعة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط

المصدر : تقرير افاق الاقتصاد العالمي (2019)الاصدار العاشر، p13
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/AEO_Sep_2019_.pd تاريخ الإطلاع عليه 15/02/2020 على 15:23.

يبين الشكل تداعيات معدل نمو الناتج لمجموعة من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2014-2018 والملاحظ كذلك أن الدول المصدرة سجلت اقل قيمة في سنة 2017، ويعود ذلك إإلى تقلبات أسعار البترول وعدم التوازن بين الطلب والعرض وتدهور الأوضاع الاقتصادية لبعض بلدان العالم، وهذا الأمر من شأنه أن0. يدخل الدولة في أزمة اقتصادية خاصة في حالة اعتمادها الكامل على هذا القطاع إذ لابد من إتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي بإشراك باقي القطاعات في النمو، وحسب تقرير أفاق الاقتصاد العالمي يتوقع تواصل تحسن في معدلات النمو في سنة 2020 في ظل التعافي المتوقع للاقتصاد العالمي وتواصل الآثار الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول العربية لدعم الاستقرار الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

2. **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته**: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذجromer حيث ركز على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفعا وبالتالي يقود إلى التطور والنمو الاقتصادي. وفي الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالتنويع الاقتصادي[1].

[1] نوي نبيلة، (2018): **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي35(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص03.

3. **استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي يعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية. المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذا المورد[1].

كما توجد دوافع أخرى نذكر منها مايلي:

– يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كانت سلعة استخراجية(كالنفط، الغاز) أوسلعة زراعية (كاللبن،الأرز) الخ....، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من المخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد؛

– يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية والذي يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري. وهذا مايؤكد العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي؛

– التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.[2]

ثانيا: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان التي تعاني من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصاداها التي تعتمد على مورد وحيد للدخل وتتمثل أهم النظريات التي تفسر التنويع الاقتصادي فيما يلي: [3]

[1] نوي نبيلة، مرجع نفسه،ص03.

[2] مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا، (2016): **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد 24، العراق، ص30.

[3] موسي باهي، كمال روانية، (2016): **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، الجزائر، ص 138-139

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصادي، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعي للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر، فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية. والجدير بالذكر أن تقسيم العمل يعني بضرورة أن البلد Aمثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلدB لا ينتج إلا المنتج Yولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع.

كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع المستويات العملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر(1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة،وهي الظاهرة التي وصفها بأنها" التدمير الخلاق. Creative destuction".

كما أضهر باستيني pasinetti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول: "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار".[1]

وحدد جان جاكوبسjane jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والمواردكمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الاستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل واديي السليكون أو طريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير، ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هناك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض، وعلاوة على ذلك التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر من الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

[1]- موسى باهي وكمال روانية، مرجع سبق ذكره، ص138-139.

فقد ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي، خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغير الهيكلي والتوزيع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان(1943)، نيركسNurkse (1953) هيرشمان (1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية المتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغيير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو". وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى طفرات التنويع) وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة. فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت البلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويع أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات.

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع. حيث أثبتت اغلبها أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.[1]

ثالثا: الإهتمامات الحديثة للتنويع الاقتصادي

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها:[2]

– ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات:

[1] موسى باهي وكمال روانية، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] عبد النعيم دفرور و إلياس شاهد ومحمد الخطيب نمر،(2017): **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات الأسعار النفط**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، ص358.

الجدول رقم 02-01: أهم الدراسات الحديثة المعالجة للتنويع الاقتصادي

	الدراسة
Imbasand Wacziarg	الذين استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع:الأولى"النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية: "التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ بالتركز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.
Klinger and lederman	في دراسة لهما برهنا على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Wacziargفي حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.
Cadot Carr ,ere Strauss-Kahn	إقترحا كل من تقسيم مؤشر التكنز السلعي لثايل Thailالذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي(منتجات جديدة أو أسواق جديدة) لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة البيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في الشكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

عبد النعيم دفرور و إلياس شاهد ومحمد الخطيب نمر،(2017): **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات الأسعار النفط**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، ص358-359.

المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

تسعي معظم الدول إلى تبني إستراتيجية لدعم بعض القطاعات الرئيسية التي تمكنها من حماية الاقتصاد وإعطائه مرونة للتكيف مع المتغيرات، ويتم هذا من خلال مؤشرات تعمل على قياس الأداء الاقتصادي، مما يسمح للدول من تقييم مدى تطبيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول:المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي ومقوماته

ليكون هناك تنويع اقتصادي ناجع ومحكم لدى الدولة يجب أن تعتمد على مجموعة من المحددات والمقومات التي تساعد على قياس مدى تحقيق التنويع الاقتصادي.

أولا: محددات التنويع الاقتصادي

يعتمد التنويع على مجموعة من المحددات والمتمثلة في مايلي:

- **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري؛
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل).

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد المالي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية مما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات الموصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها[1]، والشكل الموالي يبين محددات التنويع الاقتصادي:

[1] بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، (2019): **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية –تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد11 ، العدد02، ص 115.

الشكل02-03: محددات التنويع الاقتصادي

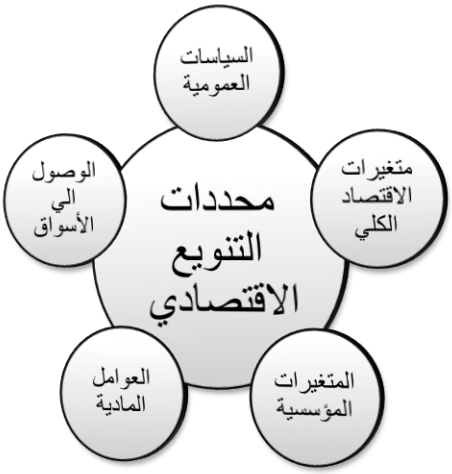

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، (2019): **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية –تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد02، ص 115.

ثانيا: مقومات التنويع الاقتصادي

نذكر أهم مقومات التنويع الاقتصادي وهي كما يلي:[1]

1- نوعية وحجم المؤسسات: يشير تقرير البنك الدولي لعام 2009، إلى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على مقومات متعددة من أهمها نوعية المؤسسات، حيث يرى في الاعتماد على المؤسسات الملائمة منطلق رئيسي في تنويع الصادرات تقوم على بنية تحتية فعالة ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة تحتية فعالة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة للقدرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة دون إهمال القطاع الخاص، ويشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي ويعزي عدم مقدرة بعض الاقتصاديات خصوصا الإفريقية لاعتمادها علىالمؤسسات كبيرة كثيرا ما تكون للقطاع العام وبالتالي لا تقوم على أسس الربحية والتنافسية.

2- **الحوكمة:** تعد ثاني أهم ركائز التنويع الاقتصادي في ظل توفر الرشادة والعقلانية وتبني خطط إستراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بالسبل التي تضمن تطوير القطاعات غير الريعية لدعم

[1] طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، (2016): **أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد04، العدد02، ص149-150.

الأداء الاقتصادي واستدامة النمو سواء تعلق الأمر بالأجهزة التشريعية أو التنفيذية فقيام كل جهاز بالمهام المخولة إليه يحقق الشفافية والنزاهة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:[1]

أولا: مؤشرات التنويع الاقتصادي المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي

هناك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنويع، نذكر أهمها:

1- **معدل درجة التغير الهيكلي:** يتم الوصول إلى هذا المؤشر من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية وبالأخص النفط، مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني. ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصيغة التالية:

$$r_i = \int \left(\frac{P_i}{P_t}\right)^2 \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث أن:

(r): تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الإجمالي .

(pi): تمثل الناتج في القطاع (i).

(p): تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

2- **نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطني:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية، دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وزيادة (التركز السلعي) أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات. ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum t=i}\left(\frac{x_i}{X_t}\right)^2}{1} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

[1] حميداتو نصر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

حيث أن:

-(i): عدد السنوات.

-(RXO): نسبة الصادرات النفطية.

-(xi): تمثل الصادرات النفطية.

-(X_t): تمثل إجمالي الصادرات.

3- تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:[1] يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، فكلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فإن ذلك يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي، فعادة ما نلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون كبيرة في البلدان النامية على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما في القطاع النفطي فنلاحظ أن نسبة الأيدي العاملة فيه تكون قليلة مقارنة مع بقية القطاعات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أن نسبة مساهمته فالناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة، فضلا من استيعاب القطاع الخدماتي نسب كبيرة من الأيدي العاملة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضعيفة، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة التالية:

$$R_{i}\text{-}\sqrt{\left(\frac{L_i}{L_t}\,⟦)⟧^2\right.} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن: (Ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع(i) في الأيدي العاملة.

(L) تمثل العاملين في القطاع (i).

(L) تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

4- مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، الهدف من معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج:

$$DM = \frac{M_i}{GDP} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث أن:

(D) تمثل درجة أهمية الواردات.

(M) تمثل الواردات.

---

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين،(2017): **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد33، العدد34، ص121.

(GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

5- تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي، هو تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، أو تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي للدولة. ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{Rro} = \sqrt{\sum_{i=1}(\frac{re}{RE})^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث أن: (Rro) تمثل نسبة الإيرادات النفطية.

(re) تمثل الإيرادات النفطية.

(RE) إجمالي الإيرادات الحكومية.

6- الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للدولة، حيث يبين مدى الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل التغير لهذا الإسهام لكل قطاع. فكلما زادت نسبة إسهام القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد. [1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات الاقتصادية السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لاتعطي درجة التنويع بدقة، إذ يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

1-مقياس هرفندل –هيرشمان (herfindal– hirshman)[2]

يعد معامل هرفندل–هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي في الدولة، يعتمد على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة وتراكم رأس المال. ويعبر عن هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

[2]-نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص04.

حيث أن:

H.H: مؤشر هرفندل –هيرشمان.

Xi: قيمة المتغير في النشاط i.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N: عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

تتراوح قيمة معامل H.H بين الصفر والواحد

- إذا كان H.H=0 فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- أما إذا كان H.H=1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما.

كلما اقتربت قيمة معاملH.H من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

2- مقياس فلاديمير كوسوف:يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[1]

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} ai \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} ai^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف، كلما أصبحت قيمة(Cos=0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعنى، والعكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

Ai :الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

3- معامل التركز (معامل جيني):[2]

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها. ويعدمؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز وأبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز.

---

[1] بوعبدلي ياسين،(2017): **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– الطاقات المتجددة بديلا–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، ص22.

[2] فويدري محمد،(2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"، ملتقي دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة–، المنعقد يومي14و15، ص 5-6.

على وجه الخصوص فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع(منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى. ويعرف معامل جيني على منحنى لورينز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

الشكل رقم 02-04: معامل جينـي

المصدر: قويدري محمد، (2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة أندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، يومي و 14 15 أكتوبر، ص5،6.

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث أن:

X: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي).

Y: يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي(عدد القطاعات).

N: عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح(الذي يمثل عدم المساواة التامة). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن0.7 ، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5و0.7 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.35و0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.35.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الإرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل ... الخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيارا لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛

- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وفشله

إن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد عرضة للعديد من المخاطر، وقد أقدمت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تنويع اقتصاداتها وتنويع هياكلها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الأخر.

أولا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

إن نجاح عملية التنويع تقتضي الأخذ بمجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية:

- حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية: أي أن عملية التنويع تنطلق من كفاءة استخدام ما أتيح من موارد محلية، فالدولة التي تملك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج(أراضي خصبة، مياه، مناخ،.....) يتوجب عليها التوسع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة،.....) التوجه صناعيا ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال على الدول التي تمتلك مؤهلات التنويع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التنويع الاقتصادي بالتوسع في الصناعات البتروكيميائية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب. غير أن ذلك لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية العالية، وإن لم تكن هناك ميزة مسبقة وهو ما أثبتته تجربة كل من ماليزيا، المكسيك واندونيسيا؛
- تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الإنفاق العام، حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة؛
- انتقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي للعملية التنويع مراعاة لما يستغرقه إثمارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنويع عملية معقدة يتطلب إنجاحها توفير بيئة مستقرة؛
- تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات، بالإضافة لحثها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا لاسيما في نقل التكنولوجيا الحديثة.[1]

[1] مريم زغاشو، محمد دهان، (2017): **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي–اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد48، جامعة قسنطينة02، الجزائر، ص11.

ثانيا: عوامل فشله

- يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد –المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي– إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان؛
- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المؤسسات والتي تضف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية؛
- لا تقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات في إطار التنويع الاقتصادي على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بعض العوامل كالخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية لتحسين مستوى الإنتاجية.[1]

[1]– بوطلعة محمد وبن دييش نعيمة، (2018): **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**– مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد04، العدد2، الجزائر، ص308-309.

المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة لبعض النماذج الدولية الناجحة

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في كثير من الدول لما يدره من إيرادات مالية كبيرة، وقد وجدت العديد من الدول في هذه الصناعة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية، وبهذا تكون قد تمكنت من تجاوز العديد من المخاطر، مما يحتم على بعض الدول الأخرى إتباع سياسة التنويع في اقتصادها للخروج من هذه الأزمة.

المطلب الأول: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي وسبل ترقية القطاع السياحي

اتبعت مختلف البلدان المداخل المناسبة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فمنها من ركزت على تنمية القطاع الزراعي وتطويره ، ومنها من اهتمت بتطوير القطاع الصناعي ، ومنها ما عمدت إلى الربط بينهما ، ومنها من لجأت إلى الاهتمام بقطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات كقطاع السياحة إلى جانب ذلك من مختلف القطاعات الخدمية.

أولا: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

1- تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:

إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق المعدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية[1].

2- تفعيل القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد دعم مساندة القطاع الخاص وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني آلية مهمة لنجاح عملية التنويع، وذلك بالنظر لقدرته على المساهمة في زيادة تنوع مختلف المؤشرات الفرعية له والحد من التبعية لقطاع المحروقات، ويتم هذا من خلال وضع آليات وحوافز لمواجهة العقبات التي تعترضه، بالموازنة مع ذلك وفي سبيل تعزيز الموارد المحلية ينبغي الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية والعمل على استقطاب أكبر قدر منها وذلك بتوفير المناخ الاستثماري الملائم.[2]

3- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية

- **تنمية القطاع الصناعي:** يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيمة المضافة الجديدة (عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، من طلب المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع

[1]- لومايزية عفاف، (2017): **التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد 62، ص 28.

[2]- خوميجة فتيحة، (2018): **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر –دراسة حالة الفترة (2000–2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة آكلي محمد اولحاج، البويرة، ص206.

والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، ومايمثله ذلك في خلق أسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقا في ميزان المدفوعات[1].

- **تنمية القطاع الزراعي**: يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحيوية ومن ركائز التنمية الاقتصادية التي يجب أن تولي الحكومات الأهمية الكبيرة له والمحافظة عليها، فهو المصدر الرئيسي للغذاء (الأمن الغذائي) والذي يعكس الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وهو مصدر دخل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة وله تداخلات مع معظم القطاعات الحيوية الأخرى مثل القطاع الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها من القطاعات. وللقطاع أهمية اقتصادية عالية فهو يساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة عدا عن تأمين الغذاء اللازم والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.[2]
- **تنمية قطاع الخدمات**: إن قطاع الخدمات أصبح ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، وتعد الإحصائيات العنصر الحاسم والأكثر فاعلية للبرهنة على أن قطاع الخدمات بات يقود الاقتصاد العالمي منذ سنوات، حيث إن الدور المهم والحيوي له يسهم بقوة في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتنويع الإنتاج والتصدير والابتكار والتمويل، وهذا الدور الكبير لم يعد محل خلاف بين الاقتصاديين كما كان عليه الوضع قبل سنوات. على الصعيد العالمي شكلت الخدمات نحو 50% من الاستثمارات الدولية في 2018، وقرابة 59% من الوظائف، كما شكلت 68% من الناتج المحلي الإجمالي الدولي في عام 2016[3].

لقد نجحت عدة بلدان نامية مثل تونس، المغرب، مصر... الخ من جني مكاسب إنمائية من قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يتسم بأهمية خاصة باعتباره صناعة متكاملة وأحد الروافد الرئيسية للدخل القومي وبديلا تنمويا فعالا منشطا لباقي القطاعات الأخرى، لقد احتلت السياحة مكانة في الاقتصاد لهذا كثفت الدول من جهودها للنهوض بقطاعاتها السياحية نظرا لانعكاساتها الايجابية على كافة الجوانب وبهذا أضحت السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة إذ فاق معدلها نمو الزراعة والصناعة[4].

---

[1] الشارف بن عطية سفيان، (2018): **الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد8، الجزائر، ص23.

[2] فداء علي أحمد روابدة، (2019): **معوقات التنمية الزراعية وطرق التغلب عليها**، عبر الموقع الالكتروني **https://www.ecomena.org/agricultural-development-ar/** تم الاطلاع عليه في 15-03-2020 على الساعة AM11:42.

[3] هشام محمود بن لندن، (2019): عبر الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com/2019/04/06/article_1575556.html تم الاطلاع عليها في 17-03-2020 على الساعة PM04:30

[4] أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،ص153-154.

ثانيا: ترقية القطاع السياحي في إطار علاقته مع باقي القطاعات

تعد السياحة صناعة متشابكة مع الكثير من الصناعات والخدمات التي تغديها وتكملها كالقطاع الصناعي والزراعي وفي قطاعات النقل والبناء، والخدمات المصرفية إلى غيرها من الخدمات الأخرى.

الجدول رقم 02-02: علاقة القطاع السياحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

القطاع	العلاقة بالقطاع السياحي
القطاع الصناعي	– تعمل على إنعاش هذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمارات المتعلقة بالنشاط السياحي وتمويلها بمستلزمات وتجهيزات المنشات وكأصغر مثال على ذلك صناعة الصابون الذي يوضع في الفنادق.
القطاع الفلاحي	– تدعيم الفنادق والمطاعم بالمواد الغذائية مثل موردوا اللحوم والمشروبات والفواكه كما تساعد بعض الصناعات الغذائية المشهورة في بلد ما بجذب السائح كصناعة الجبن في هولندا وصناعة الشيكولاطة بسويسرا. كذلك يفضل بعض السياح رؤية المناطق الخضراء بالقرب من المناطق الزراعية مما يدفع المستثمرين بالاستثمار في تلك الأراضي.
قطاع البناء والتشييد	– إن نشاط الحركة السياحية يكون مسبوق بالإعداد العمراني والحضاري، كما أن الدخل السياحي يساهم هو الأخر في تغطية نفقات التعمير والتهيئة التي تساهم في دعم وتنشيط الحركة الاقتصادية، كإنشاء أو ترميم منشآت ومركبات سياحية، المتاحف، والمعارض وغيرها من الإقامة التكميلية كالمخيمات.
قطاع النقل والمواصلات	– من خلال توفير وسائل النقل البرية، الجوية والبحرية، تأجير السيارات، تعبيد طرق ليصل السائح إلى مختلف الوجهات السياحية .
الصناعات الحرفية واليدوية	– إن السياحة تهيئ فرص ملائمة لتنمية هوايات الصناعات التقليدية بتفعيل أطر الترويج والجذب السياحي للمنتجات الحرفية والألبسة التقليدية التي تكون من خلال المعارض والمهرجانات كمعرض طرابلس الدولي وبالتالي زيادة الوفد السياحي لتلك الدولة.كما تمكن هذه الصناعات بإظهار الإمكانات السياحية أساليب إشهارية ودعائية منظمة.

قطاع الخدمات	– توفير خدمات سياحية بتكنولوجيا عالية الجودة مسايرة لكل المستجدات الخاصة بالنشاط السياحي كإستعمال مواقع التواصل الاجتماعي للتسويق والترويج ببعض الوجهات السياحية، طرق الحجز الالكتروني، الإعلانات الذكية، استخدام التكلونوجيا في تحديد الخرائط والمسارات السياحية . فكلما كانت نوع الخدمات السياحية اكثر تطورا فإن ذلك يأثر على مستوى المؤسسات السياحية والفندقية وبالتالي الارتقاء بالقطاع السياحي، مما يسمح لها من إمكانية خفض تكاليف الخدمة.
قطاع البنوك (المال والتمويل)	– تتمثل في توفير أموال الاستثمارات لإقامة المنشآت السياحية وكذلك تمويل المستثمرين من أجل حيازة مختلف الأصول والخدمات السياحية، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على

–عائشة موزاوي وعبد القادر موزاوي، (2019): **الخدمات السياحية كآلية لتفعيل الصناعة السياحية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد03 ، الجزائر، ص87،91،95

–السعيد بن لخضر وصورية شني، (2018): **الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية**، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد02، ص 211.

–محمد يدو و نبيل بن مرزوق، (2020): **آفاق الصناعة السياحية الجزائرية في ظل الصناعة السياحية الالكترونية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03العـدد02،ص 41،43.

فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات منها التي تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة، الإطعام، النقل،الهدايا، التذكارات... ومنها ما يتعلق بالتي تبيعها المنشآت الأخرى التجارية ومنها ما يتعلق بالتسهيلات البنية الأساسية والخدمات الأخرى في البلد المضيف، وهذه المنتجات تتكامل مع بعضها البعض[1]، فلو انخفضت الخدمة أو السلعة المقدمة من طرف الفنادق أو المطاعم سيؤدي إلى انخفاض التدفق السياحي.

وهكذا يتضح أن السياحة اليوم عبارة عن عملية إنتاج مترابط بين القطاعات فترقية هذا القطاع يدعم الاقتصاد من خلال المداخيل السياحية بالدرجة الأولى، وكذلك يشجع باقي القطاعات من خلال الزيادة في وتيرة النمو أو الإنتاج في المجال الذي يخدم النشاط السياحي وإضافة إلى ذلك فإن جودة إنتاجية تلك الخدمات السياحية ينعكس بالإيجاب على تحسين الصناعة السياحية وبالتالي ترقيتها.

[1] عائشة موزاوي وعبد القادر موزاوي، (2019): **الخدمات السياحية كآلية لتفعيل الصناعة السياحية ودورها في تطوير الإقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد03 ، الجزائر، ص88.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي بمثابة العملية التي تتيح للاقتصاد بأن يكون مرنا وغير خاضع بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية التي سيمتها استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، ويهدف التنويع إلى توسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة للبلد على المدى المتوسط والطويل.[1] ويعتبر تنويع القطاعات الانتاجية أحد أهم ركائز التنويع الاقتصادي ومن بين هذه القطاعات القطاع الصناعي، الزراعي، الخدماتي وخاصة القطاع السياحي، ان الارتقاء بهذا القطاع بمثابة مدخل استراتيجي لبعث التنويع الاقتصادي[2]، وبذلك تعتبر السياحة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة المضافة والتي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في البلدان المختلفة.[3]

ويمكن إبراز أهمية السياحة من خلال المنافع التي تحققها للدول إذ تعد من المصادر الرئيسية للدخل القومي وذلك من خلال مشاركتها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات بقطاع السياحة والإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من خلال منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة، الإيرادات الأخرى للفنادق، بيع المنتجات الوطنية والتقليدية للسائح حيث يمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية بـ38% من دول العالم ومن بين أكبر خمس مصادر لبقية الدول[4]. بالإضافة إلى أنها تساهم في تحسين الدخل الفردي وتحسين الخدمات وتنمية البنية التحتية. كما أنها تساهم في بعث دينامكية الصناعات الأخرى.

يوضح الشكل التالي مدى مساهمة القطاع السياحي في ظل اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي في اقتصاد دولة تعتمد على قطاع واحد أو قطاعات قليلة وعلى سبيل المثال وفي إطار موضوع الدراسة تم التركيز على قطاع السياحة كقطاع سيلعب دور المساهم في التنويع الاقتصادي.

[1] لزهاري زواويد وعبد الجلال طواهير، (2018): **دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد2، العدد2، الجزائر،ص 246.

[2] براجي صباح و عمران الزين، (2018): **دور السياسة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد01، الجزائر، ص143-140.

[3] بن جلول خالد وبعلي حمزة وفلفول عبد القادر، (2019): **إستراتجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر(2000-2016)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد03، العدد02، الجزائر، ص53.

[4] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص154.

الشكل رقم 02-05: العلاقة بين القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي

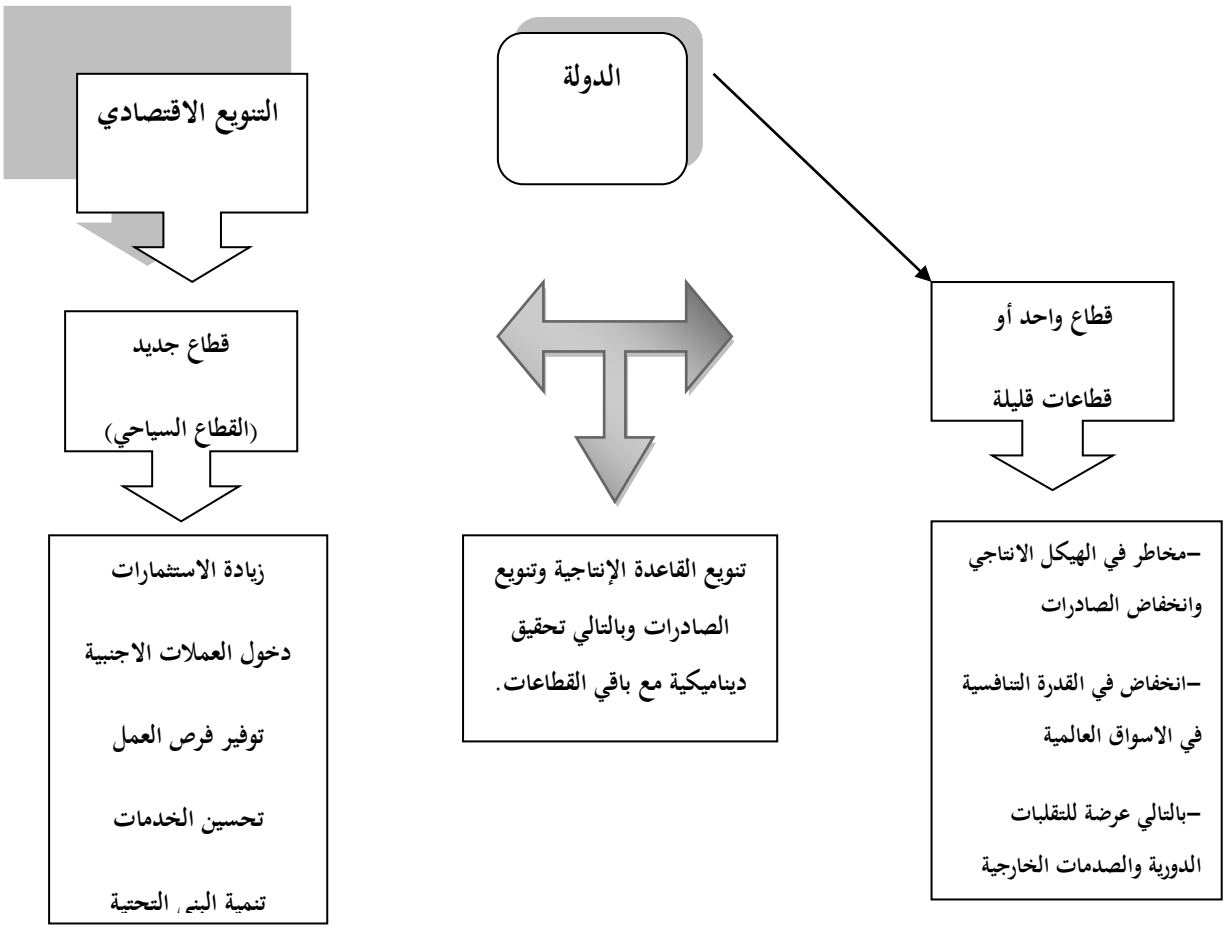

من إعداد الطالبتين بناءا على

-براجي صباح و عمران الزين،(2018): **دور السياسة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد01، الجزائر، ص143-140.

-أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،ص153-154.

-مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا، (2016): **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد 24، العراق، ص30.

المطلب الثالث: نماذج دولية ناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالاعتماد على السياحة

استطاعت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، وفيما يلي بعض التجارب الناجحة في هذا المجال:

أولا: تجربة ماليزيا

تعتبر ماليزيا واحدة من الدول متوسطة الدخل التي تزخر بالموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال السنوات ال40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية. حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير على اقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل. وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع، يعتبر اقتصادها بشكل عام اقتصاد متنوع.

- **القطاع السياحي في ماليزيا**

يعد بشكل عام من أهم القطاعات بصفته ثاني أكبر مصدر مساهم في الاقتصاد الماليزي الحالي، ويجذب أعداد كبيرة من السياح من مختلف دول العالم وعلى مدار السنة. فالسياحة في ماليزيا تتميز بتدني الأسعار مقارنة مع دول الغربية وعدد من دول الأسيوية وبتعدد مناطق الجذب السياحية مثل الفنادق بمختلف المستويات الشواطئ والمناطق الطبيعية والتسهيلات السياحية في ماليزيا. لذلك تسعى الحكومة لبذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع الواعد، من خلال ترصيد أكثر من 158 مليون دولار لمنشآت البنية التحتية، ودعم المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع، كما تقدم تسهيلات عديدة للقطاع الخاص الماليزي للاستثمار في مجال السياحة، تشمل تخفيضات وإعفاءات مثل:منح الحوافز لوكالات السياحة والسفر المحلية التي تجلب أكبر عدد من السياح الأجانب، والإعفاء من ضريبة الدخل لخمس سنوات قابلة للتجديد، وتقديم قروض لدعم الخدمات السياحية. ويتوقع من القطاع السياحي أن يساهم بقيمة 168 مليار رنجيت في الاقتصاد الماليزي بحلول سنة 2020، بناءا على تطوير المنتجات الجديدة والترويجات المكثفة.

سعت الحكومة الماليزية للنهوض بقطاع السياحة ودفعه إلى المزيد من الارتفاع.عبر خطة التحول السياحي بماليزيا والتي تهدفّ إلى جذب36 مليون سائح إلى ماليزيا وتوليد168 مليار رنجيت ماليزي للبلاد بحلول2020.فصناعة السياحة تتوسع بسرعة هائلة.[1]

[1] أمينة هناء الجابي، عيسى حجاب، (2017): **ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 04، ص 310-311.

ثانيا:تجربة تركيا

إن التجربة التركية اعتمدت على أن الأساس الأول في الاقتصاد أن تكون المعادلة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمن قوة مالية للمواطنين وللدولة والخزينة العمومية، والأساس الثاني توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار،وقد قامت في العشر السنوات الأخيرة الاهتمام بجميع القطاعات.[1]

- **القطاع الصناعي**: اهتمت بهذا الاخير من خلال وضع مجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها
  - دعم إنشاء المناطق الصناعية؛
  - إعطاء الأولوية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية؛
  - تشجيع الشركات التركية على الإنتاج طبقا لمعايير الجودة العالمية؛
  - اتخاذ التدابير اللازمة من اجل زيادة الصادرات؛
  - التشجيع على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة؛
  - الاعتماد على التجارة الخارجية.
- **القطاع الزراعي**:

لقد حقق القطاع الزراعي نجاحا كبيرا في العقد الأخير وذلك فضل إتباع الخطوات تهدف إلى تطويره أهمها:

- دعم كامل للمزارعين بحيث دفعت 1.8 مليار ليرة كدعم لهم؛
- حماية المزارعين ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك عن طريق تطوير التامين الزراعي حيث قامت بدفع 50% من أضراره التي حصلت نتيجة التجمد؛
- تقسيم المناطق وزيادة الإنتاج حيث قامت بتحديد 30 منطقة زراعية قياسيا لكثرة إنتاجها؛
- توسيع حجم الأراضي الزراعية التي يمكن سقيها حيث تم فتح 853 ألف هكتار أمام الزراعة اللاروائية.

- **القطاع السياحي**: اهتمت كذلك بالنهضة السياحية وقامت في هذا القطاع بالخطوات التالية:

-تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية للقطاع السياحة؛

- تحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة، تستهدف زيادة تنويع المنتجات السياحية وتحديد أولويات القطاع؛

- تقديم الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ووكالات السياحة من أجل تعزيز سياحة المؤتمرات والمعارض؛

- تقديم الدعم لتطوير السياحة الداخلية والخارجية في الكثير من المناطق التي تتمتع بمعالم سياحية بسبب إرثها الثقافي؛

[1] محمد زاهد جول، (2013): **التجربة النهضوية التركية**، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت لبنان، ص 128- ص138.

-ازدياد السعة السياحية لتركيا بوتيرة تزايد الاستثمارات السياحية، تضاعف الإمكانيات والخدمات السياحية في تركيا[1]. وحسب بيانات الأطلس العالمي[2] سجلت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بين 10 %و12.2% خلال الفترة 2010-2018 وحققت في السنة الأخيرة نسبة 12.1%.

ثالثا: تجربة الإمارات العربية المتحدة

بالنسبة لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي. فقد أدت الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة على تخفيض اعتماد الدولة حاليا على النفط، وأصبح يشكل فقط 30% من دخلها القومي، أما النسبة المتبقية فتأتي من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية، وأهمها صناعة الألمنيوم التي يتوقع أن تصبح الدولة مساهم عالمي بها في الأعوام المقبلة. ولقد اعتمدت تجربة دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم التنمية الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنويع الاقتصادي[3].

حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات والطاقة البديلة وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياح في اقتصاد الدولة.[4]

القطاع السياحي بالإمارت العربية المتحدة

لقد اعتمد نجاح تجربة الإمارات في تطوير القطاع السياحي في العقديين الماضيين على التكامل بين مكونات البيئة التحتية المتطورة للسياحة، والتوجيهات الرامية إلى الاستثمار في هذا القطاع بجرأة كبيرة، إلى جانب الإرتقاء بمستوى الخدمات في القطاع الفندقي والنقل المربح، فضلا عن إقامة المهرجانات التي كان لها دور واضح في استقطاب السياح

[1] محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره،ص150-151.

[2] قاعدة بيانات أطلس العالم على الموقع https://knoema.com/atlas//topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Total-Contribution-to-GDP/Contribution-of-travel-and-tourism-to-GDP-percent-of-GDP تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/05/15 على الساعة 22:17.

[3] سماعيل صاري، بوضياف مختار،(2019): **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد01، الجزائر، ص401.

[4] - علي حميدوش، زهير بوعكريف،(2017): **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية**-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد08، العدد01، ص120-121.

من شتى أنحاء العالم، وتعتبر الامارت الدولة الأكثر جذبا للسياح على الصعيد العربي، وذلك بفضل مدينة دبي التي اكتسبت شهرة دولية، من خلال السياحة الفاخرة، وبذلك صادرات الامارات تعتمد بشكل كبير على السياحة[1]، وتساهم بـ 11.1% في الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1]- عبلة بزقرار، (2017): **مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد01، ص 44.

[2]-بيانات الأطلس العالمي عبر الموقع الإلكتروني https://ar.knoema.com/atlas تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/02/2020 على الساعة 14.00.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم يتضح بأن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية يمكن للدول من خلالها ان توسع في القاعدة الإنتاجية وبالتالي تنويع مصادر الدخل وتقليل من الاعتماد على قطاع واحد أو نشاط واحد او سلعة معينة للحصول على الإيرادات، ذلك يتم بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة ومتكاملة القطاعات قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية، مع إمكانية أن تقوم الدول بقياس مستوى التنويع الاقتصادي من خلال الاستعانة بأفضل المؤشرات الاقتصادية مثل (مؤشر هرفندل وهرشمان، مؤشر فلاديمير ومعامل جيني) في معرفة وتحديد ذلك.

فالتنويع الاقتصادي ليس مرتبطا بالقطاعات التقليدية المعروفة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي بل امتدت إلى أبعد من ذلك وصولا لقطاع السياحة الذي لقي اهتمام كبير من قبل الحكومات والهيئات الدولية نظرا لأهميته الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الرفع في الدخل الإجمالي، إدخال العملة الصعبة وتقليل من البطالة، بحيث من أكبر القطاعات التي تشغل اليد العاملة، بالإضافة إلى مساهمته في تحسين ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:

مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-

تمهيد

أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لكل دولة تسعى إلى بناء اقتصاد صلب قادرا على مواجهة الأزمات المالية من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وذلك بإحداث تحولات هيكلية في اقتصاداتها.

لهذا قامت كل من الجزائر، تونس والمغرب في إطار سعيها إلى تحقيق التنويع الاقتصادي بتبني استراتيجية ترقوية لعدة قطاعات أهمها القطاع السياحي باعتباره أحد القطاعات الحيوية التي تساهم في اقتصاد الدولة، من خلال توظيف ما تتوفر عليه من إمكانيات بمختلف أنواعها الطبيعية، التاريخية والمادية من أجل النهوض بالقطاع بالنظر للعوائد الكبيرة التي يدرها من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، تحسين ميزان المدفوعات وامتصاص البطالة إذ استغلت بالكيفية المدروسة حسب أهداف كل دولة لاستقطاب السياح من خلال تحسين الخدمات السياحية وزيادة في الطاقات الإيوائية ومن هذا المنوال سيتم تشخيص هذا القطاع ومعرفة أهميته ومكانته في اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب من خلال التطرق إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: واقع اقتصاد الجزائر تونس والمغرب وإمكانياتهم السياحية.

المبحث الثاني: واقع وأفاق القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الثالث: أثر القطاع السياحي على الاقتصاد في الجزائر، تونس والمغرب وواقعه في ظل المستجدات الحالية.

المبحث الأول: واقع اقتصاد الجزائر تونس والمغرب وإمكانياتهم السياحية

إن التنويع الاقتصادي غاية تسعى لتحقيقه معظم الدول، من خلال تبني إستراتيجية تدعم بعض القطاعات الرئيسية التي تمكنها من تحصين الاقتصاد بمرونة تامة للتكيف مع الظروف، وإعطاء الاهتمام إلى بعض القطاعات الأخرى كقطاع السياحة وهذا ما تعمل عليه الجزائر، تونس والمغرب، في ضل الإمكانيات والمقومات السياحية التي يزخر بها كل بلد.وفي هذا المبحث سيتم عرض مؤشرات التنويع الاقتصادي والمقومات السياحة التي تميز كل دولة.

المطلب الأول: إشارة لوضعية اقتصاد الجزائر، تونس والمغرب

للنهوض باقتصاد أي دولة يجب إتباع إستراتيجية مسطرة ومعرفة ما تم تجسيده من أجل تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي للدولة والعمل على تحسينه والنهوض به وتحقيق مصادر متنوعة من الدخول.

أولا: واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الجزائري من اعتماده المفرط على قطاع النفط، إذ وجدت الدولة نفسها مقيدة على النمو المسجل في هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي، وهكذا لم يتبقى للجزائر سواء القيام بعمليات التنويع لاقتصادها وهذا ما بدأت تسعى إليه من خلال انتهاج إستراتيجيات وبرامج تمثلت في[1]:

1.مرحلة الإنعاش الاقتصادي: وتمتد هذه الفترة من سنة2000 إلى سنة2014، حاولت الحكومة الجزائرية انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد تضمنت هذه السياسة ثلاثة برامج رئيسية متمثلة في:

[1] قرومي حميد وبن ناصر محمد: (2016)، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد11، الجزائر، ص 267.

الشكل رقم 03-01: برامج الانتعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014

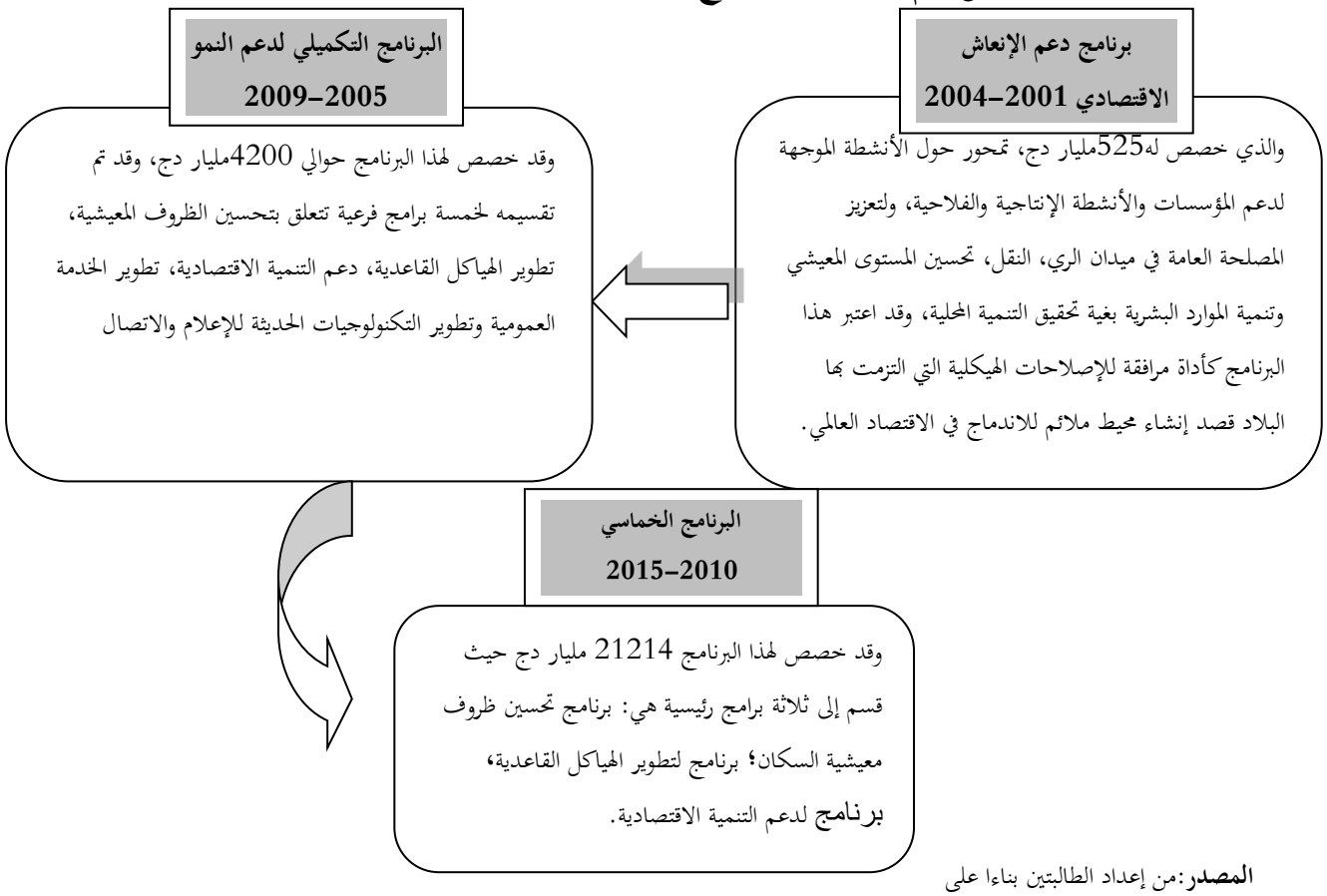

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

قرومي حميد وبن ناصر محمد: (2016)، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد11، الجزائر، ص 267.

2.**خصائص الاقتصاد الجزائري** : يتصف الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص سلبية ساهمت في إضعافه، ويمكن إجمالها فيما يلي :[1]

- **اقتصاد مديونية**: اهتمت السياسات الاقتصادية بإدارة أزمة المديونية بعد بلوغ الديون العمومية 2500 مليار دج سنة2000؛
- **اقتصاد ريعي**: من خلال اعتماده على استخراج النفط وتصديره، وهو ما يمثل إستراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد؛
- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد**: والتي أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، مما قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت معه صعوبة التحكم فيه، مما أدى لإضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة عنصر الثقة فيها.

[1] قرومي حميد وبن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 267.

3. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

يعتبر التنويع الاقتصادي في الجزائر حتمية لابد منها، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالقطاعات الأخرى، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

4. استراتجية الجزائر نحو التنويع الاقتصادي

أدركت الجزائر أنه لابد من السعي إلى تغيير جذري في هياكل اقتصادها نحو اقتصاد متنوع وقادر على التصدير، بحلول عام 2030، وذلك من خلال ثلاث مراحل وهي:

الشكل رقم03-02: استراتيجية اللجوء نحو التنويع الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

هواري أحلام، سدي علي، (2019): **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد 2، الجزائر، ص226

ثانيا: واقع الاقتصاد التونسي

شهد الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال تغيرات جذرية ومرحلية خلال كل فترة من الفترات التي مر بها، إذ اعتمدت الحكومات المتتالية على انتهاج مجموعة من المخططات والإستراتيجيات التنموية.

1.مراحل تطور الاقتصاد التونسي:

مر الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال بالعديد من التغيرات تمثلت في:[2]

[1] ناجي بن حسين، (2008): **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، ص26.

[2] – فؤاد الصباغ، (2017): **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، دار النشر فؤاد صباغ، ص02،03.

-الفترة 1995-2010: اعتمد على تأهيل المنظومة الاقتصادية من خلال نسق التحرر والخصخصة والانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على جملة من المخططات أهمها: التخطيط السياحي، تشجيع الاستثمار السياحي، دعم عملية التشغيل شهدت هذه الفترة تطور في البنية التحتية، الا انها تحولت إلى أزمة اجتماعية في الفترة 2008-2010.

-الفترة 2011-2015: تعبر سنة2011 عن المنعرج الفاصل للقطع مع النظام السائد والبداية الحقيقية لمواجهة تحديات عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني تخللتها صدمات اقتصادية قوية وصراعات سياسية، وبدأ الانتعاش في 2012 حيث بلغ النمو الاقتصادي بـ3.6%إلا أنه سرعان ما تحول إلى كابوس اقتصادي بسبب الزيادة المفرطة في الأجور والإنتدابات العشوائية في جل القطاعات، وظهور الإرهاب والاغتيالات أدخل الدولة في دوامة عدم الاستقرار الأمني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي، تأثر فيه القطاع السياحي والاستثمار الأجنبي.

-الفترة 2016-2020: دخلت في تجربة جديدة أو مايعرف ببرنامج الإنقاذ الاقتصادي يهدف لتحفيز الاقتصاد والاستثمار ويعتمد على سياسة اقتصادية مزدوجة تجمع بين الليبرالية واللامركزية.

2.خصائص الاقتصاد التونسي: تميز بـ:

- مابعد الثورة التونسية شهد انتقال نوعي في السياسة الاقتصادية من نظام ليبيرالي رأسمالي إلى سياسة لامركزية اقتصادية؛

- يتميز الاقتصاد التونسي بأنه تهيمن عليه القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة التقليدية، وثنائية القطاعات البحرية والبرية مع فوارق واضحة من حيث الإنتاجية والنمو والاستثمار.[1]

3. التنويع الاقتصادي في تونس

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج ، وبالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمادا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة، كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على الخطط التنموية وعلى مراحل كان آخرها المخطط العاشر الذي يغطي الفترة-2000-2016، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتحديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار.

[1] فؤاد الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص03.

ثالثا: واقع الاقتصاد المغربي

تعتبر المغرب بلدا ناميا ذو اقتصاد متنوع ومفتوح يميل نحو اقتصاد السوق، مر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

1.مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020

حقق مخطط تسريع التنمية الصناعية تقدما مهما فيما يتعلق بتحديث النسيج الإنتاجي من خلال إنشاء العديد من المنظومات الصناعية المتخصصة لمختلف المهن الديناميكية، لاسيما صناعة السيارات والطيران، وبالإضافة إلى مساهمة المخطط في الرفع المهم من الجاذبية الاقتصادية للمغرب لدى المستثمرين الدوليين، فقد مكن أيضا من النهوض بالصادرات الصناعية للبلد. وشهد النشاط الاقتصادي تعافيا في 2015 عقب الأداء الاقتصادي المتباين الذي شهده عام 2014 وبفضل النجاح الكبير الذي حققه الموسم الزراعي تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي مسجلا ارتفاعا من 2.4% عام 2014 إلى4.4% في2015 غير أن النمو خارج قطاع الزراعة كان ضعيفا وسجل أقل من2 % ولم يتمكن الأداء الجيد للصناعات الجديدة(صناعة السيارات، والطيران والإلكترونات) من تعويض التراجع الذي شهدته القطاعات التقليدية والسياحة[1]. وسجلت وتيرة النمو الاقتصادي تباطئ حيث تراجعت من 4.2% في 2017 إلى3% في 2018 بسبب تراجع القطاع الفلاحي، حيث اهتمت معظم الإستراتيجيات القطاعية الجاري تنفيذها بتقديم ثلاثة سياسات قطاعية تتعلق بثلاثة قطاعات مهمة هي الصناعة التحويلية، البناء والأشغال العمومية والسياحة.كما تميزت سنة 2018 أيضا بإحراز بعض التقدم في تطبيق الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية المستدامة.[2]

2. التنويع الاقتصادي المغربي

تعتبر المغرب من الدول العربية التي نجحت في تنويع اقتصادها، حيث انتقلت من الاعتماد على الفوسفات والزراعة إلى تنمية قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية مثل تركيب السيارات وصناعة الالكترونيات والطيران والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية وتطوير قطاع الخدمات مثل الخدمات المالية والاتصالات وخاصة القطاع السياحي التي كانت له أهمية كبيرة في مخططاتها التنموية الثلاثية والخماسية منذ سنة1965، ولعل أبرزها السياسة السياحية 2000-2010، فقد عرفت السياحة المغربية في إطارها تحولا كبيرا، مسجلة بذلك تحسنا هاما على المستويين الكمي والنوعي بالمقارنة مع خطة 2001، وهذا راجع بالأساس إلى الورشات المهيكلة المفتوحة مثل المخطط الأزرق،ومخطط مدائن، والإستراتيجية الواضحة للسياحة القروية والسياحة ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي والإستراتيجية

[1]- المغرب: أفاق الاقتصادية، (2016): **تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص01.

[2]-أحمد رضى شامي، (2018): **التقرير السنوي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، المملكة المغربية، ص 14،37.

المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي وإعادة التنظيم المؤسساتي. وقد كانت النتائج ايجابية في عمومها.[1]

المطلب الثاني: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب

إن تحقيق التنويع الاقتصادي وتفعيله يتطلب على الجزائر، تونس والمغرب دراسة الأوضاع الاقتصادية خاصة في ظل الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو مورد واحد، وذلك من خلال تقييم وقياس بعض المؤشرات التي تتمثل فيما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي: الجدول الموالي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الناتج في الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 03-01: مقارنة تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس والمغرب

البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نمو الناتج المحلي سنويا%	الجزائر	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4
	تونس	3.5	-1.9	4.0	2.9	3.0	1.2	1.3	1.8	2.5
	المغرب	3.8	5.2	3.0	4.5	2.7	4.5	1.1	4.2	3.0
نمو نصيب الفرد من الناتج%	الجزائر	1.747	0.98	1.402	0.762	1.71	1.6	1.105	-0.75	-0.615
	تونس	2.444	-2.891	2.99	1.88	1.945	0.138	0.152	0.671	1.315
	المغرب	2.486	3.835	1.581	3.06	1.229	3.103	-0.287	2.882	1.688

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

-مؤشرات من البنك الدولي متاح عبر الموقع الإلكتروني https://data.worldbank.org/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/01 على الساعة 11:30.

الملاحظ من البيانات التي في الجدول السابق أن هناك نمو متذبذب وضعيف نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي سنويا وكذلك في نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2010-2018 لكل من الجزائر،تونس والمغرب، حيث سجلت الجزائر نموا سالبا في نصيب الفرد سنتي 2017-2018 رغم النتائج الإيجابية في نسبة نمو الناتج المحلي، كما هو الأمر في تونس حيث شهدت انخفاض في السنة 2011قيمة سالبة في الناتج المحلي الاجمالي مع تسجيل عجز في نصيب الفرد بـ2.89- مما تسبب في انتشار البطالة والفقر ومشاكل في التنمية إلا أنها أظهرت استعدادات واضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ليتضح نتائجه فيما بعد من خلال تبني خطط وسياسات أنقذت اقتصاد البلد.على عكس المغرب فهي محققة لنتائج إيجابية بشكل عام ومرتفعة مقارنة بالجزائر وتونس لكن سجلت انخفاض شديد في سنة2016 بنسبة 1.1% مع

[1]- علي حميدوش وزهير بوعكريف،(2017): **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتيمة التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد08، العدد01، الجزائر، ص121.

قيمة سالبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 0.287- %وهذا راجع للاطمئنان الزائد وعدم الأخذ بالاعتبار للظروف الغير متوقعة إلا انها سرعان ما ارتفعت النتائج من جديد.

2- مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات: إن القطاعات المختلفة هي التي تبني اقتصاد أي دولة لهذا يجب على الدول أن تعمل على تنويع وتطوير قطاعاتها من خلال التوزيع الجيد للإيرادات على مختلف القطاعات حتى تتمكن من رفع مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي في الجزائر، تونس والمغرب بين الفترة 2010-2018.

الجدول رقم 03-02: تطور مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية

	القيمة المضافة لقطاع الزراعة%		القيمة المضافة لقطاع الصناعة%		التصنيع%		القيمة المضافة لقطاع الخدمات%	
	2010	2018	2010	2018	2010	2018	2010	2018
الجزائر	8	12	50	40	40	27	38.2	44.0
تونس	8	10	29	23	17	14	56.7	59.1
المغرب	13	12	26	26	16	16	51.0	50.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مؤشرات من البنك الدولي متاح عبر الموقع الإلكتروني

https://databank.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators تم الاطلاع عليه بتاريخ 01-06-2020 على الساعة 01:12.

الملاحظ من الجدول مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، تونس والمغرب، أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع الصناعة وقطاع الخدمات حيث أدى انخفاض القيمة المضافة للصناعة إلى انخفاض التصنيع، وكذلك ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 38.2% سنة 2010 إلى 44% في سنة2018 وهذا يعود إلى حجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها هذا القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، في حين أن الزراعة لم تساهم بنسبة كبيرة حيث لم تتجاوز 13% رغم التحسن الملحوظ في باقي القطاعات من غير الصناعة إلا أن درجة التنويع لازالت غير مقبول. في حين يساهم قطاع الخدمات في كل تونس والمغرب بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي عن باقي القطاعات خلال الفترة 2010-2018 بفضل توسع الأنشطة الخدماتية وانتعاش السياحة، بينما شهدت مساهمة القطاع الصناعي والصناعات التحويلة في تونس انخفاض وارتفاع في قطاع الزارعة وهذا لأن السياسة الزراعية في تونس موجهة نحو ضمان تحقيق الأمن الغذائي فقط، وحافظت مساهمة قطاع التصنيع في المغرب على نفس القيمة المضافة 16% في الفترة 2010-2018 وسجلت انخفاض في قطاع الزراعة،نستنتج من الجدول أن اقتصاد تونس والمغرب بدرجة كبيرة قطاع خدماتي وصل إلى درجة تنويع جيدة أما الجزائر قطاع نفطي أقل تنوعا.

3-مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر،تونس والمغرب

يبين الجدول الموالي أهم المؤشرات التي تقيس مدى تركز وتنوع صادرات السلع لكل من الجزائر، تونس والمغرب

الجدول رقم03-03: مقارنة مستوى التركز والتنوع السلعي لكل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2018

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السلع المصدرة	الجزائر	98	95	99	91	93	108	--
	تونس	226	218	229	211	215	213	--
	المغرب	229	245	236	229	225	237	--
مؤشر التركز	الجزائر	0.540	0.541	0.490	0.485	0.498	0.480	0.500
	تونس	0.157	0.149	0.145	0.141	0.134	0.141	0.140
	المغرب	0.160	0.156	0.157	0.163	0.157	0.167	0.165
مؤشر التنويع	الجزائر	0.728	0.733	0.743	0.783	0.816	0.789	0.816
	تونس	0.531	0.494	0.519	0.517	0.519	0.524	0.510
	المغرب	0.653	0.67	0.641	0.661	0.677	0.658	0.650

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2013، 2016، 2017، 2018 ،2019 ص202، 232، 147، 159.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية السمات والاتجاهات 2020**، ص52،24،22.

يظهر الجدول توزيع وتركز صادرات السلع في اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب ، ومما تم ملاحظته من الجدول أن عدد السلع المصدرة في الجزائر شهدت نمو متذبذب خلال الفترة 2005 -2018 وسجلت أعلى قيمة تقدر ب108 سلعة مصدرة في 2017 على الرغم من الزيادة إلا أنها ضعيفة مقارنة بما يتم تصديره من قبل تونس وصلت إلى 213 سلعة والمغرب إلى 237سلعة من نفس السنة،

تشير الإحصائيات الخاصة بمؤشر التركز ومؤشر التنوع أن مؤشرات تونس سجلت أحسن قيم مقارنة بالمغرب والجزائر في الفترة 2005-2018، قدرت قيم مؤشر التركز في تونس بـ 0.140 سنة 2018 تليها المغرب تراوحت قيمها طيلة الفترة بين 0.155و 0.168،يعني هذا ان الدولتين لا ترتكز على نوع محدد من السلع قيمها اقل من 0.3، اما في مايتعلق بمؤشر التنوع قدرت قيم تونس ب0.510 في سنة 2018 تليها المغرب ب0.650 ،تبقي قيم كل من تونس والمغرب متقاربة مع بعضهما ومن هنا يمكن القول ان الدولتين تسعيان لتحقيق التنوع الاقتصادي، على عكس الجزائر في

كيلتا المؤشريين سجلت ارتفاع وصل إلى0.5 بالنسبة لمؤشر التركز و 0.8 بالنسبة لمؤشر التنوع في سنة 2018، وذلك لاعتمادها المفرط على قطاع المحروقات رغم محاولاتها نحو تحقيق تنويع اقتصادي وبالتالي تركز عالي يعني تنوع أقل.مما سبق يتضح أنه رغم المجهودات المبذولة لكل بلد إلا أن الجزائر لازالت من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا عكس المغرب وتونس التي تصدر عدد أكبر من السلع، فعلى الجزائر التفطن لضرورة التنويع في صادرتها والابتعاد عن التركز في قطاع واحد عن طريق وضع إستراتيجية مشابهة لبعض مخططات المغرب وتونس ومحاولة الوقوف على تطبيقها لتأهيل اقتصادها لأنها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

4-حجم الاستثمارات: يرتبط الاستثمار بشكل أساسي بالاقتصاد، وله أهمية كبيرة بالنسبة للدول وهذا ماسيتم توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم03-03: تطور نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الجزائر تونس والمغرب

(%)

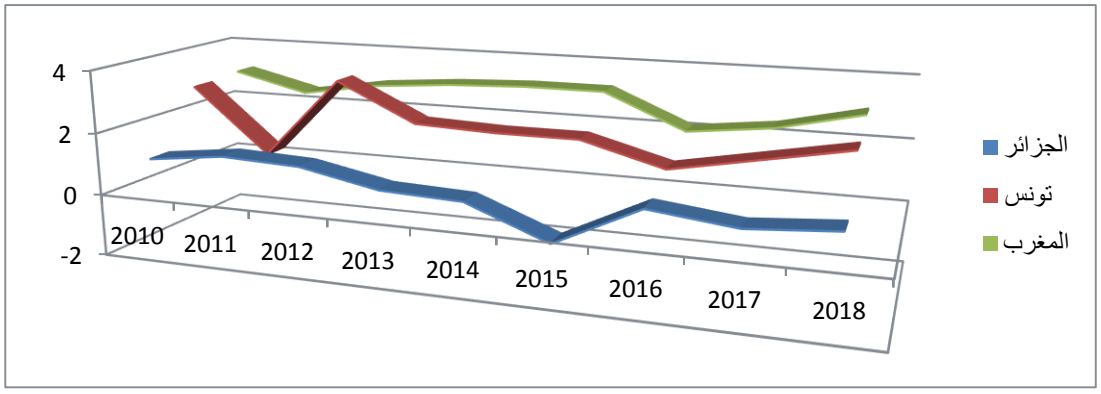

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قاعدة بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني https://ar.knoema.com/atlas تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/07 على الساعة 22:29.

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب نمو متزايد من الفترة 2011 -2015 ثم انخفضت في 2016إلا أنها سرعان ما ارتفعت في سنة 2018 بنسبة 3%، فالمغرب استفادت من الأداء الاقتصادي المستقر نسبيا إضافة إلى الاقتصاد المتنوع الذي يجذب الاستثمار الأجنبي خاصة في مجال الطاقة المتجددة وصناعات السيارات إذ تعد المغرب أحد اكبر المستثمرين وتعتبر الخدمات أكثر المجالات تسجيلا على عكس ما حقق في الجزائر إذ سجلت نموا منخفض على طيلة المدة ما بين 2011-2015 حيث سجلت أدنى قيمة بـ0.3- %، ثم استرجعت تطورها بمعدلات متزايدة ويعود الانخفاض بصفة عامة في الدولة إلى فقدان الإرادة للاستثمار وضعف المناخ الإستثماري، ونقص توفير المعلومات والمعطيات حول عدد المستثمرين، بالإضافة إلى إشكالية الاستقرار السياسي وتفشي الرشوة ونقص الهياكل القاعدية

والخدماتية كل هذا آلت إلى ضعف في استقطاب المستثمرين هذا ما يجيب عن التساؤل حول السبب الذي يجعل المستثمرين الأجانب يفضلون التوجه إلى دول تونس والمغرب على غرار الجزائر لإنجاز مشاريعهم في مقدمتهم أصحاب الفنادق والمستثمرين في قطاع السياحة.

وما هو ملاحظ في تونس أنها شهدت تذبذب في الفترة 2011-2018 حيث حققت أدنى قيمة في 2011 بـ0.9 % وهذا بسبب الثورة التونسية وعدم الاستقرار السياحي، إلا أنها استعادت قوتها وسجلت أقصى قيمة في 2012 بنسبة 3.5% لتشهد انخفاض وتذبذب مرة أخرى وهذا مرتبط بالأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية التي جعلت من الاقتصاد التونسي أضعف من سابقه.

- **المشاريع الاستثمارية**

يبين الشكل التالي تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2000-2018:

الشكل رقم 03-04: تطور حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة2002-2018(%)

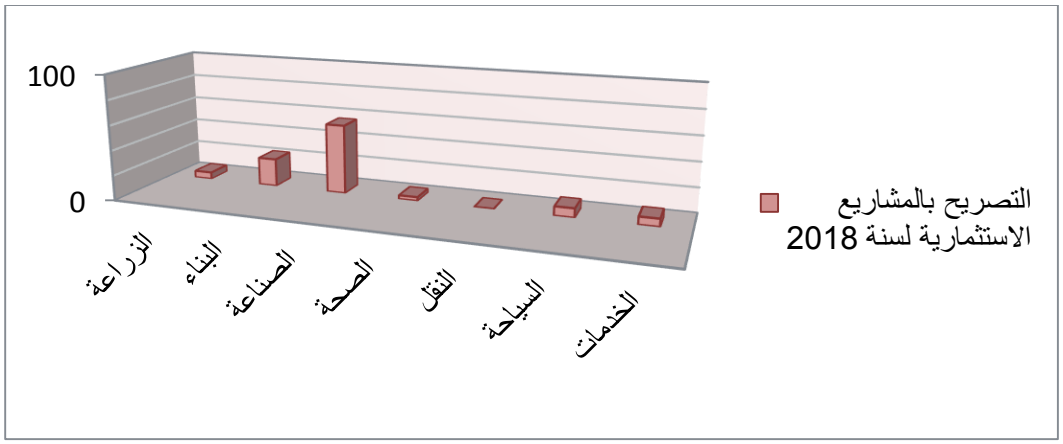

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/01 على الساعة12:29.

يوضح الشكل التالي نسبة تطور المشاريع المصرح بها لكافة القطاعات الاقتصادية في الجزائر من 2002-2018، تقدر الاستثمارات في الصناعة ب55.59% وتبرز هذه النسبة على وجود هيمنة لهذا القطاع، فلازالت تحظى بالاهتمام الكبير من طرف المستثمرين وهذا لما تدره من الربح السريع، يليها قطاع البناء بقيمة 22.47% إلا أنها تعتبر ضعيفة نوعا ما عند الأخذ بعين الإعتبار اهتمام الدولة بهذا القطاع، أما الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات ضعيفا، فقطاع الزراعة مزال مهمشا على الرغم مما توفر عليه الجزائر من إمكانيات، أما في ما يتعلق بقطاع الخدمات وخاصة القطاع السياحي تقدر بـ 7.25% وهذا راجع لنقص التحفيزات مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين .

المطلب الثالث: المقومات السياحية لكل من الجزائر، تونس والمغرب

تعتبر السياحة قطاعا حيويا وضروريا لبدان المغرب العربي الثلاثة، اذ ترتكز على وجود مقومات سياحية تميزها عن غيرها متمثلة في الإمكانيات الطبيعية كالمناظر التاريخية المعمارية وبموروث حضاري وتاريخي. هذا ما سيتم توضيحه من خلال إبراز المقومات السياحية لكل من الجزائر، تونس والمغرب في الجدول التالي:

أولا: المقومات الطبيعية في الجزائر، تونس والمغرب

في الجدول التالي سيتم التطرق إلى أهم المقومات الطبيعية التي تزخر بها كل من الجزائر، تونس والمغرب .

الجدول رقم 03-04: أهم المقومات الطبيعية لكل من الجزائر، تونس، المغرب

البيان	المقومات الطبيعية
الجزائر	❖ تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في: ▪ **الشريط الساحلي** :يمتد على طول 1622.48كلم يمتاز بمناخ متوسط ومعتدل. **-الشواطئ**: منها شاطئ الجزائر، وهران، عنابة، جيجل، سكيكدة، القالة، بني صاف ممزوجة بالمناظر الطبيعية مما يساهم في تعزيز السياحة الساحلية. -**التضاريس**: سهول التل الجزائري، سهول متيجة وهران وعنابة متواجدة بالشمال. جبال شيليا بالأوراس ارتفاعه 2328مترا بالأوراس، قمة لالا خديجة بمنطقة القبائل بارتفاع يقدر 2308مترا وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية لممارسة الرياضات كما تتوفر هذه الجبال على مقومات الجذب السياحي كالشريعة بالبليدة، تيكجده بالبويرة و تاغيلاف بتيزي وزوا . -**المياه المعدنية**: تحتوي على اكتر من 200 ينبوع مائي و7محطات ذات طابع وطني و50 ذات طابع محلي وحمام بوحنيفة بمعسكر، حمام الريغية بعيد الدفلى، وحمام الشلالة بقالمة، حمام الصالحين ببسكرة وهذا ما يساهم في تشجيع السياحة الحموية. ▪ **جنوب الجزائر**: تمثل 80% من المساحة الكلية للجزائر تشمل على الواحات، غابات النخيل،كثبان رملية، والهضاب الصخرية ببسكرة، غرداية، أدرار وواد سوف تتميز ب: -النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحمادة والذراع. - ثلاثة أحواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية، العرقي الشرقي والعرقي الغربي وعرق الشاش. - طبيعة الهقار الجبارة التي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة "طهات أتاكور"
تونس	❖ تتميز تونس رغم صغر مساحتها(146162 كلم2) بالكثير من المقومات المتنوعة: -**الشريط الساحلي**: يمتد على 1300 كلم ، من السواحل الرملية، **-أهم الشواطئ في المدن التالية**: بنزرت، سوسة، قرطاج، جربة وطبرقة. **-التضاريس**: الجبال، الغابات، الشواطئ والصحراء، إلا أن هذه التضاريس قليلة الارتفاع مقارنة بمثيلتها في الجزائر، حيث يصل ارتفاع أعلى قمة فيها إلى حوالي 1544مترا. وتشمل تضاريسها على سبخة الكلبية و سبخة سيدي الهاني.

	أما جنوب تونس فهي عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بطبقتها الرسوبية، كثرة السهول والهضاب وانتشار الشطوط على غرار شط الجريد، الفجاج وشط غرسة. كما تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى حوالي 17 مترا تحت مستوى سطح البحر.
المغرب	❖ تقع المغرب شمال غرب القارة الإفريقية، يتميز بواجهتين بحريتين المحيط الأطلسي في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الشمال. **الشريط الساحلي**: يمتد على 3500كلم، توفر للسائح إمكانية ممارسة هواياته في السباحة والنزهة والصيد الأسماك. -**التضاريس**: تتخلل مساحته سلاسل جبلية، تتمثل في سلسلة الأطلسي الكبير، أعلى قمة بجبل(طويقال 4165م)، وهي أعلى قمة في العالم العربي، وجبال الريف التي تعرف بالأطلس الساحلي، كذلك سلسلة الأطلسي الوسطى، التي تعتبر خزان للمياه المغرب وكذلك جبال الّاطلسي الصغير لأعلى قمة "جبال الإكليم"(2531م)، بالإضاقة رؤية أشجار الصنوبر والبلوط والأرز، والمحطة الجبلية العليا المكسوة بالثلوج. **-السهول**: سهل وادي سوس، سهل مراكش، سهل تادلا، سهل فاس،وسهل مكناس، تتخللها سبخات كسبخة تاه التي تنحدر 55م دون مستوى سطح البحر. وتوجد بالمغرب شبكة من الأنهار تتكون من الروافد المائية الجبلية المنحدرة نحو المحيط الاطلسي والبحر المتوسط من اهمها نهر سبو،نهر أم الربيع، نهر بورقراق،نهر سوس **-الصحراء**: تمتد وراء سلسلة الأطلسي الصغير جنوبا، وتتميز بجفافها ورمالها وواحاتها المتناثرة.

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على

-وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية، عبر الموقع الالكتروني http://www.tourisme.gov.tn/ تم الاطلاع عليه 04-04-2020، على 10:10.

-ختنار نوال، قلش عبد الله،(2019): **تقييم أداء القطاع السياحي الجزائري في ضلل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2030) – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية–**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 199

-مساعد هماش، واخرون، (2016): **السياحة المستدامة، السياحة الصحراوية بالجزائر**، المجلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، ، (جامعة باتنة1/ جامعة مسيلة)، الجزائر ،ص110.

-بوفليح نبيل وآخرون،(**2010**): **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس والغرب**، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر–الواقع والآفاق، يومي 11–12 ماي 2010، المركز الجامعي للبويرة، ص09.

-السعيد لخضر، شني صورية، (2018): **مقومات ومؤشرات التنمية السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس، المغرب)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03،ص 27-28.

ثانيا: المقومات التاريخية والأثرية في الجزائر، تونس والمغرب

2-1المقومات التاريخية والأثرية بالجزائر:

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام قبل الميلاد، واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغيون سكان الجزائر آنذاك،

خضعت الجزائر في القرن السابع ق.م لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42ق.م وفي عام 682م بدأ عصرها العربي الإسلامي. والجدول الموالي يبين أهم المواقع الأثرية في الجزائر.[1]

الجدول رقم 03-05: أهم المواقع الأثرية في الجزائر

المواقع التراثية الثقافية	المتاحف	التراث الثقافي الشعبي
– **موقع الطاسلي**: يعود تاريخه إلى 60000سنة قبل الميلاد – **حي القصبة**: شيدها العثمانيون في 16م تمثل احدى المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة. – **واد ميزاب**: بغرداية في 18م يحيط به قصور محصنة ذات هندسة بسيطة، تم تسجيله تراثا عالميا. – **موقع تيمقاد** بباتنة **وجميلة** بسطيف – **قلعة بن حمادة**: ببجاية من المواقع الاثرية الهامة في التراث التاريخي الجزائري سجلت تراثا عالميا في 1980. – **المسجد الكبير** بالعاصمة بني من طرف المرابطية. – **مسجد الكشاوة**:تم بناءه في عهد الباي – **دار العزيزة**: تعود للعهد العثماني.	– **المتحف الوطني سيرتا**: بقسنطينة تعتبر من أقدم المتاحف. – **متحف باردوا الوطني**: بالعاصمة – **المتحف الوطني للجهاد**:بالعاصمة تتمثل معروضاته في اثار عن الثروة التحريرية. – **المتحف الوطني للفنون الجميلة**: بالعاصمة تعرض فيه ألوان الفن العصري. – **المتحف الوطني للفنون الشعبية**: يضم معروضات عن الوان الصناعة التقليدية وفنون شعبية. – **متحف هيبون**: بعنابة يحتوي على اثار قديمة تعبر عن المنطقة النومدية والرومانية.	تمتلك الجزائر تراثا ثقافيا شعبيا. يتمثل في إرث من العادات والتقاليد ومنتجات متنوعة من الصناعات التقليدية، مثل صناعة الزرابي في منطقة غرداية، الجلفة، وصناعة النحاس بقسنطينة، وصناعة الفخار خاصة بمنطقة القبائل والمشهورة ايضا بالفضيات.

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

-الهذبة مناجلية، (2017): **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث مجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26، ص 3و4.

2.2 المقومات السياحية الحضارية والتاريخية بتونس:

تتوفر تونس على عدة مناطق أثرية، تعكس تاريخ البلاد وتختلف الحضارات الإنسانية التي مرت بها هذه الدولة، مما أدى إلى تنوع وغنى مواقعها السياحية. وقد عرفت الحضارات التالية: القرطاجيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب والأتراك. تعتبر المدينة القديمة لتونس العاصمة ومدينة قرطاج أهم المدن التاريخية في البلاد، كما تحوي مواقع سياحية أخرى منها: قرية سيدي بوسعيد، مدينة الحمامات ومدينة جربة. وتتميز تونس بصناعتها التقليدية اليدوية مثل: صناعة النحاس، الفخار، النسيج، الجلود والحلي البربري الأصيل.[2] وهذا ماهو موضح في الجدول التالي:

[1]موسى سعداوي، زروق صدوقي،(2012): **السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد02، ص105-106.

[2]بوفليح نبيل وآخرون،(2010): **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس والغرب**، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر-الواقع والافاق، يومي 11-12 ماي ، المركز الجامعي للبويرة، ص09.

الجدول رقم 03-06: مناطق الجذب السياحي في تونس

مناطق	نقاط الجذب
تونس العاصمة	أسواق شعبية، معالم فينيقية، أثار رومانية، المناطق السياحية الجديدة، سياحة ترفيهية
توزر	ملاعب الغولف، مطاعم وأسواق، رحلات سياحية، ومناطق صحراوية
جربة	الجزيرة الأسطورية، فنادق فاخرة ومطاعم، عمارة فريدة، ومساجد متميزة
المنستير	القلعة، سور شامخ، فنادق ممتازة، مساحات خضراء وحدائق
القيروان	جامع القيروان، سوق القيروان القديم، أسواق، مقام أبي زعمة وصناعة السجاد
سوسة	فنادق، مطاعم، محلات، القلعة المطلة على البحر، مهرجان الجامع الكبير
نابل الحمامات	فنادق، مطاعم، متاحف، مناطق أثرية وثقافية،ثروة بحرية
ياسمين مامات	منشآت ومرافق سياحية،فنادق، مجمعات سكنية، صناعات تقليدية
طبرقة	جبال متنوعة بغاباتها كثيفة الأشجار، رياضة الغوص ومتاحف

المصدر: حوحو فطوم، (2017): **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس –دراسة مقارنة–**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد02، الجزائر، ص88.

2-3المقومات السياحية التاريخية والأثرية بالمغرب

تتوفر المغرب على الكثير من المواقع الأثرية التاريخية التي تعكس أمجاد الحضارات ومتاحف تعكس التراث الثقافي وأهمها موضح في هذا الجدول:

الجدول رقم 03-07: أهم المواقع التاريخية والأثرية في المغرب

المواقع الأثرية	المتاحف	التراث الشعبي
– منها مايعود إلى العصر الحجري بحوالي 700ألف سنة إلى 3000سنة قبل الميلاد ومن أهمها مقالع طوما، جبل يغود، ومغارة تافوغالت –مواقع أثرية تعود للحضارة ماقبل الإسلامية من بينها موقع الأقواس الأثري، موقع تامودة. –مواقع تعود للحضارة الإسلامية من بينها موقع القصر الصغير، ضريح المعتمد بن عباد وغيرها.	**المتحف الأثري بالرباط:** يروي تاريخ المغرب من قبل التاريخ إلى غاية الفترة الإسلامية. **متحف الفنون المعاصرة بطنجة:** يشمل ابداعات الفناني المغاربة على مر التاريخ. **المتحف الوطني للخزف بمدينة اسفي:** يحوي كل أنواع الخزف المغربي. **متحف الأسلحة بمدينة فاس:** يعرض مختلف الأسلحة التي عرفها المغرب.	يحظى بتراث شعبي غني بعادات وتقاليد وصناعات تقليدية تعبر عن أصالة هذه المنطقة عبر مراحل التاريخ، وتهتم المغرب بالمهرجانات لتنشيط سوق السياحة، كمهرجان موسيقى كناوة بالصويرة، مهرجان الرباط، مهرجان مدينة فاس للموسيقى، والمهرجان الدولي للسينما بمراكش ومهرجان أغادير للموسيقى العربية.

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

– ماي علي، (2018): **دور التسويق في تطوير القطاع السياحي دراسة مقارنة الجزائر،تونس والمغرب**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، الجزائر،ص86.

– مساعد هماش، واخرون، (2016): **السياحة المستدامة، السياحة الصحراوية بالجزائر**، المجلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، ، (جامعة باتنة1/ جامعة مسيلة)، الجزائر ،ص110.

المبحث الثاني: واقع وأفاق القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب

نظرا لما تتميز به هذه الدول من مقومات سياحية طبيعية، أثرية وتارخية، فهذه الإمكانيات مكنت كل بلد لاستغلالها من أجل النهوض بالقطاع السياحي، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسة أداء وتطور التدفقات السياحية وكذلك تقييم خطط التنمية التي تمكنها من ترقية هذا القطاع ليكون مساهما في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: التدفقات السياحية للجزائر، تونس والمغرب

إن التطرق للموارد السياحية التي يزخر بها كل بلد لا يكفي لوحدة بل لابد من الوقوف على المؤشرات الحالية لهذه الدول من تحركات السياح وطاقات الإيواء والايرادات المحققة جراء إستغلال هذه الموارد.

أولا: التدفقات البشرية للسياح للجزائر، تونس والمغرب

يبين الشكل التالي مؤشر تدفق السياح من الفترة 2000 إلى2018.

الشكل رقم 03-05: تطور عدد السياح مقارنة بين الدول الجزائر،تونس والمغرب (الوحدة: مليون)

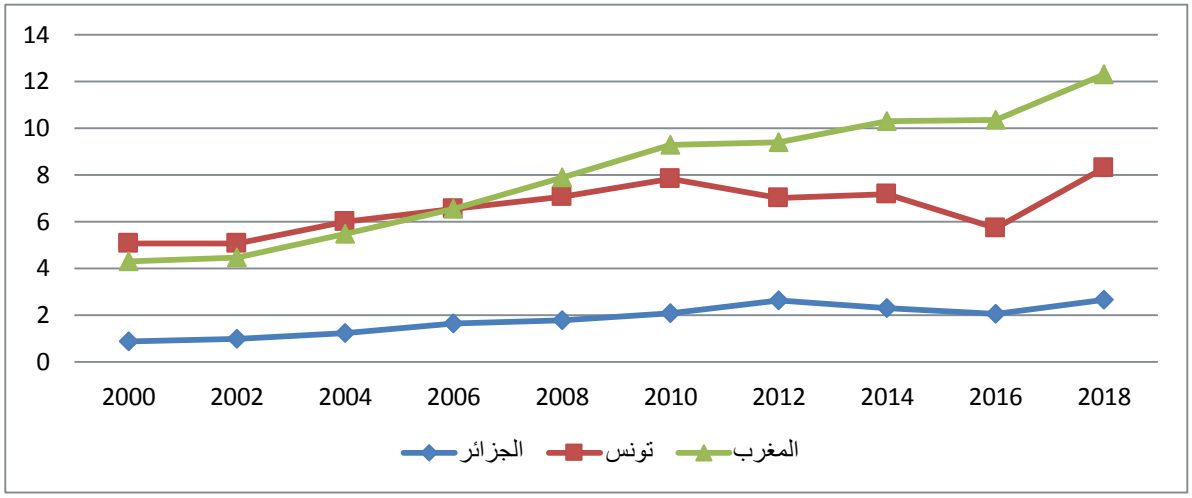

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات البنك الدولي عبر الموقع الالكتروني
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2018&locations=DZ-TN-MA&mot_recent_value_desc=false&start=1995&view=chart, consulte 06/05/2020,20 :25.

يبين هذا الشكل تطور مؤشر تدفق السياح في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000 -2018 ،شهدت الجزائر تطور في عدد السياح الوافدين في الفترة 2000 إلى غاية 2012،غير أن هذه الزيادة ضعيفة، حيث بلغ عدد السياح الوافدين في بداية الفترة 866 ألف سائح ليتزايد عدد الوافدين إلى 263 مليون سائح في سنة 2012، وإنخفضت في سنة 2014 لتصل إلى2301 مليون سائح ، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل وكذلك في غرداية مما أدى إلى تخوف السياح، واستمر فالانخفاض ليرتفع في 2016و 2018، وهذا راجع إلى بداية الاهتمام

بالقطاع السياحي وتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول كتونس ومصر دفع بالسياح إلى اختيار الجزائر كوجهة بديلة.

ومقارنة مع تونس والمغرب فعدد السياح الوافدين جد كبير ضعف الجزائر بحوالي 3.1و 4.6 مرة على التوالي في 2018، رغم التذبذب في تدفق السياح في تونس إلا أنها في سنة 2018 وصل عدد السياح8299000 سائح ، بينما المغرب طيلة الفترة شهدت زيادة كبيرة ومستمرة في جذب أكبر عدد من السياح ليصل عدد السياح12.289.000 في سنة 2018 وبالتالي سوف يعزي هذا النمو إلى الأنشطة الاقتصادية الفندقية والمطاعم المدعومة مباشرة من طرف السياح ويرجع سبب الاختلاف أو اهتمام السياح ببلد دون الأخر إلى العروض السياحية المقدمة من تونس والمغرب وإلى دعم متعهدي الرحلات وتكثيف الترويج للمنتجات السياحية ذات القيمة المضافة القادرة على استقطاب شرائح جديدة،على عكس الجزائر فبالرغم من المجهودات السياحية المبذولة من الجزائر غير أنها ليست كافية.

ثانيا: التدفقات النقدية السياحية في الجزائر، تونس والمغرب

يبين الجدول الموالي الإيرادات السياحية التي تحققها كل من الجزائر تونس والمغرب من القطاع السياحي.

الجدول رقم03-08: الإيرادات السياحية للجزائر،تونس والمغرب للفترة2000-2018

الوحدة:(دولارأمريكي)

	ايرادات السياحة للجزائر (مليون)	ايرادات السياحة لتونس (مليار)	ايرادات السياحة المغرب (مليار)
2000	111000000	1.98	2.28
2002	178000000	1.83	3.16
2004	393000000	2.43	4.55
2006	393000000	3.00	6.90
2008	473000000	3.91	8.88
2010	324000000	3.48	8.18
2012	295000000	2.93	8.49
2014	316000000	3.04	9.07
2016	246000000	1.71	7.92
2017	172000000	1.78	9.09
2018	-	2.32	9.52

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?end=2018&locations=DZ-TN-&most_recent_value_desc=false&start=1995&view=chart تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/05/04, 40: 22.

يبين هذا الجدول تطور إيرادات السياحة في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2000-2018 حيث يعود أكبر نصيب من الإيرادات السياحية للمغرب بقيمة 9.52 مليار دولار امريكي، تليها إيرادات تونس بقيمة 2.32 مليار دولار امريكي في سنة 2018 بعدما شهدت هذه الأخيرة انخفاض حاد في سنة 2011-2012 بسبب الأزمة السياسية ثم ارتفعت من جديد لتحقق انكماش في سنة 2016 بسبب الأزمة الاقتصادية التي تأثرت بالهجوم الإرهابية وقتل السياح الأجانب في سنة 2015.

ويرجع تطور ايرادات كلا البلدين إلى نمو الحركة السياحية وارتفاع إنفاق السياح ومختلف الإغراءات السياحية التي تمنحها كلا الدولتين التي ترافق المنتوج السياحي، في حين لم يتعدى نصيب إيرادات الجزائر 172 مليون دولار أمريكي في 2017 وهذا يعكس حالة القطاع وعدم قدرته على جذب أكبر عدد من السياح ونقص في استغلال الإمكانيات وتوفير الخدمات السياحية ويرجع النمو الطفيف في الفترة 2010-2017إلى تحسن الأوضاع الأمنية وانتعاش الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الطاقة الإيوائية للفنادق

بالإضافة الى ماتتمتع به كل من الجزائر، تونس والمغرب من مقومات سياحية يرغب السائح في زيارتها إلا أن ذلك لايكفي لوحده، بل يستدعي دعمه بإمكانيات مادية مثل البنية التحتية والفنادق بغية تسهيل النشاط السياحي، وهذا ماهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-09: مؤشر تطور عدد الفنادق وطاقة الإيواء للجزائر،تونس والمغرب للفترة 2000-2018

		2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنشات السياحية الفنادق	الجزائر	827	1152	1184	1155	1176	1185	1195	1231	1289	-
	تونس	736	856	861	846	874	848	862	824	848	868
	المغرب	526	2171	2188	2754	3006	3196	3509	3712	3910	4050
عدد الاسرة	الجزائر	76042	92377	92737	96898	99604	99605	102240	107420	112264	119115
	تونس	197500	241500	242100	242000	240200	240000	2414000	235000	234300	237600
	المغرب	95180	174019	187827	199748	212415	223050	233550	244971	253721	261147

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-المعهد الوطني للإحصائيات التونسي، إحصائيات السياحة، عبر الموقع الإلكتروني:http://www.ins.tn/ar/themes/tourismeبتاريخ 2020/06/3 على الساعة 20:34.

-الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عبر الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/file__Tourisme.pdf بتاريخ2020/06/3 على الساعة20:55.

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائري على الموقع الإلكتروني: :https://mtataes.gov.DZبتاريخ 2020/06/04 على الساعة 24:48

- مرصد السياحة المغربي عبر الموقع الإلكتروني: http://www.observatoiredutourisme.ma/tourisme-en-chiffres/ بتاريخ 2020/06/04 على الساعة 21:35

الملاحظ من الجدول تطور في المؤسسات السياحية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017 بلغ عدد الفنادق في سنة2017 إلى 1289فندق، وترجع الزيادة خاصة فالفترة التي تلي 2007 إلى بداية تطبيق الأهداف المادية للإستراتيجية السياحية الجديدة ، إلا انه حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري شملت الزيادة في الفنادق الغير مصنفة دوليا التي لا تتماشي مع الطلب الدولي، يصاحبه زيادة في عدد الأسرة طيلة الفترة قدرت بـ 119115سرير في سنة 2018 إلا أن ذلك النمو يبقي غير كافي حتى لإيواء المواطنين الذين يتجهون لتلك الفنادق المتواجدة بالمغرب وتونس.

كما عرفت المؤسسات الفندقية وعدد الاسرة بتونس تطور خلال الفترة2000- 2011 ليصل إلى 861فندق ب242100سرير وتميزت الفترة 2012-2018 بتذبذب انخفضت عدد الفنادق في سنة 2016 إلى824فندق، ويرجع الانخفاض خاصة في سنة2012و2016 إلى الأوضاع الأمنية للبلاد الذي أدى إلى غلق العديد من الفنادق واعادة تأهيل البعض الأخر، ويبقى الارتفاع الذي سجلته في سنة 2018 والذي قدر ب868فندق غير كافي مقارنة بالمجهودات المبذولة .

أما بالنسبة للمغرب سجلت نمو مستمر وكبير لعدد الفنادق خلال الفترة 2000-2018 تم تسجيل 4050 فندق في سنة 2018 وتعود الزيادة للفترة التي تلي 2010إلى الإستراتيجية السياحية آفاق 2010 من حيث تسطيرها لأهداف كمية لمضاعفة عدد الأسرة، حيث بلغت تقريبا 174019 سرير ضعف ما كانت عليه في 2000 و261174 سرير في سنة 2018، وعموما فإن عدد الفنادق والأسرة بالمغرب يتماشى مع العرض السياحي أي عدد الوافدين وهي مقبولة مقارنة بالجزائر وتونس.

مايتم استنتاجه يجب على الجزائر أن توفر مؤسسات فندقية تتلاءم مع الطلب الدولي مثل فنادق المغرب وكذلك لا يعني التطور في عدد الفنادق أنها قادرة علي إيواء اكبر عدد للسياح فنجد أن تونس تملك 868فندق لكن لديها القدرة لإيواء 237600سائح في سنة 2018 بينما الجزائر لديها 1289 فندق بينما يبلغ عدد الأسرة 119115 سرير.

- **عدد الليالي السياحية**

بالإضافة إلى عدد الفنادق وطاقات الإيواء التي تحققها كل دولة يجب معرفة عدد الليالي السياحية لمعرفة مستوى الجذب السياحي لدولة ومدى التحفيزات السياحة الموجودة وهذا الجدول يوضح عدد الليالي السياحة للمقمين والغير المقمين في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 03-10: تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر، تونس والمغرب2010-2018

عدد الليالي المقضاة	الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مقيمين	الجزائر	5185231	5484105	5703550	5926960	6215932	6307411	6283910	6260409	6010676
	تونس	-	-	30035.4	30001.4	29107.2	16177.5	17880.0	22042.5	27074.7
	المغرب	4065455	4448540	4930865	5179340	5316719	5907000	6563151	7056802	7165754
غير مقيمين	الجزائر	754103	845367	936631	994274	837812	839161	992611	1146061	1525358
	تونس	32136.5	17207.6	25920.5	24787.9	24788.9	11170.3	12779.5	15727.8	21212.5
	المغرب	13954610	12418682	12619883	14052135	14415778	12555729	12713603	15057498	16865654

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- وزارة الصناعة والسياحة التقليدية http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/ristoume-en-chiffres.html، بتاريخ 2020/06/05على الساعة 11:30

-المعهد الوطني للإحصائيات التونسي، إحصائيات السياحة، عبر الموقع الإلكتروني:http://www.ins.tn/ar/themes/tourismeبتاريخ 2020/06/3على الساعة 20:12.

-إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائري على الموقع الإلكتروني:https://mtataes.gov.DZبتاريخ05-06-2020على الساعة23:49

- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري على الموقع الإلكتروني http://www.ons.dz/spip.php?rubrique127 بتاريخ06-06-2020على الساعة09:05.

- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية المغربي على الموقع الإلكتروني-https://mtataes.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles/tourisme/indicateurs-du-secteur-touristiquبتاريخ 2020/06/05، على الساعة 12:45.

- مرصد السياحة المغربي عبر الموقع الإلكتروني: http://www.observatoiredutourisme.ma/tourisme-en-chiffres/بتاريخ 2020/06/04 على الساعة 21:35

أما فيما يخص عدد الليالي السياحية في هذه البلدان فقد تطورت بنسب متفاوتة، والملاحظ من الجدول بالنسبة للجزائر أن عدد المقيمين أكثر من غير المقيمين، قدرت عدد الليالي السياحية للسياح المقيمين بـ 6010676 بينما سجلت دخول 1525358سائح غير مقيم لسنة 2018،اذ رأينا الأمر من الجانب الايجابي فعندما لم تنجح الدولة في ايواء الأجانب فان تدفق السياح المقيمين من شأنه أن يضمن استقرار دورة نشاط السياحة وبالتالي امتصاص المشاكل، كذلك شهدت عدد الليالي السياحية في تونس انخفاض مستمر فالفترة 2012-2016 نظرا لحالة عدم الاستقرار مما أثر على توافد السياح، قدر انخفاض توافد غير المقيمين في تونس سنة 2015 بـ 11170.3سائح.

وتعكس الأرقام المتصاعدة في عدد الليالي في المغرب مدى نجاحها في استقطاب السياح والملاحظ كذلك ان عدد الليالي السياحية لغير المقيمين قدر بـ 16865654سائح أكثر من المقيمين الذي قدر بـ7165754سائح وهذا مايفسر مختلف العروض والتسهيلات والتحفيزات والخدمات الراقية التي تمنحها الدولة من أجل جذب أكبر عدد من السياح، مع الملاحظ أن المغرب من بين أكثر الدول المستقطبة للسياح الأجانب.فهذا يفسر جهودها المبذولة على السياحة الخارجية، بينما الجزائر وتونس تشجع في السياحة الداخلية.

- **أسعار خدمات الإيواء**

يبين الشكل التالي السعر المتوسط لليلية في النزف والفندق لكل من الجزائر، تونس والمغرب

الجدول رقم03-11:مقارنة أسعار خدمات الإيواء في الجزائر، تونس والمغرب لسنة 2018

(الوحدة: الأورو)

البيان	الجزائر	المغرب	تونس
السعر المتوسط لليلة في النزل	63.44	39.03	52.23
السعر المتوسط لليلة في الفندق	168.99	134.94	134.94

المصدر: زاوي شهرزاد وبلعابد نجاة، (2019): **تأهيل القطاع الفندقي سياسة لتحسيين مردودية القطاع السياحي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد03، ص681.

الملاحظ من الجدول ارتفاع تكلفة السعر المتوسط لليلة في النزل حيث قدرت بـ63.44 اورو للجزائر، بينما حققت تونس 52.23 اورو، والمغرب 39.03اورو ،وقدرت متوسط سعر الليلة في الفندق في الجزائر 168.99 قيمة مرتفعة مقارنة بتونس والمغرب وهذا ما يؤثرا سلبا على استقطاب السياح الداخليين والخارجيين هروبا نحو تونس والمغرب من غلاء الأسعار خاصة في العطل وكذلك سوء الخدمات لذلك على الدولة الجزائرية والهيئات المسؤولة محاولة خفض الأسعار ومنح تخفيضات والرقابة على قطاع الإيواء وكذلك الخدمات المقدمة حتى تتمكن من استقطاب السياح.

رابعا: الاستثمار السياحي في الجزائر، تونس والمغرب

يعتبر الاستثمار السياحي أساس بناء سياحة متقدمة وذلك بغية جذب أكبر عدد من السياح لرفع قيمة إيرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني.

1- رأس مال الاستثمار السياحي

للنهوض بالقطاع السياحي وترقيته من أجل جعله قطاع يساهم في الاقتصاد يجب على كل دولة تخصيص رأس مال جيد للاستثمارات السياحية لبناء فنادق أو قرى سياحية ترفيهية أو تهيئة المناطق الأثرية ومن خلال هذا الجدول سوف يتم توضيح مبالغ رأس المال الاستثمارية المخصصة من طرف كل دولة للسياحة.

الجدول رقم03-12: تطور قيمة رأس المال المخصص للقطاع للسياحي خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

البيان	الجزائر	تونس	المغرب
2008	2.1	1.2	3.7
2010	1.7	1.0	3.2
2012	1.9	0.9	3.7
2014	2.0	0.9	4.1
2016	1.8	0.8	4.4
2018	1.7	0.8	5.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على قاعدة بيانات أطلس العالم عبر الموقع الإلكتروني
https://knoema.com/data/investment بتاريخ 2020/06/07،بتاريخ 2020/06/07 على الساعة: 16:48

عرف رأس مال الاستثمار السياحي في الجزائر تذبذب مستمر خلال الفترة 2008-2018 خصص له 2مليار دولار أمريكي في سنة 2014 نظرا لتعافي الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع اسعار النفط، ثم انخفض إلى 1.7 في سنة 2018 ويرتبط الرفع والخفض من رأس المال الاستثمار السياحي إلى وضعية الاقتصاد والأهداف المسطرة من طرف الحكومة للنهوض بالسياحة، كما خفضت تونس من رأس المال الموجه للاستثمار بحوالي 0.1% طيلة فترة 2008-2018 بسبب الاوضاع الاقتصادية التي تعاني منها الدولة ليقدر ب 800مليون دولار أمريكي في سنة2018، بينما عملت المغرب على الاهتمام بالبيئة الاستثمارية عن طريق الرفع من رأس المال من 3.7مليار دولار في سنة 2008 إلى 5.3مليار دولار أمريكي في سنة 2018، كل هذا ينعكس ايجابا على تطور في عدد الفنادق ومناصب العمل ويرجع الارتفاع المتزايد لعدة عوامل كإعادة الاهتمام بالبيئة الاستثمارية السياحية وتجسيد بعض مشاريع من المخطط التوجيهي لكل دولة.

2- حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب

إن اهتمام الدول بتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تخصيص رأس مال ومنح تسهيلات يؤدي بدوره إلى جذب المستثمرين ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 03-13: تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2008-2018

(الوحدة:مليار دولار)

البيان	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	2.03	1.7	1.71	1.77	1.76	1.78	1.84	1.94	2.08
تونس	1.2	1.03	0.95	0.94	0.9	0.93	0.86	0.81	0.76
المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

- مزواغي جيلالي،(2018): **مساهمة الاستثمار السياحي في العمالة والحد من الفقر في الجزائر**، ، اليوم الدراسي حول إستراتيجية التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر، يوم 26 نوفمبر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص10

- عبد الرحمان عبد القادر، المؤمن عبد الكريم، حساني بن عودة، (2018): **دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة 1995-2017**، جامعة الادارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 110، بغداد، ص318.

شهدت استثمارات الجزائر في الفترة من 2008إلى 2017 تأرجح بين الانخفاض والارتفاع بقيم منخفضة، ليصل إلى أدنى مستوياته في2010بقيمة 1.7 مليار دولار وأعلى مستوياتها في 2018 بقيمة2.08 مليار دولار ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى تحسن الوضع الأمني،إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى توسع اهتمام المستثمرين وكذلك مختلف التسهيلات التي منحتها الدولة بغية جلب أكبر قدر من السياح والحفاظ على أفضلية الوجهات السياحية ألا انه غير كافي اذا ما تم مقارنتها بالبرامج التي تم تبنيها،كماحقق الاستثمار السياحي في تونس أقصى نمو في 2008 بقيمة 1.02 مليار دولار أمريكي وذلك لقيام الدولة بتطبيق إستراتيجيات من أجل ترقية هذا القطاع كإعطاء حرية للمستثمر الوطني والأجنبي في إنشاء مشاريع استثمارية سياحية وتسهيلات ثم نلاحظ انخفاض متواصل من 1.03 سنة 2010 إلى0.76 سنة2017 وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض توافد السياح الاجانب وكذلك تخوف المستثمرين الأجانب الاستثمار في القطاع السياحي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، أما بالنسبة للمغرب لم تتوفر البيانات بخصوص حجم الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر التنافسية للسياحة والسفر لكل من الجزائر،تونس والمغرب

يعتبر مؤشر التنافسية للسياحة والسفر من المؤشرات المهمة لمعرفة تطور القطاع السياحي في البلد،كما يعتمد هذا المؤشرات على مؤشرات فرعية تمكنه من معرفة مدى فعاليته ومساهمته في الاقتصاد.

أولا: تحليل تطور مؤشر تنافسية السياحة والسفر

يوضح الجدول الموالي تحليل مؤشر تنافسية السياحة والسفر لكل من الجزائر، تونس والمغرب حسب تقرير 2015، 2017، 2019.

الجدول رقم03-14: مرتبة الدول في مؤشر تنافسية السياحة والسفر حسب تقرير 2015، 2017، 2019

السنوات	2015			2017			2019		
البيان	مؤشر	مرتبة		مؤشر	مرتبة		مؤشر	مرتبة	
		عالميا	عربيا		عالميا	عربيا		عالميا	عربيا
المغرب	3.81	62	4	3.81	65	05	3.9	66	06
تونس	3.54	79	8	3.50	87	09	3.6	85	09
الجزائر	2.93	123	12	3.07	118	12	3.1	116	12

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تقارير تنافسية السياحة والسفر ل2019،2017،2015 عبر الموقع الإلكتروني تم الإطلاع عليه ب 2020/06/10 على الساعة 18:55

file:///C:/Users/w/Desktop/WEF_TTCR_2017_web_0401%20(1).pdf

http://www3.weforum.org/docs/TT15/WEF_Global_Travel&Tourism_Report_2015.pdfp5

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf

يبين هذا الجدول مكانة كل من الجزائر، تونس والمغرب في مؤشر تنافسية السياحة والسفر، حيث يوضح أن مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر متدهورة حسب تقرير 2015،2017،2019 حيث سجلت أقل قيمة 3.1،3.07،2.93 على التوالي رغم التحسن الضعيف، بينما تراوحت قيمة المؤشر لباقي الدول تونس والمغرب 3.6 و3.9 خلال2019، تراجعت مرتبة المغرب عما كانت عليه حسب تقرير 2015و2017 لتأتي في المرتبة66عالميا و6عربيا في سنة2019 بسبب ظهور دول منافسة كمصر السعودية وعمان، إلا أن مرتبتها العالمية تسمح لها بمنافسة الدول المتقدمة في هذا النشاط ، وتحتل تونس المرتبة 85 و9 عربيا أما الجزائر مرتبة 116 من بين 140 دولة و12عربيا ، وهذا يدل على أن تنافسية القطاع السياحي الجزائري لا تزال ضعيفة مقارنة بما استطاعت باقي الدول تحقيقه لذا يجب على الحكومة الجزائرية إحداث تغيرات وإصلاحات والاهتمام بالقطاع السياحي لأنها تزخر بمقومات سياحية هائلة يمكن أن تؤهلها لكي تكون من الدول الرائدة في مجال السياحة.

ثانيا: تحليل المؤشرات الفرعية حسب تقرير 2019

يبين الشكل الموالي تحليل المؤشرات الفرعية لكل من الجزائر، تونس والمغرب:

الشكل رقم03-06: ترتيب الدول وفق المؤشرات الأربعة لتنافسية السياحة والسفر حسب تقرير 2019

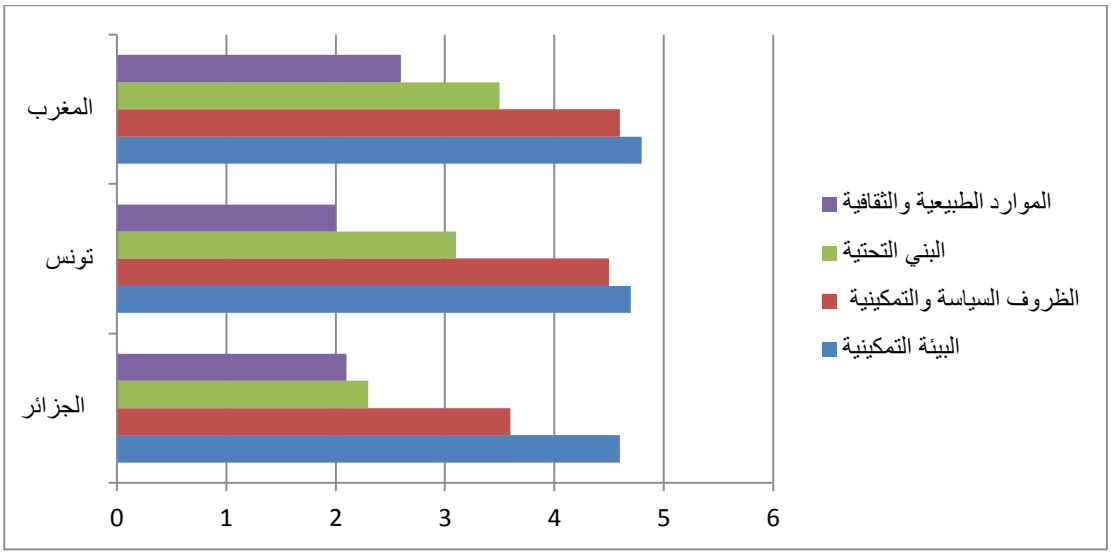

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

– معلومات تقارير تنافسية السياحة والسفر http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/10 على 19:11.

والملاحظ من الشكل أن المغرب تأتي في المرتبة الأولى تليها تونس والجزائر في المؤشرات الأربعة الفرعية لتنافسية السياحة والسفر يعتمد التقرير على أربعة مؤشرات فرعية، فيما يخص البيئة التمكينية سجلت قيم مؤشر البيئة التمكنية في الجزائر تحسنا مقارنة بباقي المؤشرات الاخرى، حيث كانت قيمتها قريبة من تونس والمغرب 4.7 و4.8.

أما في ما يخص مؤشرات الظروف السياسية والتمكين أظهرت الجزائر صورة غير ملائمة وصلت الى 3.6 مقارنة بتونس والمغرب فهي منخفضة إذ تتراوح قيمهم ب4.5و4.6 على التوالي، وهذا يدل على أن الجزائر لم تبدي الاهتمام الكافي بالانفتاح الدولي وبتنافسية الأسعار وكذلك المحافظة على البيئة.

وسجل مؤشر البنى التحتية في الجزائر 2.3 قيمة متدنية وهذا يدل على أن الدولة لم تهتم بالبنى التحتية من الخدمات التي تقدمها للسياح بالإضافة إلى النقل بأنواعه، وتفوقت الجزائر بـ2.1على تونس التي سجلت 2 في مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية وهذا نظرا لامتلاك الجزائر لمقومات بمختلف أنواعها أكثر من تونس، إلا أن هذه القيمة تعتبر ضعيفة مقارنة مع ما تم تسجيله في المغرب إذ أنه يتعين على هذه الأخيرة بذل المزيد من الجهود،ومن نقاط القوة التي يمتلكها كل من الجزائر، تونس والمغرب الرأسمال الثقافي لما تزخر به هذه الدول من مقومات طبيعية وثقافية.

المطلب الثالث: إستراتيجيات ترقية القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب

تلعب السياحة دورا كبيرا في خلق الثروة الاقتصادية، لذا تلجأ الدولة إلى رسم برنامج قصد تطوير السياحة وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الدولة كوجهة سياحية عالمية ودعم مكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الاستثمارت.

أولا: عرض استراتجية ترقية القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب

إن الجزائر وتونس والمغرب تسعى لتطوير قطاعها السياحي وهذا وفق إستراتيجيات تنمية للقطاع لكل دولة على حدا ليكون مرجعا لسياسة جديدة تتبناها هذه الدول.وهذا موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم03-07: إستراتيجيات ترقية القطاع السياحي لكل من الجزائر، تونس والجزائر

إستراتيجيات السياحة في الجزائر حسب المخطط التوجيهي 2025(SDAT)

-تعريف المخطط التوجيهي

يشكل مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة، ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفاق 2025، فهو يعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الإجتماعي والإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة.

الأهداف العامة لإستراتيجية المخطط التوجيهي بالجزائر:

ستهدف السياحة الجديدة ضمن هذا المخطط إلى جملة من الأهداف وهي:

-ترقية إقتصاد بديل المحروقات؛

-تنشيط التوازنيات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الكبرى (لميزان المدفوعات ، الميزان التجاري،الميزانية)؛

-الجمع بين ترقية السياحة والبيئة؛

-تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛

التحسين الدائم لصورة الجزائر وجعلها مقصد سياحي بإمتياز.

إستراتيجية تنمية القطاع السياحة في تونس(2001-2016)

تونس(2001-2016):لقد حددت ثلاث أهداف رئيسية التنافسية، المردودية والاستدامة.

إستراتيجية تحقيق التنافسية:لقد استدعى العمل من أجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاث إستراتيجيات أساسية وهي:

- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب وإطلاق مواضيع أقوى عن السياحة التونيسية؛
- إستراتيجية تنويع المنتوجات السياحية المعروضة؛
- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة.

استراتجية تحقيق المردودية: تم الاعتماد على ثلاث استراتيجيات لتحقيق هدف المردودية وقد جاءت على النحو التالي:

- إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسية إلى وجهات ذات تنافسية؛
- إستراتيجية تحسين جذري لتكفل بالزوار، ومن ذلك وضع لوحات الإشارة في الأماكن السياحية،

-إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من أجل تشجيع الإنتاجية.

إستراتيجية تحقيق الاستدامة: تم الاعتماد على أربعة استراتيجيات لتحقيق هدف الاستدامة وهي:

- إستراتيجية تسيير جدي للمحيط؛
- إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات والمتعاملين في القطاع؛
- إستراتيجية تحسين هياكل القاعدية؛
- -إستراتيجيةإدخال برامج ومنتوجات تكميلية متجددة.

إستراتيجية ترقية القطاع السياحي المغربي (رؤية 2020)

الأهداف الرئيسية للإستراتيجية المغربية (لرؤية2020):

ويمكن تلخيص أهداف رؤية 2020 فيما يلي:

- تحويل المغرب بموجب العمل بإستراتيجية رؤية 2020 من بين أفضل عشرين وجهة سياحية عالمية؛

-جعل المغرب كوجهة سياحية مرجعية على مستوى التنمية المستدامة في حوض المتوسط؛

-تحويل قطاع السياحة إلى محرك للتنمية المغربية؛

-رفع القدرة على الإيواء السياحي، بناء 200 ألف سريرجديد؛

-التركيز على السياحة الشاطئية والتكوين المهني ومضاعفة عدد الوافدين والعائدات المالية؛

- زيادة حجم السياحة الداخلية إلى ثلاثة أضعاف ودمقرطة السياحة بالبلاد.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-Ministère de l'Aménagement du territoire de l'Environnement et du tourisme,schémadirecteur d'Aménagement touristique,livre 01 le diagnostic: audit du tourisme algérien ,2008 p26

-روابحية عيسى، جمال كنزة،(2017): **واقع صناعة السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**، مجلة اقتصاديات أعمال والتجارة، المجلد 02، العدد 04، جامعة سكيكدة، ص 200.

- عامر عيساني، (2012): **إستراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر وتونس)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص227-228.

-إسماعيل عمران،(2019): **السياسة السياحية بالمغرب رؤية 2020**، رهانات وخفقات متواصلة، جريدة إلكترونية محلية، على الموقع الإلكتروني:www.tetouanplus.comتم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/12 على الساعة 05:30 .

ثانيا: تقييم الأهداف المادية لإستراتيجية ترقية القطاع السياحي لكل من الجزائر، تونس والمغرب

ومن أجل معرفة ثمار ماخلفته الاهداف المسطرة من قبل كل دولة يتطلب معرفة تدفقات واتجاهات السياح الدوليين إلى جانب معرفة تدفقات الاستثمارات ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني

- **تقييم الأهداف المادية لإستراتيجية المخطط التوجيهي في الجزائر:**

يمكن تقييم الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للسياحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-15: الأهداف المادية وفق الإستراتيجية الجزائرية للمخطط التوجيهي 2025

السنة	2015		2018	2025
	مستهدف	محقق		
عدد السياح	2.5 مليون	1.7 مليون	2.657	11 مليون سائح
عدد الأسرة	159869	102244	119115	-
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%3	3.48	3.20	%5
إيرادات (مليون دولار)	2000-1500	1250	حققت في 2017 1720مليون دولار	10500إلى13500
مناصب الشغل	400000	305500	300700	902000
تكوين(مقاعد بيداغوجية	91600	-	-	142800

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على

-وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة،الكتاب رقم 02، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008، ص08.

- قاعدة بيانات أطلس العالم عبر الموقع الإلكتروني: https://ar.knoema.com/atlas بتاريخ 2020/06/13على الساعة 12:25.

-بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:https://data.albankaldawli.org/ بتاريخ 2020/06/13 على الساعة 01:00.

يبين الجدول أن الأهداف المتوقع تحقيقها على المدى المتوسط لتهيئة السياحة في سنة 2015 لم تحقق بالمستوى المطلوب (أداء ضعيف) حيث تم تجسيد البعض منها في سنة 2018 مثال حققت 2.6مليون سائح حيث من المفروض تحقيقه في سنة 2015، نفس الأمر مع الإيرادات وصلت في 2017 قيمة 1720مليون دولار بينها هذا الرقم استهدف في سنة 2015، وتم إنشاء119115 سرير في سنة2018 بينما كان من المتوقع انشاء 159869 سرير في سنة 2015، بينما مناصب الشغل بقيت بعيدة التحقيق.

أما الأهداف المسطرة في 2025على المدى الطويل ومقارنة مع ما تم تحقيقه في 2018 كان النمو محدود وضعيف حيث تسعى إلى توفير 902000منصب شغل في 2025 بينما وفرت 300700منصب في 2018،وهذا يعكس

بشكل عام ضعف الأداء (فشل نسبي) وعدم نجاعة الإجراءات المتخذة والسياسات المسطرة، لذا لابد من مراجعة هذه السياسات وإدراك النقائص والاهتمام بالمقومات السياحة للجزائر.

- **الأهداف المادية للإستراتيجية ترقية قطاع السياحة في تونس للفترة 2001-2006**

فقد اعتمدت تونس في تقدير التدفقات المستهدفة على إثنين من السيناريوهات:

السيناريو A: يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية.

السيناريوB: حيث يفترض عدم جود مخطط وطني للتنمية السياحية.[1]

والجدول الموالي يوضح التقديرات ضمن السيناريو AوB.

الجدول رقم03-16: الأهداف الكمية وفق الإستراتيجية السياحية التونسية للفترة2001-2016

البيان		1999	2001	معدل النمو1999 -2001	2006	معدل النمو 2001 -2006	2011	معدل النمو2006 -2011	2016	معدل النمو 2011- 2016
عدد السياح الوافدة	SA	4832	5303	%4.8	6653	%4.6	8238	%4.4	10130	%4.2
	SB	4832	5304	%4.8	6305	%3.5	7318	%3	8400	%2.8
عدد الليالي السياحية	SA	33151	37782	-	47997	-	60003	-	74130	%4.6
	SB	33151	37782	-	45448	-	53380	-	61888	%3.3
عدد الاسرة		192	-	-	253.6	-	303.5	-	359.6	-

المصدر: أعمر سعيد شعبان، محمد الطاهر قادري، (2017): **تجربة دولية جوارية في السياحة كنموذج للمقارنة-الجزائر وتونس-**، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد02، جامعة الاغواط، ص215-216.

الملاحظ من الجدول السابق أن التقديرات لعدد السياح الوافدين ضمن السيناريوAو Bنمو نسبي نوعا ما لكن بمعدل نمو متناقص، حيث أن معدل النمو في (2001-2006) بلغ 4.8%أي ثابت في كلا السناريوهات ليقدر عدد السياح 10130سائح في سنة 2016 بمعدل نمو 4.2%حسب سيناريو Aو2.8%حسب السيناريوB خلال فترة (2011-2016).

كما ان التقديرات لليالي السياحية وفق السيناريو A قدرت نمو متزايد حيث في2011 بلغت 60003 ليلة سياحية، إذ وصلت في 2016 إلى 74130 ليلة سياحة بمعدل نمو 4.6 % على عكس التقديرات لليالي السياحية وفق السيناريو B شهدت نمو منخفض بالنسبة للسيناريو A حيث بلغت 53380 في 2011 ووصلت إلى 61888 إلى

[1]عامر عيساني، ربيع عيساني،(2016): **التجربة السياحية (الجزائر- تونس)- دراسة تقييمية (2001-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي،جامعة باتنة01، العدد 10، ص372.

2016 بمعدل نمو 3.3%.وبالنسبة لتقديرات احتياجات الأسرة شهدت ارتفاع متزايد في الفترة 2011-2016 قدرت بـ 359.6سرير في سنة 2016.

- **تقييم مدى تحقيق الإستراتيجية السياحية التونسية:**

سيتم تقييم هذه الإستراتيجية عن طريق مؤشرات سياحة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-17: مقارنة للتقديرات المستهدفة والمحققة للإستراتيجية التونسية

البيان		2016		نسبة الإنجاز	2018 محقق	نسبة الانجاز من 2016-2018
		مستهدف	محقق			
تدفقات السياح		10130	5724	%66.50	8299	% 80.92
عدد الاسرة		359600	235000	%65.35	237600	%66
الليالي السياحي	سيناريو A	74130	30659.5	%41.35	48287.2	65%

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org/ بتاريخ 2020/06/12 على الساعة 08:56

- إحصائيات تونس على الموقع الإلكتروني http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme بتاريخ 2020/06/10 على الساعة 16:27

- إحصائيات وزارة السياحة التونسية على الموقع الإلكتروني-http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et perspectives/tourisme-en-chiffres.html بتاريخ 2020/06/07 على الساعة 19:53.

- عامر عيساني، ربيع عيساني،(2016): **التجربة السياحية (الجزائر– تونس)– دراسة تقييمية (2001–2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي،جامعةباتنة01، العدد 10، ص373-374.

الملاحظ من المعطيات المذكورة في الجدول أن تقديرات المستهدفة من خلال الإستراتيجية التونسية للأهداف الكمية حسب مؤشرات تدفقات السياح وطاقات الإيواء والليالي السياحية غير محققة نوعا ما، حيث بلغ عدد السياح في سنة 2016 إلى 5724سائح أقل ماهو مستهدف، بالإضافة إلى عدد الأسرة والليالي السياحية حيث بلغت235000سرير و30659.5ليلة سياحية على عكس ماهو مقدر وهذا بنسبة إنجاز 65.35% و41.35 % على التوالي، ورغم النمو المتواصل لتونس من الفترة 2016-2018 الا أن الأرقام المراد الوصول إليها في سنة 2016 لم تحقق حتى في سنة 2018 ،وهذا راجع إلى مدى تأثر الدولة بالأزمة الاقتصادية التي سبقت تلك الفترة وبالتالي يجب أن تقوم بوضع خطط وأهداف إستراتيجية جديدة تراعي فيها الظروف الاقتصادية.

- **تقييم الأهداف المادية للإستراتيجية المغربية لرؤية 2020**:

الجدول الموالي يبين الأهداف الكمية والنقدية التي يسعى المغرب لتحقيقها في نهاية سنة2020.

الجدول رقم 03-18: تقييم الأهداف الإستراتيجية للسياحة المغربية لرؤية 2020

السنة / البيان	2015		2018	2020
	مستهدف	محقق	محقق	مستهدف
عدد السياح (بالملايين)	13.171	10.176	12.289	20
الطاقة الإيوائية(عددالأسرة)	256400	233550	161147	372300
عدد الليالي السياحية مليون	27.7	18.4	24.03108	54 مليون
فرص شغل ناتجة مباشرة النشاط السياحي	645147	795910	834840	914706
الإيرادات	85مليون درهم	78645مليون درهم	61150مليون درهم	138مليار درهم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

-Sous la Présidence Effective de Sa Majesté le Roi Mohammed VI :(2010), VISIONSTRATEGIQUE DE DEVELOPPEMENT TOURISTIQUE (« VISION 2020 »)

-معطيات البنك الدولي عبر الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/- بتاريخ 2020/06/12 على الساعة18:28

- بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني:https://ar.knoema.com/atlas- بتاريخ 2020/06/13 على الساعة 12:43

-إحصائيات المرصد الإحصائي المغربي على الموقع الإلكتروني/http://www.observatoiredutourisme.ma/tourisme-en-chiffres بتاريخ .2020/06/04 على 22:30

-حسين بن العارية، محمد مدياني،(2018): **صناعة السياحة في الجزائر والمغرب– فرص وتحديات–**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04ص 179.

ورغم الانتعاش الطفيف الذي شهدته سنة 2018 ، إلا انه ومع اقتراب انتهاء الفترة المخصصة لتنفيذ الإستراتيجية السياحية رؤية 2020 تشير التطورات إلى صعوبة تحقيق النتائج المسطرة يمكن أن يعود ذلك إلى تأثرها ببعض العوامل الخارجية أو أزمة الربيع العربي وكذلك ضعف البرامج وعدم الالتزام بها أحيانا ، فالمغرب كانت تعزم لمضاعفة عدد السياح في 2020 إلى 20مليون سائح الا انه يظهر انه صعب التحقيق وصل عدد السياح في 2018 إلى12.3 مليون سائح، وتهدف الاستراتيجية كذلك إلى زيادة عدد الأسرة 372300 سرير إلا انه انخفضت عدد الأسرة في 2018 عما كانت عليه في 2015ب161147سرير حيث تعاني في بعض المناطق في انخفاض في قدرات الإيواء مقارنة مع الطلب السياحي، اما في ما يخص قدرة القطاع السياحي في توفير مناصب شغل فهي عالية قدرت بـ 834840منصب في سنة 2018، كما تتوقع توفير 914706 منصب شغل في سنة 2020.بالنسبة للايرادات فهي تتوقع ان يساهم القطاع السياحي بـ 138مليار درهم في سنة2020 الا أنه يبقي بعيد في ضل التراجع الذي قدر بـ61150مليون درهم في سنة2018.

كتقييم شامل لاستراتيجية الدول لترقية القطاع السياحي يتضح أن وتيرة التوقعات والإنجازات بين الجزائر، تونس والمغرب تحتوي على العديد من النقائص التي جعلتها متأخرة في تحقيق ماهو مطلوب، إذ يتطلب خلق سياسة أو إستراتيجيه شمولية تراعي الظروف التي يمكن أن تطرأ، كذلك يجب أن لا يقتصر التخطيط في القطاع السياحي فقط مثلا أي لا تكتفي بتشييد الفنادق بل تشييد الطرق والنقل، وخاصة أن تكون للدولة ثقافة سياحية تمكنهم من استقبال السياح.

المبحث الثالث: أثر القطاع السياحي على الاقتصاد في الجزائر، تونس والمغرب وواقعه في ظل المستجدات الحالية

إن تدعيم المقومات السياحية بمقومات مادية من تطور في البني التحتية تستجيب للطلب الدولي يؤدي بدوره إلي زيادة النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف وبالتالي تدعيم مكانة الدول في السوق السياحية العالمية، كما أنها تساهم في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

المطلب الأول: المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة في كل من الجزائر، تونس والمغرب

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات في الوقت الحالي نظرا لما يحققه من عوائد مالية كبيرة ولها دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمحلية، كما تعد بديلا استراتيجيا يغنيها من الاعتماد المفرط على مصدر أو مورد واحد.

أولا: المساهمة الاقتصادية للسياحة في الجزائر، تونس والمغرب

الهدف الوحيد من ترقية القطاع السياحي والنهوض به في كل من الجزائر، تونس والمغرب هو أن يؤثر ويساهم في الاقتصاد من خلال جميع المؤشرات الاقتصادية أي مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة في الميزان السياحي.

- **مساهمة الميزان السياحي في الجزائر، تونس والمغرب**

يتم من خلال ما حققته أرصدة الميزان السياحي للجزائر، تونس والمغرب للفترة 2010-2018 في الشكل التالي:

الشكل رقم 03-08: مقارنة نسب مساهمة القطاع السياحي في الميزان السياحي لكل الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2010-2018 (الوحدة: مليار)

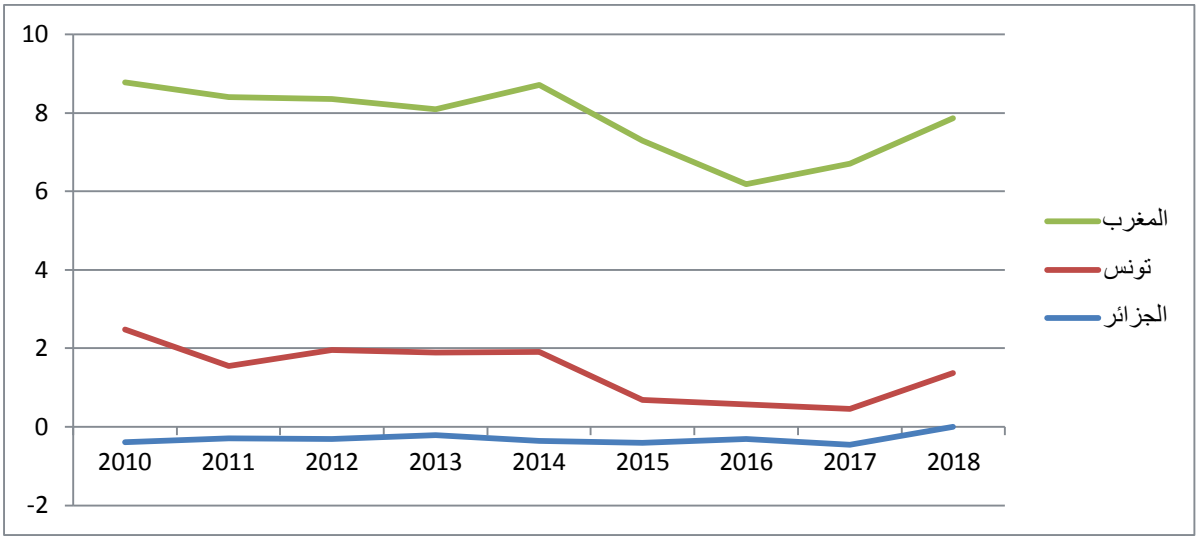

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني https://www.albankaldawli.org/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/12 على الساعة 19:14.

يظهر الشكل مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات لكل من الجزائر، تونس والمغرب، ويتضح أن الميزان السياحي الجزائري يعاني من عجز مستمر، من 2010 إلى2017 وعرف تدهورا حادا خلال السنوات الأخيرة حقق عجز بـ460 مليون دولار أمريكي في2017 وذلك بسبب استيراد المنتجات السياحية من دول اجنبية وكذلك تهافت السياح الجزائريين نحو الخارج مما يؤدي إلى نزيف للعملة الصعبة.بينما حققت تونس فائضا طيلة المدة (2000-2018) إلا أن هناك نوعا من التذبذب حيث كان أحسن رصيد في 2010 المقدر بـ2.869 مليار دولار، ثم عرف انخفاض طفيفا في 2011 وهذا راجع إلى ما يعرف بالربيع العربي الذي شهدته تونس، إلا انه سرعان ما ارتفع بين (2012-2015) لينخفض من جديد بسبب الهجمات الإرهابية خاصة على الفنادق كل هذا أضر بالسياحة بشكل مباشر. ومع هذا ضلت تونس تحافظ على الرصيد الإيجابي لميزانها السياحي، كما سجلت المغرب رصيدا إيجابيا طيلة المدة من (2000-2018)، وهذا بفضل الجهود المبذولة من الدولة لترقية القطاع وبالتالي الحصول على إيرادات فاقت المدفوعات، إلا انه عرف تذبذب وقدرت أعلى قيمة في 2011بـ6.84 مليار دولار، غير انه يتجه نحو الانخفاض بشكل تدريجي بسبب تراجع الإيرادات السياحية المحققة، لكن في ظل جميع التذبذبات إلا ان الدولة محافظة على الفائض بأكبر قيمة ممكنة. ما يمكن استنتاجه أن رصيد كل من المغرب وتونس يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض العجز بفضل تحقيق ايرادات متنامية وجعله ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في حين أن الجزائر بقيت متحفظة مما انعكس ذلك سلبا على نتائجها المحققة.

❖ **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي**

تحتل صناعة السياحة مكانة مهمة في البنية الاقتصادية باعتبارها تشارك بشكل مباشر في خلق الثروة وذلك عن طريق مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما هو موضح في الشكل الموالي.

الجدول رقم 03-19: المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2018 (الوحدة: مليار)

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	3.14	3.88	3.39	3.28	3.28	3.54	3.29	3.48	3.30	3.25	3.20
تونس	9.02	10.37	9.94	7.60	8.98	8.71	9.02	6.88	2 6.8	7.29	8.05
المغرب	6.13	8.70	8.76	8.94	8.68	8.02	8.45	8.06	7.99	8.47	8.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على قاعدة بيانات أطلس العالم على الموقع الإلكتروني https://knoema.com/atlas/topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Direct-Contribution-to-GDP/Travel-and-tourism-direct-contribution-to-GDP-percent-of-GDP?baseRegion=DZ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/05 على الساعة 23:21.

الملاحظ من خلال الجدول المساهمة الضعيفة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للجزائر بنمو منخفض متذبذب نسبيا، التي لم تصل إلى 08 %خلال الفترة 2000-2018 بسبب تراجع الإيرادات السياحية ويرجع ذلك إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات والقطاع السياحي بصفة خاصة وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بتونس والمغرب.

بينما شهدت تونس نمو كبيرا في الفترة 2000-2005 أدى بدوره إلى تحسن الإيرادات والتدفقات السياحية أما بالنسبة للفترة 2010-2018 شهدت تغيرات متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع نتيجة انعدام الأمن، المسيرات الشعبية والتخريب مما أثرت على القطاع السياحي وبالتالي نفور السياح الأجانب الا انها واصلت مجهوداتها لنمو هذا القطاع.

أما المغرب سجلت نسب متزايدة خلال الفترة 2000-2011 لتبلغ الذروة في 2011 بقيمة 8.94 %ثم سجلت نمو متذبذب محصور بين 7و8 % في الفترة 2011 -2018 لتصل إلى 8.33% على الرغم من ذلك فأن القطاع السياحي المغربي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يبين الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع ضمن استراتيجياتها.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي راجع إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا بعد الاستقلال وتركيزهم على الصناعات ذات الدخل السريع والكبير لتسريع في النهوض بالاقتصاد،على عكس المغرب وتونس أعطت أولوية للقطاع السياحي.

ثانيا: المساهمة الاجتماعية للسياحة للجزائر، تونس والمغرب

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا من خلال مساهمته في التشغيل وتحسين المستوى المعيشي للفرد، ويبين الشكل الموالي مدى مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب شغل في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2010-2018.

الشكل رقم03-09: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل للجزائر، تونس والمغرب في الفترة 2010- 2018(الوحدة :الألف)

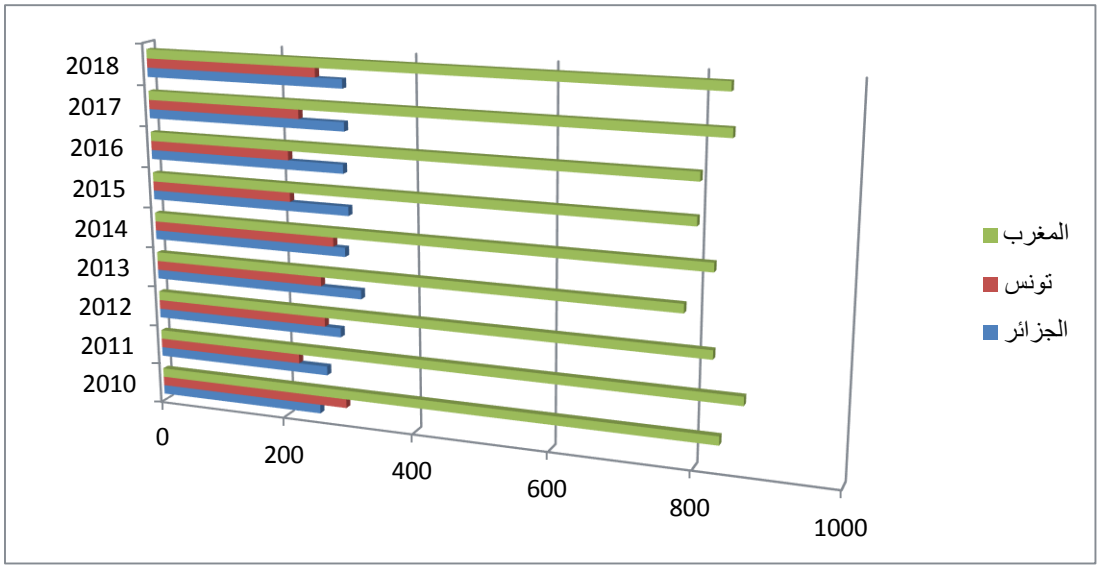

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية إقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات، عبر الموقع الإلكتروني الرسمي،https://ar.knoema.com/atlas تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/03 على الساعة 12:43.

يظهر الشكل أعلاه مساهمة قطاع السياحة في التوظيف خلال الفترة 2010-2018 بشكل متذبذب، حيث سجلت الجزائر في الفترة 2010 إلى2014 تحسن في النمو وذلك بسبب تبني الجزائر لإستراتيجية النهوض بالسياحة من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية وبالتالي زيادة اليد العاملة إلا أن النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانيات السياحية المخصصة لهذا القطاع باعتباره أحسن بديل لقطاع المحروقات وكذلك نقص في مراكز التكوين حيث أن العمال الذين يتمتعون بمؤهلات عالية في مجال السياح يفضلون العمل في الخارج بالإضافة إلى تشغيل العمال في القطاع الخاص دون التصريح بهم.

والملاحظ كذلك تذبذب في فرص العمل المتاحة في تونس حققت أعلى مساهمة في 2010 تقدر295 ألف عامل غير أنه انخفضت في 2011 لتصل إلى222.76 ألف عامل نتيجة الاضطرابات السياسية كما شهدت نهاية 2014 انخفاض أخر أدى إلى انخفاض التدفقات وبالتالي تسريح بعض العمال وإغلاق العديد من الفنادق وذلك بسبب تدفق السياح الأجانب إلى مقاصد أخرى وشهدت في السنوات الأخيرة تحسن بفضل برنامج الإنقاذ الوطني تجسد في إقامة البنى التحتية وتحسين مستوي الخدمات وبالتالي زيادة التوظيف بهذا القطاع.

في حين حققت المغرب أعلى نسبة توظيف مقارنة الجزائر وتونس، إلا أن هذه المساهمة بقيت محصورة طيلة الفترة 2010-2018 بين 8.64 ألف موظف7.81 ألف موظف بلغت ذروتها في 2011 بقيمة 8.64ألف موظف، على الرغم من هذا فإن هذه المساهمة تعكس درجة الاهتمام الذي يحظى بها هذا القطاع والجهود المبذولة من طرف الدولة.

المطلب الثاني: معوقات ترقية السياحة في الجزائر، تونس والمغرب وأهم الحلول المقترحة

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المسؤولة لكل دولة لترقية القطاع السياحي والوصول به إلى أعلى المستويات العالمية في النشاطات السياحية وتحقيق جميع الأهداف إلا أن هناك مجموعة من العراقيل التي يواجهونها تؤول دون الارتقاء بالقطاع لهذا تعمل كل من الجزائر، تونس والمغرب على تخطيها بوضع مجموعة من الحلول التي تكون مساعدة لهم.

أولا: معوقات السياحة في الجزائر، تونس والمغرب

1- معوقات ترقية السياحة في الجزائر

من أهم المعوقات التي آلت إلى تدهور القطاع السياحي يتم ذكر أهمها:[1]

- غياب الرقابة على المنتجات السياحية الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مكتملة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز)؛
- طاقات فندقية غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية)؛
- غياب التحكم في التقلبات الحديثة للسوق(عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني)؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق الخاصة؛
- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة)؛
- تغلل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة كذلك ضعف نوعية النقل والمواصلات(عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب)؛
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة(عدم ملائمة وسائل الدفع العصرية)؛
- عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في تعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة).

[1]عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، (2016): **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد04، جامعة ورقلة، ص77-78.

2- معوقات الترقية السياحية في تونس:

في دراسة سنة 2018 ومن خلال تحليل مصفوفة SWOT، سجلت أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في تونس وهي:[1]

- التقدم البطيء في تحديد المعالم الثقافية والمتاحف والمدن القديمة؛
- فشل في إعادة تحسين صورة تونس لدى الأسواق المحتملة؛
- استمرار غياب التنسيق الجهود بين الجهات الحكومية؛
- وجود منافسة دولية شرسة على النحو المتزايد خاصة على بلدان البحر الأبيض المتوسط؛
- الاعتماد الكبير على المنتوج وهي السياحة الساحلية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 90% من مجموع السياح يأتون إلى تونس للسياحة الشاطئية.

3- معوقات ترقية السياحة في المغرب

تعمل المغرب على اغتنام جميع الفرص لترقية قطاعها لذلك تتعرض لمجموعة من التحديات والعوائق ، سيتم عرض المعوقات التي تواجهها في النقاط التالية: [2]

- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تطورها رغم مبادئ إستراتيجية رؤية 2020؛
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية، مما يقلل باستمرار من أهميتها في إطار ضعف التخصيصات المالية والسياحية؛
- ضعف البنية التحتية فهو يمثل أحد العقبات التي تواجه السياحة نظرا لاعتماد القطاع السياحي على تلك البنى مقارنة بغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى؛
- الإهمال للمناطق الأثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع التاريخية؛
- عدم الاهتمام بالسياحة الدينية التي استطاعت الدول الأوربية من خلالها تحقيق الريادة في صناعة السياحة.

[1] مفاتيح امينة،(2018): **أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية "حلة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- الطور الثالث-، غير منشورة، تخصص تسويق إستراتيجي والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، ص61.

[2] حسين بن العارية، محمد مدياني،(2018): **صناعة السياحة في الجزائر والمغرب-فرص وتحديات-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد01،جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، ص185-186.

ثانيا: أهم الحلول المقترحة لترقية القطاع السياحي

ومحاولة لتخطي العراقيل التي يتعرض لها القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمعرب تم اقتراح مجموعة من الحلول يتم إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-20: الحلول المقترحة لتجاوز المعوقات التي تعترض ترقية القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب

الجزائر	تونس	المغرب
_تأهيل العنصر البشري الكفؤ: يجب على الدولة الجزائرية التوجه نحو الإستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها؛ _توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإستثمار في القطاع السياحي: وهذا من خلال بناء إستراتجية إقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الإقتصاد؛ _ترقية مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الإستثمار في القطاع السياحي. – توفير مكاتب لصرف العملات الأجنبية وتسهيل التعاملات المالية ؛ – تطوير مؤسسات سياحية وفندقية تتماشى مع الطلب العالمي ؛ – تثمين التراث السياحي الجزائري وإدراج مواقع إلكترونية يتم من خلالها التعريف بالمعالم السياحية.	-إعادة تموضع السوق السياحي التونسي، عن طريق إعادة تنظيم صورتها في السوق الأوربية؛ – استغلال القرب من الأسواق الأوربية، حيث تقع على مقربة من أهم الاسواق المصدرة للسواح؛ – تسويق المنتوج السياحي بأساليب تواصل جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة ؛ – بناء المحميات الطبيعية وتهيئة المركبات المعدنية قصد تشجيع السياحة الجبلية والمعدنية.	– دعم البنية التحتية وتفعيل البنية المؤسسية والتشريعية وإنقاذ القوانين المنظمة للسياحة؛ – رصد التخصيصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها؛ – تشجيع السياحة الداخلية وكذلك تشجيع السياحة الشتوية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

مفاتيح امينة، (2018): **أثر الإبتكار السياحي على التنمية السياحية "حلة إقليمي الظاهقار بالجزائر ودوز بالمغرب"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه-الطور الثالث-، غير منشورة، تخصص تسويق إستراتيجي والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، ص62.

بحسين بن العارية، محمد مدياني،(2018): **صناعة السياحة في الجزائر والمغرب-فرص وتحديات-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد01،جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، ص186.

عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،(2016): **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد04، جامعة ورقلة، ص78.

المطلب الثالث: السياحة في ظل جائحة كوفيد19

شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، الا انه حاليا تعرض القطاع السياحي على المستوي العالمي إلى ضربة قاسية بسبب وباء كوفيد 19، وأحدث خسائر غير مسبوقة على مدى عقود توقفت فيها حركة السفر بصورة شبه مطلقة بين دول العالم، وأدى انتشار هذا الفيروس إلى تأثيرات سياحية اقتصادية عالمية وهو ما أثر بطبيعة الحال على القطاع السياحي وطرح أمام الدول تحديا كبيرا، لذا يتعين عليها البحث عن سبل لاحتواء الخسائر الناجمة.

أولا: السياحة الدولية الوافدة–توقعات 2020

مع استمرارية تطور انتشار فيروس كوفيد19 والخسائر المتفاقمة من تراجع السياحة وفي ظل الجهود المبذولة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تم وضع تقديرات من أجل اعادة فتح الحدود، ويبين الشكل التالي:

الشكل رقم 03–10: وصول السائحين الدوليين لعام 2020 في تاريخ إعادة فتح الحدود تدريجياً

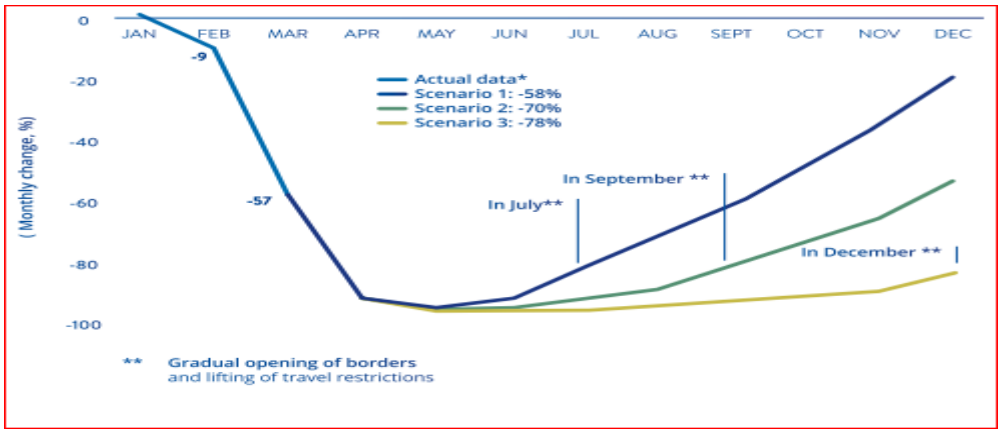

-UNWTO global Guidelines to Restart Tourism, 28 MAY2020, World Tourism Organization, p02, www.unwto.org consulte le20/08/2020 ,19:30.

يمثل هذا الشكل تغيرات شهرية بديلة لنسبة الوافدين الدوليين لسنة 2020 في ضل فيروس كوفيد–19 والملاحظ أن طيلة الأشهر الأول من سنة2020 في انخفاض مستمر تقريبا بدرجة –57% في اواخر شهر مارس وحسب المنظمة العالمية للسياحة فإن من 100إلى120 وظيفة معرضة للخطر وفقدت السياحة 91 مليار دولار أمريكي إلى1.2 تريليون دولار أمريكي من صادراتها،أما بالنسبة للسياح الدوليين فقد خسرت 850سائح إلى 1.1 مليار سائح، وكذلك يتوقع إعادة السيطرة على ذلك الانخفاض على أساس فتح الحدود الوطنية تدريجيا ورفع قيود السفر في تواريخ مختلفة ابتداءا من 7ماي 2020.

ثانيا: بعض المبادئ التوجيهية العالمية لإعادة فتح باب السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة

تم إصدار المبادئ التوجيهية بهدف دعم الحكومات والقطاع الخاص للتعافي من أزمة كوفيد-19، وسيتم ذكر بعض المبادئ التي تم ذكرها في تقرير المنظمة العالمية للسياحة.

الجدول رقم03-21 : المبادئ التوجيهية العالمية لإعادة فتح باب السياحة

المبادئ	التعليمات
إدارة حدود أمنة وسلسلة	– إدخال وتكييف العمليات والإجراءات الحدودية بما يتماشي مع تقييم المخاطر؛ –تحديد أدوار ومسؤولية الحكومة والقطاع الخاص والمسافرين ؛ –ضمان التنسيق الدولي في اعادة فتح الحدود وتخفيف المخاطر عند المغادرة/الوصول.
القطاع الخاص	–تنفيذ بروتكولات الصحة والسلامة والصحة وتدريب العاملين علي تنفيذ ذلك وتقديم الخدمات الأمنة؛ –تنظيف جميع الأسطح بشكل متكرر ووضع خطة في حالة مرض الضيف أو الموظف؛ –إنشاء لجنة تنسيق داخلية ل covid19 لمتابعة التنفيذ؛ –الانخراط في الحوار بين القطاع العام والخاص وألية الانتعاش.
السفر الامن	–تنفيذ اجراءات الفحص الصحي المتناسب حسب الاقتضاء؛ –تعميق وزيادة وتيرة تنظيف الطائرات والمقصورات؛ –النظر في توفير أقنعة للركاب والطاقم .
منظمي الرحلات ووكلات السفر	تطوير منتجات مجزأة ومستدامة تركز على الطبيعة والمناطق الريفية والثقافة: السياحة البيئية ، مجموعة صغيرة أو رياضة فردية ، التاريخ ، سياحة مشاهدة الطيور ،الطرق التقليدية ؛ – التعريف برواية القصص لخلق تجارب سياحية جديدة و إنشاء جولات وحزم مجموعة شخصية وصغيرة؛ –تحفيز السياحة الداخلية والرحلات القصيرة والزيارات إلى الوجهات القريبة في المدى القصير مصطلح ؛ –تعزيز خدمات تأجير السيارات وحزم الفنادق والسيارات المدمجة.
مناطق الجذب	–اسمح للناس بالاستمتاع بالمرافق وتشجيع استخدام الأقنعة / أغطية الوجه الضيوف والموظفين ؛ – إدارة كثافة الأشخاص داخل المرافق للحفاظ على الأشخاص أو الوحدات العائلية وتعريفها بروتوكولات لمسار تدفق الزوار واستخدام المساحات المشتركة ؛ –ضع اللافتات أو العلامات على الرصيف لتحديد الخطوط الإرشادية / المسافات؛ –تشجيع المدفوعات عبر الإنترنت والحجوزات المسبقة ؛ – نفيذ تقنيات جديدة مثل الواقع المعزز أو الواقع الافتراضي لتحسين تجربة الزائرين قبل وأثناء وبعد الزيارة.
تخطيط وإدارة الوجهة	–توفير معلومات موثوقة ومتسقة وسهلة الوصول إلى البروتوكولات الخاصة بالقطاع والمسافرين (إرسال رسائل قصيرة إلى السياح لإعلامهم بالصحة الوطنية والمحلية البروتوكولات والاتصالات الصحية ذات الصلة) ؛ – إنشاء برامج وحملات لتحفيز السوق المحلي بالتعاون مع القطاع الخاص (مخططات الحوافز ، ومراجعة محتملة لتواريخ العطلات ، ومرافق النقل ،القسائم ، الخ) ودمج الوجهات؛ – ضمان التنسيق بين سياسات السياحة والصحة والنقل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على

UNWTO global Guidelines to Restart Tourism, 28 MAY2020, World Tourism Organization p10,26 , www.unwto.org consulte le20/08/2020 ,19:30.

ثالثا: واقع القطاع السياحي للدول محل الدراسة إثر فيروس كوفيد 19

أن تأثيرات أزمة فيروس كوفيد 19 الاقتصادية، أحدث خسائر كبيرة على مستوى القطاع السياحي لكل من الجزائر، تونس والمغرب مما تطلب دراسة هذا الوضع من خلال طرح مجموعة من الإجراءات والبدائل لتداري الوضع في أسرع وقت.

❖ **القطاع السياحي بالجزائر**

تضرر مالا يقل عن 3ألاف وكالة سياحية جراء استمرار فيروس كوفيد19، والذي اصاب قرابة 20ألف شخص مما جعل وكالات السياحة الخاسر الأكبر، إن التدابير الاحترازية ضد انتشار جائحة فيروس كوفيد 19 تسبب بشلل تام بالقطاع السياحي محليا في بلد مزال يشكو من هشاشة كبيرة في هذا القطاع[1].

ومن البدائل المطروحة تشجيع الوجهة السياحية المحلية والاستثمار في السياحة الداخلية وتشجيع الجزائريين على زيارة بلدهم، وهو التحدي الذي لن تتمكن الوكالات السياحية لوحدها من تحقيقه. في حين أعدت فدرالية الوكالات السياحية خطة لتجاوز الأزمة التي يعيشها القطاع بالمطالبة بالإعفاء التام للوكالات من الضرائب خلال السنة الجارية وإعفائها من كل الأعباء الاجتماعية(اشتراكات الضمان الاجتماعي) بسبب التوقف التام للنشاط، كما اقترحت إيجاد صيغة لتقديم تعويضات مالية مباشرة للوكالات بهدف تمكينها من دفع أجور المستخدمين، وبالتالي الحفاظ على مناصب العمل في هذا القطاع كما تشمل مساعدات مالية للوكالات.[2]

❖ **القطاع السياحي في تونس**

تحاول تونس ان تكون من الدولة العربية الاقل تضررا من جائحة كوفيد19، فهي أول دولة عربية أعادت فتح حدودها الجوية والبحرية منذ جوان الماضي أمام السياح الأجانب لإنقاذ ما تبقى من الموسم السياحي المتضرر بسبب فيروس كوفيد19، ومنذ رفع تدابير الغلق العام والحجر الصحي تدريجيا أعلنت السلطات التونسية أن جميع فنادق البلاد ستطبق كل البروتوكول الصحي بشكل صارم، وأن تونس تستعد لاستقبال المزيد من السياح لاسيما من الجزائر واللذين

[1] الجزائر– إرم نيوز، (2020) : **في ظل استمرار انتشار كرونا تحذيرات من انهيار القطاع السياحي في الجزائر**، عبر الموقع الالكتروني : https://www.eremnews.com/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 21:12.

[2] الرائد، (2020): **أزمة القطاع السياحي في الجزائر ستستمر حتى بعد انتهاء كورونا**، عبر الموقع الالكتروني http://elraaed.com/ara/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 22:29.

يتوافدون بشكل كبير سنويا على المنتجات السياحية، ولاستقطاب المزيد من السياح رفعت الحكومة التونسية اختبار فحص فيروس كوفيد19 كشرط على السياح الأجانب، كما قامت بتخفيض أسعار المنتجعات السياحية.[1]

وحسب ماهو مقرر من وزارة السياحة والصناعات التقليدية في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالقطاع السياحي استئناف نشاط النوادي الليلية بطاقة استيعاب لا تتجاوز 50% بالفضاءات المغلقة، على أن لا يتجاوز 2 متر لكل شخص إذ يجب اجراء البروتوكول الصحي خاصة بالمطاعم السياحية، كذلك يسمح بإقامة الحفلات بالمؤسسات السياحية وذلك بنسبة لا تتجاوز 50% مع الالتزام بقواعد التباعد الجسدي وشروط التنظيف بالإضافة على كافة المؤسسات السياحية اعتماد دليل الإجراءات عند استعمال المكيفات.[2]

❖ القطاع السياحي بالمغرب

أشار البنك الدولي إلى أن صدمة كوفيد 19 تدفع الاقتصاد المغربي على نحو مفاجئ نحو ركود شديد، هو الأول منذ سنة 1995، مشددا على أن الاقتصاد سيتأثر بالصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. كما تفيد تقديرات البنك بتفاقم عجز الحساب الجاري ليصل إلى8.4 % سنة 2020، وذلك جراء الانخفاض الحاد في عائدات التصدير والسياحة بالإضافة إلى التحويلات المالية، كما أنها تساهم في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية[3].

وفي اجتماع المملكة المغربية في الجلسة الطارئة الافتراضية للمجلس العربي للسياحة بإعتماد إستراتيجية لمعالجة هذه الجائحة من ضمنها إنعاش القطاع السياحي، تطوير منصة رقمية لتعزيز قدرات المهنيين السياحيين وكذلك إعداد دليل حول الإجراءات الصحية ومختلف التوصيات موجه لمهنيي القطاع السياحي.

كما أكدت وزيرة السياحة عن استعداد المملكة المغربية على مواصلة التعاون المميز في المجال السياحي ووضع تجربتها وخبرتها المتواضعة رهن إشارة البلدان العربية الشقيقة، وذلك إسهاما في تعزيز العمل العربي المشترك وترسيخ الروابط والعلاقات المتميزة [4].

---

[1] كيوسيك24، (2020): **هل تعول تونس على الجزائريين المقيمين في فرسا لإنقاذ موسمها السياحي**، https://kiosque24.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/21 على الساعة12:23.

[2] وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية، عبر الموقع الالكتروني https://www.discovertunisia.com/.../Decision-PSTT-10072020.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/22 على الساعة8:29.

[3] – الموقع الاخباري الرسمي دوزيم ،(2020): **البنك الدولي استجابة المغرب لجائحة كرونا كانت سريعة**، صحيفة الإلكترونية عبر الموقع الالكتروني: https://www.2m.ma/ar/news/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/20 على الساعة 22:29.

[4] وزارة السياحة والصناعات التقليدية والنقل الجوي، عبر الموقع الالكتروني: https://mtataes.gov.ma/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/10 على الساعة10:14.

خلاصة الفصل

تعتمد سياسة التنويع الاقتصادي على توسيع الأنشطة الاقتصادية من خلال اعتماد استراتجيات تساعد الدول على توجيه اقتصادياتها نحو اقتصاد متنوع ، وكان الهدف من هذه السياسة تحديث القطاعات غير النفطية وتثمينها أهمها القطاع السياحي الذي يعتبر مدخلا مضمونا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

بالنظر إلى ما تتمتع به دول المقارنة من مقومات معتبرة (طبيعية، تاريخية وثقافية) يجعلها مؤهلة لترقية القطاع السياحي وولوج مراتب مهمة ضمن مؤشرات تنافسية السياحة العالمية، في إطار ذلك سعت كل دولة إلى تجسيد استراتجياتها وفق خطط تهدف إلى دعم مكانة الدولة كوجهة سياحية عالمية، إلا أن هذه الجهود اختلفت من دولة لأخرى، فلقد أظهرت كل من المغرب وتونس بوادر النجاح من خلال ما حققته من نتائج إيجابية على عكس الجزائر فإن مساهمتها كانت ضعيفة جدا على الاقتصاد، ومن أجل إنجاح هذه السياسة لابد من البحث على السبل والأليات التي تساعد على استغلال مختلف الموارد السياحية بشكل يسمح له من ترقية القطاع السياحي وجعله مدخلا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

خاتمة

أضحت السياحة اليوم من الصناعات العالمية التي تركز عليها الدولة وتخصص لها مبالغ إستثمارية ضخمة من أجل الصعود بها إلى أفاق بعيدة ومتعددة، مسخرة بذلك كل مات ملكه من مقومات وإمكانيات بمختلف أنواعها الطبيعية، التاريخية والمادية التي تختلف من دولة إلى اخرى، وحتى تتمكن هذه الدول من ترقية قطاعها السياحي يستدعي الإهتمام بهذه المقومات ورسم سياسات واستراتجيات ترقوية بغية جذب أكبر قدر ممكن من السياح، وبالتالي ضخ المزيد من العملات الأجنبية، توفير فرص عمل في مختلف القطاعات ذات العلاقة المتشابكة والمتكاملة مع القطاع السياحي.

أصبح اللجوء للقطاع السياحي الخيار الضروري والوجهة الجديدة لتحقيق التنويع الاقتصادي لبعض الدول بهدف التقليل من نسب المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وذلك بتوجيه القطاع نحو مشاركته في العديد من القطاعات الاقتصادية المحركة للاقتصاد.

فبالنسبة للدول التي تم مقارنتها الجزائر، تونس والمغرب فهي تعتبر من الدول المحظوظة بالإمكانيات والمقومات بمختلف أشكالها التي تمكنها من الوصول إلى المراتب الأولى في السياحة العالمية، إلا أن قطاعها السياحي يتفاوت من دولة لأخرى، وتميز القطاع السياحي في تونس والمغرب بكونه قطاعا منتجا يؤدي دورا بارزا في الاقتصاد من خلال ما حققه من إيرادات مالية ضخمة، في حين لا تزال مساهمة هذا القطاع في الجزائر دون المستوى المطلوب، رغم الاستراتجيات المعتمدة لتطويره، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا اذ تكاثفت الجهود والكفاءات للنهوض بهذا القطاع وجعله بديلا لقطاع المحروقات في المستقبل.

اختبار الفرضيات

تم التوصل بعد الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن **الفرضية الأولى**"القطاع السياحي مدخلا استراتيجيا مهما لتحقيق التنويع الاقتصادي" محققة، إذ وجدت العديد من الدول في هذه الصناعة مدخلا استراتيجيا لاستغلال مواردها بشكل يضمن لها تحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا لما يدره هذا القطاع من إيرادات مالية كبيرة لكل دولة على حدى رغم تفاوت المستويات وباختلاف الاستراتجيات التي تحقق ذلك .
- فيما يتعلق **بالفرضية الثانية** والتي محواها "المقومات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب كفيلة بتطوير القطاع السياحي لتفعيل الاقتصاد" الفرضية تعتبر محققة جزئيا، فبالرغم من امتلاك دول المقارنة لمقومات سياحية

هامة تجعلها بلد سياحي بامتياز، فالجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة يظهر هذا جليا من خلال ما حققته من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى محدودية قدرة القطاع على خلق مناصب الشغل، وعجز في الميزان السياحي، في حين أن تونس والمغرب تمكنت من صقل هذه الإمكانيات السياحية واستغلالها في تحقيق الأهداف المرجوة ضمن إستراتيجيتها، لذلك فإن امتلاك هذه المقومات السياحية لا تكفي لوحدها بل يتطلب حمايتها وتطويرها ضمن خطط محكمة وبالتالي ترقية القطاع السياحي الذي من شأنه أن يأثر ويساهم بدرجة كبيرة في الاقتصاد.

- أما بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي تنص على" يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة" محققة جزئيا، ساهم القطاع السياحي في المغرب وتونس بدرجة كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي عند النظر إلى العوائد التي حققها هذا القطاع وهذا يعود إلى فعالية استراتيجياتها، أم بالنسبة للقطاع السياحي بالجزائر مساهمتها مزالت بعيدة إلا أنه لا يمكن أن ننفي تلك المساهمة اذ تم الاهتمام بهذا القطاع على أحسن وجه فالتوجه نحو ترقية هذا القطاع لتحقيق التنويع الاقتصادي حتمية لابد منها.

نتائـج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- إن الاهتمام بالنشاط السياحي يوجه الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأساسي للكثير من الدول، إذ تعتبر التجربة السياحية في تونس والمغرب من أنجح التجارب السياحية في الدول العربية نظرا للآثار الإيجابية التي تركتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- كشفت الدراسة عن حقيقة الضعف الذي يعاني منه القطاع السياحي في الجزائر، رغم وفرة وتنوع الإمكانيات المختلفة، التي تمكن من إحداث تنمية حقيقية فيه، وفشل تلك المجهودات المتخذة في شأنه؛
- تفاوت كبير في ترتيب الدول محل الدراسة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر، ففي حين تمكنت كل من تونس والمغرب من تحسين تنافسيتها، مازالت الجزائر متأخرة في الترتيب يرجع الأمر إلى تأخرها في تبني الإستراتيجية التنموية؛
- ضعف في الثقافة السياحية لدى الأفراد خاصة في السياحة الداخلية ويكمن السبب في عدم فعالية السياحة الترويجية والإعلام في نشر الوعي السياحي؛

- لا يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة ولا يحقق واقع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني من حيث العائدات السياحية، فرص التشغيل والمساهمة في الناتج الإجمالي وهذا ما تم ملاحظته من خلال تطور مؤشرات السياحة خلال الفترة 2018/2000، أيضا نسبة التقدم في انجاز المشاريع السياحية في نهاية 2017 ضعيفة جدا، كل هذا يظهر أن قطاع السياحة في الجزائر ينمو بصورة بطيئة، بينما أوضحت مؤشرات السياحة في كل من تونس والمغرب نسب تقدم مرتفعة؛
- تعاني الجزائر من بعض المعوقات التي تعترض تطور السياحة حيث تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات الضخمة المتاحة.
- بالرغم من وجود إرادة سياسية فيما يتعلق بترقية القطاع السياحي بالجزائر، إلا أن واقع البنية التحتية للقطاع لا يعكس تلك التوجهات، بقيت دون المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها بالمغرب وتونس.

التوصيات المقترحة

ومن خلال ما سبق تم تقديم مجموعة من الاقتراحات كالآتي:

- الاحتكاك أكثر بالتجارب الدولية الناجحة في السياحة خاصة الدول التي تتشابه في نفس الميزات؛
- تشجيع السياحة الداخلية من خلال تحسين الخدمات السياحية ذات مواصفات عالمية والملائمة لتوقعات وأذواق السياح وامتيازات وحوافز تزيد من نسبة الجذب السياحي؛
- تفعيل أليات التخطيط الإستراتيجي في ترقية القطاع السياحي في الجزائر ولكي تكون الدولة منطقة جذب سياحي يجب أن توفر للسائح البيانات السياحية الحقيقية بصورة مرتبة وواضحة للمتصفح في الانترنت،كأماكن الإيواء وتصنيفها حسب ميزانية السائح، والبرامج السياحية التي تلبي احتياجات السائح بالتركيز عل التراث الثقافي لكل منطقة؛
- تأهيل قدرات العنصر البشري في مجال السياحة، كذلك ضرورة توعية المجتمع حول أهمية اكتساب الثقافة السياحية لأنه كلما زاد الوعي كلما زاد عدد الوفود الأجنبي وبالتالي نقل صورة حسنة على المجتمع الجزائري؛
- بالنسبة للجزائر عليها أن تخفض من أسعار الخدمات السياحية التي تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بتونس والمغرب التي تقدم خدمات بمواصفات عالمية بأسعار مناسبة؛

- زيادة في وتيرة استقطاب الاستثمارات مع منح التسهيلات دون تعقيد في الإجراءات والقرارات الإدارية خاصة بالنسبة للجزائر فهي أكثر الدول التي تعاني من هذا المشكل بالإضافة إلى ضرورة تكوين بنوك متخصصة في مجال الاستثمارات السياحية؛
- تفعيل دور الوكالات السياحية للترويج للسياحة مع التنويع في المنتجات السياحية من خلال تنمية منتجات سياحية جديدة تتميز بها مثل سياحة الصحراوية خاصة الجزائر بامتلاكها صحراء بنسبة 80% من المساحة الإجمالية فلابد من تشجيعها فهي ميزة منافسة للدول المقارنة؛
- إلزامية التطبيق الفعلي للمخططات الإستراتجية بشكل حقيقي باعتباره السياسة الجديدة للسياحة من خلال احترام مدة الإنجاز المشاريع السياحية مع الآجال المحددة .
- أما بخصوص الوضع الحالي للقطاع السياحي بخصوص فيروس كوفيد-19 يجب على الدولة الجزائرية التضامن مع الوكالات السياحية والفنادق العمومية والخاصة بهدف التعريف بالسياحة الداخلية، مثلا عن طريق منح تخفيضات في ما يخص الإقامة في الفنادق وذلك وفق بروتوكول صحي وبالتالي هذه الأمر من شأنه أن يخدم السياحة مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

قــائمة المـراجـع

أولا: الكتب

1. اللغة العربية:

1) أحمد محمود مقابلة، (2007) : صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الاردن.

2) أكرم كرمول، (2008): تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن، الطبعة الأولى، دار الفلاح لنشر والتوزيع: الأردن.

3) أماني رضا،(2017): الإعلام والسياحة، الطبعة الأولى، أطلس للنشر والإنتاجي الإعلامي: 25ش وادي النيل- المهندسين- الجيزة القاهرة.

4) دار الدراسات والبحوث السياحية المنظمة العربية للسياحة، تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015 الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي(دافوس)2015، المملكة العربية السعودية، جدة.

5) رضا محمد السيد، (2016): أساسيات الجغرافيا السياحية، الطبعة الأولى، الأكدميون للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

6) زيد منير عبوي،(2008): الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

7) علي فلاح الزعبي، (2013): التسويق السياحي والفندقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص202.

8) فؤاد الصباغ، (2017): دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية،دار النشر فؤاد صباغ.

9) فؤاد بن غضبان، (2018) : الجغرافية السياحية، دار اليازوري، للنشر والتوزيع.

10) محمد زاهد جول،(2013): التجربة النهضوية التركية، الطبعة الأولى،مركز نهاء للبحوث والدراسات بيروت، لبنان.

11) محمد عبد الفتاح، طايع عبد اللطيف طه، (2009): الجغرافيا السياحية، الإسكندرية.

12) مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.

13) نعيم الظاهر وسراب إلياس، (2001) : مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

14) وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة،الكتاب رقم 02، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008.

2. باللغة الأجنبية :

1)Ministère de l'Aménagement du territoire de l'Environnement et du tourisme , schémadirecteur d'Aménagement touristique, livre 01 le diagnostic: audit du tourisme algérien ,2008.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. باللغة العربية

1) إسماعيل صاري وبوضياف مختار، (2019): سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، الجزائر.

2) أعمر سعيد شعبان، محمد الطاهر قادري، (2017): تجربة دولية جوارية في السياحة كنموذج للمقارنة- الجزائر وتونس-، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد02، جامعة الاغواط، الجزائر.

3) أمينة هناء الجابي، عيسى حجاب،(2017): ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 04.

4) براجي صباح و عمران الزين،(2018): دور السياسة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد01، الجزائر.

5) بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، (2019): التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد11 ، العدد02.

6) بن جلول خالد وبعلي حمزة وفلفول عبد القادر،(2019): إستراتجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر(2000-2016)، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد03، العدد02، الجزائر.

7) بوطلعة محمد وبن ديبشنعيمة،(2018) :ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية- مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد04، العدد2، الجزائر.

8) جبار بوكثير وحميدة زرقوط، (2017): قراءة لإستراتجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة- ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الجزائر.

9) حسين بن العارية، محمد مدياني،(2018): صناعة السياحة في الجزائر والمغرب-فرص وتحديات-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد01،جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر.

10) حلوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، (2015): الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد24، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

11) حوحو فطوم،(2017): واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس –دراسة مقارنة-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد02، الجزائر.

12) خديجة زياني، حنان حراث، (2018) : التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر، قراءة في تجارب عربية ناجحة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد02.

13) خنتار نوال، قلش عبد الله، (2019): تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر.

14) روابحية عيسى، جمال كنزة،(2017): واقع صناعة السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مجلة اقتصاديات أعمال والتجارة، المجلد 02، العدد 04، جامعة سكيكدة، الجزائر.

15) زاوي شهرزاد وبلعابد نجاة،(2019): تأهيل القطاع الفندقي سياسة لتحسيين مردودية القطاع السياحي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد03.

16) زايد مراد وخويلدات صالح،(2018): الإستثمار السياحي تحليل الوضع الدولي وصعوبات البيئة، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد السابع، العدد 05.

17) زرموت خالد، (2017):التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، الجزائر.

18) سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين،(2017): الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد33، العدد34.

19) السعيد بن لخضر وصورية شني،(2018): الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد02.

20) السعيد لخضر، شني صورية، (2018): مقومات ومؤشرات التنمية السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس، المغرب)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر .

21) سماعيل صاري، بوضياف مختار،(2019): سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد01، الجزائر.

22) سمير كيم، سماح سهايلية،(2020): أثر التنمية الأمنية على القطاع السياحي في تونس 2011-2019، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد16، الجزائر.

23) الشارف بن عطية سفيان،(2018): الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد8، الجزائر

24) شليحي الطاهر وبن موقف زروق، (2018): المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد17، العدد 47، الجزائر.

25) صحراويمحمد ناج الدين، السبتي وسيلة، (2017): السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، الجزائر.

26) طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، (2016) : أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد04، العدد02.

27) عاطف لافي مرزوك، (2013): التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد30، العدد24، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

28) عامر عيساني، (2012): إستراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر وتونس)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

29) عامر عيساني، ربيع عيساني،(2016): التجربة السياحية (الجزائر- تونس)- دراسة تقييمية (2001-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي،جامعة باتنة01، العدد 10.

30) عائشة موزاوي وعبد القادر موزاوي،(2019): الخدمات السياحية كآلية لتفعيل الصناعة السياحية ودورها في تطوير الإقتصاد الوطني، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد03 ، الجزائر.

31) عبد الرحمان عبد القادر، المؤمن عبد الكريم، حساني بن عودة، (2018): دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة 1995-2017، جامعة الادارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 110، بغداد.

32) عبد الرزاق عزيز حسين، (2012):صناعة السياحة في الدول العربية الواقع وسبل النهوض (رؤية مستقبلية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد01، العدد06.

33) عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،(2016): متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد04، جامعة ورقلة، الجزائر.

34) عبد الزهرة علي الحنابي، أحمد ماجد شافي، (2019): خصائص الحركة السياحية في قضاء الهاشمية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد27، العدد02.

35) عبد النعيم دفرور و إلياس شاهد ومحمد الخطيب نمر،(2017): الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات الأسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12.

36) عبلة بزقرار،(2017): مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد01،

37) عدلي زهير، سعدي راضية، (2015): مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد02،الجزائر.

38) علي حميدوش وزهير بوعكريف،(2017): تداعيات انهيار أسعار النفط وحتيمة التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد08، العدد01، الجزائر.

39) علي ماي، (2018): تحليل تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 5، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر.

40) فيروز قطاف وعبلة بزقرار،(2017): مؤشرات زيادة القطاع السياحي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية ،العدد01، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر.

41) قرومي حميد وبن ناصر محمد: (2016)، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد11، الجزائر.

42) لزهاري زواويد وعبد الجلال طواهير،(2018): دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد2، العدد2، الجزائر.

43) لومايزية عفاف، (2017): التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد 62.

44) مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا، (2016): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد24، العراق.

45) محمد يدو و نبيل بن مرزوق،(2020): آفاق الصناعة السياحية الجزائرية في ظل الصناعة السياحية الالكترونية، مجلة الأمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03العـدد02.

46) مريم زغاشو ومحمد دهان، (2017): دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي- اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد48، الجزائر.

47) مساعد هماش، واخرون، (2016): السياحة المستدامة، السياحة الصحراوية بالجزائر، المجلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، ، (جامعة باتنة1/ جامعة مسيلة)، الجزائر.

48) مصطفاوي الطيب، بدروني عيسى، (2019): السياحة الحلال: الصناعة التي تنمو بسرعة تجارب ناجحة، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي الونشريس، تسسمسيلت، الجزائر.

49) موسى باهي، كمال روانية، (2016): التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، الجزائر.

50) موسى سعداوي، زروق صدوقي،(2012):السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد02.

51) ناجي بن حسين، (2008): التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05.

52) نجاة بن بركية، 2017، السياحة الرياضية رفد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد 01، جامعة الشهيد حمد لخضر، بالوادي، الجزائر.

53) نجاه كورتل، (2019): الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي- دراسة تطبيقية حساب مؤشر فندال هيرشمال للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، الجزائر.

54) نوي نبيلة،(2018): التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي35(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

55) الهذبة مناجلية،(2017):الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث مجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1) أوكيل حميدة، (2016): دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

2) بعوط لزهر، (2018): الترويج للمقومات السياحية ودوره في تحقيق التنمية المحلية"حالة ولاية قالمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.

3) بلبخاري سامي، (2016): التسويق السياحي وأثره على الصورة المدركة للوجهة السياحية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

4) بن سهيلة ثاني توفيق، (2016) : أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

5) بوعبدلي ياسين،(2017): البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات- الطاقات المتجددة بديلا-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3.

6) حميدة بوعموشة، (2012): دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

7) حميداتوا نصر،(2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية الفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس,مستغانم، الجزائر.

8) خوميجة فتيحة، (2018): أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر —دراسة حالة الفترة (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة آكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر.

9) زهير بوعكريف، (2012): التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

10) سماعيني نسيبة، (2014): دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.

11) صليحة عشي، (2011): الأداء والأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

12) صورية ميساني، (2019): الاستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01.

13) عميش سميرة، (2015): دور إستراتجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة1995-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

14) ماي علي، (2018): دور التسويق في تطوير القطاع السياحي دراسة مقارنة الجزائر،تونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، الجزائر.

15) مفاتيح امينة،(2018): أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية "حلة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه-الطور الثالث-، غير منشورة، تخصص تسويق إستراتيجي والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.

رابعا: الملتقيات العلمية

1) العابد سميرة،(2012): صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض، الملتقى الوطني حول" فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر،المنعقد يومي 19-20 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

2) بوفليح نبيل وآخرون،(2010): دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس والغرب، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر-الواقع والافاق، يومي 11-12 ماي، المركز الجامعي للبويرة، الجزائر.

3) قويدري محمد،(2017): إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"، ملتقي دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، المنعقد يومي14و15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة–، الجزائر.

4) مزواغي جيلالي،(2018): مساهمة الاستثمار السياحي في العمالة والحد من الفقر في الجزائر، اليوم الدراسي حول إستراتيجية التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر، يوم 26 نوفمبر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

خامسا: الأوراق والبحوث العلمية

1) الجزائر– إرم نيوز،(2020): في ظل استمرار انتشار كرونا تحذيرات من انهيار القطاع السياحي في الجزائر، عبر الموقع الالكتروني : https://www.eremnews.com/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 21:12.

2) الرائد، (2020): أزمة القطاع السياحي في الجزائر ستستمر حتى بعد انتهاء كورونا، عبر الموقع الالكتروني http://elraaed.com/ara/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/05 على الساعة 22:29.

3) الموقع الاخباري الرسمي دوزيم ،(2020): البنك الدولي استجابة المغرب لجائحة كرونا كانت سريعة صحيفة الإلكترونية عبر الموقع الالكتروني: https://www.2m.ma/ar/newsتم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/08/20 على الساعة 22:29.

4) إسماعيل عمران،(2019): السياسة السياحية بالمغرب رؤية 2020، رهانات وخفقات متواصلة، جريدة إلكترونية محلية، على الموقع الإلكتروني:www.tetouanplus.comتم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/06/12 على الساعة 05:30 .

5) اسماعيل ابراهيم سجيني، (2017): التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني،https://www.maaal.com/archives/20170403/89430 تم الاطلاع عليها بتاريخ2020/02/14 على الساعة 04:05.

6) بن شنى عبد القادر، ملاحي رقية، أهمية التهيئة الحضارية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني plate phorme.el manhal.com تم الاطلاع عليها بتاريخ 20/01/2020 على الساعة12:30.

7) حامد عبد الحسين الجبوري، (2016): التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/print/7989 تم الإطلاع عليها بتاريخ 2020/02/10 على الساعة10َ:10.

8) حمد عبد الله اللحيدان، (2016): أهمية تفعيل عوامل الجذب السياحي،عبر موقع العربية https://www.alarabiya.net/ تم الإطلاع عليها بتاريخ20-01-2020على الساعة12:00.

9) فداء علي أحمد روابدة،(2019):معوقات التنمية الزراعية وطرق التغلب عليها، عبر الموقع الالكتروني https://www.ecomena.org/agricultural-development-ar/تم الإطلاع عليه في 15-03-2020 على الساعة 42:11.

10) كيوسيك24،(2020): هل تعول تونس على الجزائريين المقيمين في فرسا لإنقاذ موسمها السياحي، https://kiosque24.com/تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/08/21 على الساعة12:23.

11) هشام محمود بن لندن، (2019):عبر الموقع الاكتروني:

http://www.aleqt.com/2019/04/06/article_1575556.htmlتم الاطلاع عليها في 17-03-2020 على الساعة04:30.

سادسا: التقارير العلمية

1. باللغة العربية

01)أحمد رضشامي،(2018): التقرير السنوي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربة.

02) صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2013، 2016، 2017، 2018 ،2019.

03) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات 2020،تقارير تنافسية السياحة والسفر ل2019،2017،2015 عبر الموقع الإلكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/06/10 على الساعة 18:55

file:///C:/Users/w/Desktop/WEF_TTCR_2017_web_0401%20(1).pdf
http://www3.weforum.org/docs/TT15/WEF_Global_Travel&Tourism_Report_2015.pdf
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf

04) المغرب: أفاق الاقتصادية،(2016): تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،.

05) تقرير افاق الاقتصاد العالمي (2019)الاصدار العاشر،

p13https://www.amf.org.ae/sites/default/files/AEO_Sep_2019_.pd

02. باللغة الأجنبية :

01) The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 Travel and Tourism at a Tipping Point,p05, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf

02) Sous la Présidence Effective de Sa Majesté le RoiMohammed VI :(2010),

VISIONSTRATEGIQUE DE DEVELOPPEMENT TOURISTIQUE (« VISION 2020 »)

سابعا: مواقع الانترنيت الرسمية:

1. باللغة العربية:

01)المنظمة العالمية للسياحة على الموقع الإلكتروني (world tourism orgaization) www.unwto.org، تم الاطلاع عليه 2019/01/14 على الساعة 17:37.

02) الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عبر الموقع الإلكتروني:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/file__Tourisme.pdf بتاريخ2020/06/3 على الساعة20:55.

03) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع الالكتروني:-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

04) إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية المغربي على

الموقعالإلكتروني-https://mtataes.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles-tourisme/indicateurs-du-secteur-touristiqu/بتاريخ 2020/06/05، على الساعة 12:45.

05) بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:/https://data.albankaldawli.org

06) قاعدة بيانات أطلس العالم عبر الموقع الإلكتروني: https://ar.knoema.com/atlas بتاريخ 2020/06/13 على الساعة 12:25.

07) مؤشرات من البنك الدولي متاح عبر الموقع الإلكترونيhttps://data.worldbank.org/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/06/01 على الساعة 11:30.

08) مرصد السياحة المغربي عبر الموقع الإلكتروني: http://www.observatoiredutourisme.ma/tourisme-en-chiffres/بتاريخ 2020/06/04 على الساعة 21:35

09) وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائري على الموقع الإلكتروني:

https://mtataes.gov.DZ:بتاريخ2020/06/04 على الساعة 24:48

10) وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية، عبر الموقع الالكتروني http://www.tourisme.gov.tn/ تم الاطلاع عليه 04-04-2020، على 10:10.

11) وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية، عبر الموقع الالكتروني

https://www.discovertunisia.com/…/Decision-PSTT-10072020.pdfتم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/22 على الساعة8:29

12) وزارةالسياحة والصناعات التقليدية والنقل الجوي، عبر الموقع الالكتروني: https://mtataes.gov.ma/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/10 على الساعة10:14.

2.باللغة الفرنسية

01)ZurabPololikashvili,(2019) :Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2019, 978-92-844-2124-4,. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421251consulte le 26/01/2020 ، 15:06 .

02) Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), July 2019,Faits saillants du tourisme international Édition 2018 , Tendances du tourisme international 2017,p02, https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284419913consulte le 05/03/2020 ،14:50.

03) Gloria Guevara Manzo,(2019), world travel and tourism council, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD, MARCH 2019,p10,

https://www.slovenia.info/uploads/dokumenti/raziskave/raziskave/world2019.pdf, consultele09/03/2020 ,21 :02.

04) World Travel & Tourism council (WTTC),(2019): Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2019 – WORLD, London, United Kingdom, https://wttc.org/, consulte le11/03/2020 ,23.10.

Tourism, 28 MAY2020, World Restart Guidelinesto **05**) UNWTO global TourismOrganization,p02 ,www.unwto.orgconsulte le20/08/2020 ,19:30.